



# حكمة العين

للعامة نجم الدين أبو الحسن أبو المعالي علي بن عمر ديران الكاتبي الشافعي القزويني  
المتوفى سنة ١٢٩٤م.

حقيقه وعلق عليه

صالح أيدين بن عبد الحميد التركي

كتاب

# حكمة العين

للعلمة نجم الدين أبو الحسن أبو المعالي علي بن عمر دبيران الكاظمي الشافعي القزويني  
المتوفي سنة ١٢٩٤م.

حققه وعلق عليه

صالح آيدين بن محمد الحميد التركي

إهداء ،

إلى قرة عيني، إلى أبي و أمي الأجلاء عبد الحميد وزلفى،  
وإلى فلذات كبدي، إلى زوجتي وإلى أولادي الأعزاء عبد الحميد و بلال  
وفاء بوفاء وتوجيهها نحو الخير و النماء ..

**صالح آيدين بن عبد الحميد التركي**

E-Mail: [salihaydinab@mynet.com.tr](mailto:salihaydinab@mynet.com.tr)

حكمة العين



النميد

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وبعد

تمهيد:

لا نجد على حياة الكاتبى القزوينى إلا قليلا من المعلومات، بسكت التاريخ عن الحديث عنه، الأخبار المروية عن حياته وطفولته و نشأته تكاد تكون معدومة و كتب التراجم لا تتحدث عنه إلا أقل القليل. و مع هذا كتابه رسالة الشمسية بعد كتاب اساقوجى لأستاذه الاهمرى كان اشهر الكتب المنطقية المتداولة بين طلاب المدارس، و كتابه حكمة العين كانت مظهرا لمذبح حاجى خليفة و محمد إقبال بمستوى عالٍ.

اسمه: اسمه التام الذى اشتهر بشكله فى العربى الكاتبى و بشكله الفارسى دبيران هو العلامة نجم الدين ابو الحسن ابو المعالى على بن عمر دبيران الكاتبى القزوينى.

مولده: لم يذكر المؤرخون موطن مولده، غير انه يفهم من اسمه انه ولد فى قزوين يعنى ولد فى فارس. هناك من يقول انه ولد فى دبيران، الا اننى اتفكر ان دبيران نسبة الى المهنة و المسلك كما اشعره هنرى قرين فى تاريخه الفلسفة الاسلامية. وكذلك لم يثبت تاريخ ولادته و اختلف فى تاريخ وفاته. ويذكر اسماعيل باشا و عمر رضى كهاله انه ولد فى عام ٦٠٠ \ ١٢٠٤ م. و وفاته ٦٧٥\١٢٧٦ م على قول اسماعيل باشا و كاتب جلى، ٦٩٣\١٢٩٤ م على قول بروكلمان. وعلى قول بعض الكتاب المعاصرين انه توفى فى ١٢٥٥ م. الرأى الراجح عندى ان يكون تاريخ وفاته ١٢٩٤ ميلاديا. لان من اساتذه شمس الدين محمد سمرقندى قد توفى فى عام ١٢٩١ م، و اثر الدين اهرى توفى فى عام ١٢٦٤ م. و نصرالدين طوسى فى عام ١٢٧٤ م. ومن تلاميذه المشهورين مظهر حلى توفى فى عام ١٣٢٦ م. و قطب الدين مسعود شيرازى فى عام ١٣١١ م. و فى الشخص اصل ان يكون اكبر من تلاميذه و اصغر من اساتذه. الكاتبى هو منطيقى و فيلسوف و متكلم. وهو فارسى كتب تأليفاته بالعربية و هو تلميذ نصرالدين طوسى فى الفلسفة و شمس الدين محمد بن اشرف السمرقندى فى المنطق.

### حياته الثقافية والسياسية

ان الكاتبى عاش فى زمن الخانيون، والالخانيون هم دولة موغول التى تتولى الحكم فى الفرس ما بين عامي ١٢٥٦\١٣٥٣ م. حيث كانت للغات الفارسية والتركية والعربية وجود الى جانب الموغولية التى كانت اللغة الرسمية للدولة. و لو اعتبرنا كتابة طوسى و كاتبى و قطب الدين شيرازى تأليفهم بالعربية يمكننا القول بان العربية شائعة فيها. و مؤسس الدولة الخانيين هو خلاقو خان من احفاد جنكيز خان الذى لم يكونا باديان بدين. ولهذا السبب



لا يعاملون الناس و لا يقابلوهم على دينهم. كانوا يعتمدون العلماء ويحولهم من اى دين كانوا. كانت الأمم متساوية على قانون جنقيز. وهم يعدون هذا وظيفة لله تعالى. وهم كما كانوا يعظمون المسلمين يعظمون ايضا اصحاب بودا المشركين. وبعض اولاد جنقيز واحفاده اختاروا الاسلام وبعضهم المسيحية وبعضهم دين بودا وبعضهم لم يختاروا اى دين واتبعوا آباءهم.

الكاتبى ولو كان يأثر خلافة عباس على حكومة موغول كما قال تلميذه مطهر حلى فى كتابه ايضا المقاصد، الا اننا عثرنا على المصادر التى تذكر ان العلاقات كانت قوية بينه وبين شمس الدين محمد جوينى وزير خلاق و عقبه و احمد تكودر. وهو اخ علاء الدين عطاء الملك الجوينى صاحب كتاب تاريخ جهان قوشع و كاتب خلاقو خان و واليه بغداد و عراق العرب طوال ٢٤ سنة. وعلاقته القوية بينه و بين شمس الدين محمد جوينى تدلنا على قوة علاقته بخلاقو خان. وهو صار وزيرا رئيسيا بعد خلاقو خان طوال سلطنة عقبه و سلطان احمد تكودر. وقانون جنقيز كان يجرى فيها حتى السلطان السابع قزان خان. ان الاسلام قد شاع بين الشعب فى زمن احمد تكودر ولكنه قد تلقى بالقبول رسميا فى سلطنة قزان خان. وهذا يعنى ان الكاتبى توفى فى ١٢٩٤م. ورأى سلطنة خلاقو و احمد و عرجون و جيحاطو و بيدو و قزان خان. نحن نعرف ان علاقته بالثلاث الاول كانت جيدة و لم نسمع علاقته السيئ دون غيرهم. وفى الدولة يوجد فيها الشيعى والسنى وحتى اصحاب بودا و المسيحيون. و هو اصلا عاش فى هذا الفسفساء الدينى والعنصرى ولهذا السبب صارت رصدخانه المراغة و مكتباته كبيت حكمه و كلية فيها كثير من الأساتذة والتلاميذ الاجنبية. وهو اسس علاقة عالية بالموظفين والبروقراطيين وكبار المسؤولين كفيلسوف و راصد. و هذه الحالة منحه امكانيات كثيرة فى كمال افكاره و علمه.

وهو شافعى المذهب و درّس فى قزوین زمنا طويلا. ولو اعتبرنا هنرى كوربين انه لأجل اعجابه ومحبهه لنصر الدين الطوسى تميل الى الشيعة. وفى الحقيقة ان شيعة طوسى مشكك فيها كما يعلم على الأقل بافاة تلميذه مطهر حلى ان الكاتبى أثر خلافة العباسي.

#### مؤلفات الكاتبى

نالت مؤلفات كاتبى شيوعا كبيرا فى العالم الاسلامي ولقد ينسب فى المصادر الى الكاتبى اكثر من عشرين تأليفا، و معظمهم مخطوطات فى مكبات السليمانية وفى غيرها من مكبات الشرق والغرب. وقد طبعت الرسالة الشمسية وبعض شروح حكمة العين فى بعض الأماكن مثل ايران و قزان. وقد طبعت ايضا ترجمتنا مع الدراسة على حكمة العين فى اسطنبول. فهامى مؤلفات الكاتبى التى اثبتناها فى المصادر:

- ١- **الجامع الدقائق في كشف الحقائق:** وهو من مؤلفات الرئيسية للكاتب على المنطق والطبيعة والأطبيات مع انه لم يشتهر كثيرا ولقد يوجد نسخته المخطوطة في باريس دو صلون تحت رقم ٢٣٧٠ وفي القاهرة فهرسة تحت رقم ٧٤٦٤٧ وفي سليمانبة عمومي تحت تصنيف ١٦٠ في اسطنبول. وهو يحتوي موضوع المنطق اصوله و فروعه وعليه شرح باسم الكشف.
- ٢- **عين القواعد في المنطق والحكمة:** وهو رسالة موسوعية تنصب على المنطق والطبيعات بما فيها الرياضيات والاليات. وهذا الكتاب موجود الا انه غير منشور. ان الكاتب هو نفسه الف عليه شرحا باسم " بحر القوائد ". وهو بعد ما الف هذا الكتاب طلب منه تلاميذه كتابا يفصل العلمين الآخرين اعني الطبيعية و ما بعد الطبيعة وبناء على طلبهم الف كتاب حكمة العين. وهذا الكتاب يتشكل من مقدمة و ثلاث مقالات و نتيجة. و شرحه متداخلة بالمتن و لم يفصل بين المتنين.
- ٣- **مغالطات و محاورات في المنطق بين لجم الدين القزويني و بعض علماء عصره:** اسم الكتاب يشير الى موضوعه وهو موجودة نسخة واحدة في مكتبة اياصوفيا تحت رقم ١٨٤٨٥٥ في اسطنبول.
- ٤- **كتاب حكمة العين:** نود ان نصحح خطأ نيقولا ريشر الذي يعقبه كثير من المصنفين المعاصرين وهو عده بين كتب المنطقية هذا ليس بصحيح. الا انه هذا لا يعني ان هناك لا يوجد أي موضوع يتعلق بالمنطق خصوصا موضوعات منطقية تتعلق بالمتافيزيقة. و لهذا الكتاب يوجد كثير من الأصول المخطوطة. و في القرن الرابع عشر شرحه ميرك شمس الدين محمد بن مبارك شاه البخاري. وهذا الشرح قد طبع في قرن في سنة ١٣١٩ و ١٣٢٤ مع حواشيه محمد الجرجاني ( ١٤١٣ ) و قطب الدين محمود بن مسعود الشيرازي ( ١٣١٣ ) و حبيب الله ميرزا جان باغندي ( ١٥٨٦ ). و شرح مطهر حلي قد طبع في قران في سنة ١٩٥٩ م. بتحقيق على نقى مزوى و محمد مشكوت. نذكر بعض الأسماء الذين درسوا على هذا الكتاب شرحا و حاشية و تقريرا لكي يظهر قيمته التاريخية مثل جرجاني و قطب الدين شيرازي و محقق باغندي و خطيب زاده رومي و مير روسوى و منلا حيدر هروى و محمد حاشم حسيني و محي الدين القره باغى و كمال الدين مسعود شيرازي و محمد خضري و منلا معين و محمد احسن بشوارى و شمسي جيلان و حلي و قياس الدين منصور شيرازي و محمد بن موسى الطلشى. و نعلم ايضا ان الكاتب كتب حاشية لكتابه هذا وهو مقيد في توبقى سراي في خزانة الامانة تحت رقم K. ١٣ . و سيأتى له معلومات اكثر في الموضوعات التالية. ونحن نستعمل في تحقيقنا خمسة اصول: الاصل الاول في مكتبة آياصوفيا تحت رقم ٢٥٢٢ برمز ص. والثان ايضا في آياصوفيا تحت رقم

٢٤٣٠ برمز آيا. والثالث في مكتبة استمخان سلطان تحت رقم ٢٩٢ برمز است. والرابع في مكتبة برتو باشا تحت رقم ١٨١٦٢٣ برمز برتو والخامس في مكتبة داماد ابراهيم باشا تحت رقم ٨١٤ برمز ب.

٥- الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية: وهو رسالة صغيرة في المنطق كان لها تأثير كبير في الشرق وكانت موضوعا لعدد لا يحصى من الشروح و شروح الشروح. وقد اشتهر الكاتبي اصلا بهذه الرسالة الصغيرة حجما. وهي الفت على طلب شمس الدين محمد بن بهاء الدين محمد الجويني وزير خلاقو وعبقه و احمد الاخانيون. وهذه الرسالة نشرها سيرنجر في كالكوتيه (١٨٢٧-١٨١٦) زيلا لكشاف اصطلاحات الفنون باسم ديكشني اوف تكنكل ترمن. ونشرت ايضا في اسطانبول (١٢٦٣) و لكنو (١٨٩١) وهذه الرسالة شرحت و علقت عليها اكثر من مرة. ايساقوجي وهذه الرسالة قد اقرئت في مدارسنا و خصوصا في المدارس اربعين

٦- مباحثات في اثبات وجب الوجوب (مناقشات كاتبي): يحتوي هذا الكتاب مناقشات في اثبات واجب الوجود بين كاتبي وأستاذه نصر الدين طوس وهي مقيدة في مكتبة فاتح تحت رقم (٣١٩/٥). لهذا الكتاب وهذه المناقشات التي دارت بينهما أكثر من مرة ظهر له لقب "شبهات كاتبي" رأينا ايضا الكتاب المنسوب إلى نصر الدين طوسي باسم مباحثات كاتبي قزويني والطوسي في اثبات واجب تحت تصنيف ٢٠٩٧٠٤ / ٣٥٧٢٥ في مكتبة السليمانية العمومية.

٧- المفضل: وهذا الكتاب شرح المفضل للرازي وكثر تأثيره على حكمة العين وهو يوجد في مكتبة كوبرلي فاضل أحمد باشا تحت رقم ٢٩٧٠٤ .

٨- المنصص: وهذا أيضا شرح نقدي على كتاب ملخص للرازي. وان هذا الشرح له تأثير كبير في الشرق طبقا لما يقوله ماكس هورتن. وهو يوجد في كوبرولي نفس المكان تحت رقم ١٨١٠٢ .

٩- رسالة في بحث الاعتدال: وهذا كتاب في الطب يوجد في مكتبة برتو باشا تحت تصنيف ٦١٠ .

١٠- مباحثات طبي ميان كاتبي وغواجه طوسي : وهذا ايضا كتاب في الطب في نفس المكان.

١١- رسالة في البات واجب الوجود لذاته : وهو أهم كتاب من كتب الكاتبي وقد اشتهر بهذه المناقشات والتجارب المتعلقة بهذا الموضوع وهذه الرسالة توجد في آيا صوفيا تحت

رقسم ٢٩٧٠٤ وفي راغب باشا K.I. وتوجد رسالة في مسائل المتعلقة بإثبات واجب الوجود وهذه أيضا تنسب إليه وفي جارا الله أيضا يوجد رسالة في برهان اثبات واجب تحت رقم ٢٩٧٠٤ .

١٢ - رسالة في رد جواب خواجه نصر الدين طوسي في البات واجب : وهذه الرسالة يوجد في مكتبة السليمانية العمومية في برتو باشا تحت رقم ٢٩٧٠٤ والكاتبى برسالته هذه أجاب لجوابات استاذ الطوسي، وهي مقيدة أيضا في جارا الله باسم رسالة اجواب الاعتراض لنصير الدين طوسي تحت رقم ٢٩٧١٤ .

١٣ - اعترافنامه : لا بد لنا أن نبحت عن حكاية التجاوب بينهما لأنه كثر أسماء الرسالة بالجواب والرد بينه وبين طوسي وها هي حكاية التجاوب والشبهات :

حينما صنف الكاتبى رسالة في اثبات واجب الوجود ووصل إلى استاذة الطوسي أجاب عنها . وكاتبى رد على جوابات الطوسي مبينا بأغراضه ومقاصده . والطوسي أيضا رد لاعتراضاته الهامة مرة أخرى وهذه الأجوبة حينما وصل إلى الكاتبى كتب اعتراضاته تحت تأثير مقام استاذة وأشار فيه بعض أخطائه وتلبيساته واعتذر . وهو أيضا يكتب جوابا لهذه الاعتراضات فيها هي ماهية الاعتراف نامة المذكور وهذه الرسالة توجد في جامعة طهران تحت رقم ٨٦٣ وهي التى تحتوى كل المناقشات والتجاوبات التى دارت بينه وبين الطوس وتوجد أيضا هذه الرسائل في مكتبة رضوى تحت رقم ٢٩٨ ونشر محمد آل ياسين هذه الرسائل في بغداد سنة ١٩٥٧ من نسخة رشيد العفقر. وألف كمالاى فساء لدفع شبهاته باسم رسالة "درحل شبهات كاتبى قزوينى" .

ويقول الكاتبى أيضا أنه اعترف لكى لا يقع موقع ابن كمونة صاحب كتاب الجديد في الحكمة وهو يهودى وعاش في بغداد بين عامين (١٢٤٨ - ١٢١٥) وهو منطيقى وحكيم مارس بالطب والكيمياء ومناقشاته في توحيد واجب الوجود عد شكيا وبنقده النبوة أراد الشعب أن يقتلوه فأنقذه من هذه العقوبة مجد الدين بن أنير وبعض كبار الناس. ومن الممكن أن الكاتبى خاف عن هذه العقوبة الشنيعة لأنه توجد في فهرسة النسخ التركى بتصنيف ١٨١٠٢٠ وتحت رقم ١٦٤٥ باسم رسالة ابن كمونة إلى الكاتبى القزوينى لابن كمونة سعد بن منصور الإسرائيلى.

١٤ - بحر القوائد في شرح عين القواعد : وهذا الكتاب شرح للكاتبى لكتابه عين القواعد ممزجة بين المتن والشرح ويحتوى موضوعات المنطق كله. وهو أيضا موجود الا انه غير منشور.

- ١٥ - شرح كشف الأسرار : وهذا الشرح شرح نقدي لكشف الأسرار لأفضل الدين خنجي الشافعي المصري من اصل فارسي تلميذ فخر الدين الرازي.
- ١٦ - حواشي ملخص للرازي : وهذا تعليقات الملخص للرازي يذكره طاشكوبري زاده وهو أيضا يتحدث عن كتاب تذييل الأفكار للكاتب .
- ١٧ - الأسئلة على المعالم : وهذه الرسالة تحتوي بعض الأسئلة على كتاب معالم أصول للرازي وهي مقيدة في مكتبة سليمانبة العمومية تحت رقم ٢٩٧٤ وينسب له أيضا رسالة تشتمل على أسئلة أوردها على كتاب المعالم في أسعد أفندي تحت رقم ١٦٠ .
- ١٨ - بحث لا يصدر عن الواحد الحقيقي الأوحده : نسخة هذه الرسالة في مكتبة غازي خسرو بقوي في سري أوى تحت رقم ٢٩٧٠٥ .
- ١٩ - فولد في المنطق : وهذه الرسالة مقيدة في مكتبة فاضل أحمد باشا تحت رقم ١٦٢ . K . ١٦٠ /
- ٢٠ - رسالة في انعكاس السالبة الكلية : وهذه الرسالة المنطقية الصغيرة توجد في آيا صوفيا تحت رقم ١٦٠ .
- ٢١ - رسالة في حق المنطق : وهذه الرسالة في راغب باشا تحت رقم ١ . K .
- ٢٢ - أربعون حديثا : وهذا شرح على أحاديث النبوية يوجد في على باشا الشهيد تحت رقم ٢٩٧٠٣ .

#### أثر الكاتبي وتلاميذه

- درس الكاتبي القزويني في القزوين والحوين سنوات طويلة واشتغل في رصدخانه مراغة كان له تلاميذ كثير من المسلمين وغير المسلمين مثل أبو الفرج السرياني المسيحي كان يقال له برهبر اجوس وفالو منجي الصين .
- نذكر بعض الأسماء الذين أخذوا العلم من الكاتبي وبعبارة أخرى هؤلاء الذين استفادوا من حلقات الدروس للكاتب مباشرة كان او بغير مباشرة .
- ١ - علامة مطهر حلي : جمال الدين أبو منصور حسن بن يوسف ابن علي بن مطهر حلي ( ٦٤٨ - ٧٦٢ ) وهو أشهر تلميذ من تلاميذ الكاتبي والطوسي وشرح حكمة العين باسم إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد وهو يرضى مذهب الطوسي وابن سينا دون الرازي والكاتبي ولا يعد الرازي من المحققين .
- ٢ - قطب الدين محمود بن مسعود الشيرازي : قطب الدين شيرازي أهم شخصية بين الفلاسفة ورجال الرصد والفلكيون في عصره وهو صاحب التحفة الشاهية ولهاية الإدراك

وتسليم الطوسي والكاتبى وهو يختلف عن أستاذه الطوسي والكاتبى في دوران الأرض وحركته .

٣ - كمال باشا زاده : (أحمد شمس الدين بن سليمان ١٥٣٤ - ١٤٦٨ - ٩٤٠ - ٨٧٣) : ولد في طوقات وهو من كبار مذهب الرازى مثل كاتبى ومثلا فنادى ونحن نعلم أنه رجع إلى حكمة العين وشرح الملخص ويمكن أيضا أن نذكر هذا المجال أسماء قطب الدين رازى التحفاني وجلال الدين دوان ومثلا صدرى وميرك بخارى وعطيط زاده رومى وميرزى جان بغندى وكاتب جلى وعبد اقبال .

### مصادره الفكرية وأساتذته

لا بد لنا أن نذكر أولا شيخ الرئيس ابن سينا ١٠٣٧ - ٩٨٠ / ٤٢٨ - ٣٧٠ لأنه كان أهم المصادر والمراجع في العصور الوسطى وعطف عليه في حكمة العين بعنوان الشيخ في ثلاثة عشر مواضع وهو يضع المشاكل من وجهة شيخ الرئيس وثانيا فخر الدين الرازى ( ٥٤٣ - ٦٠٦ / ١١٤٩ - ١٢١٠ ) وهو أستاذه الأصيل ويعد الكاتبى في مذهبه وعطف عليه في حكمة العين أكثر من عشرة مواضع شرح بعض كتبه وخلص بعضها وأورد الأسئلة على بعضها .

وثالثا نصر الدين الطوسي (٦٧٢ - ١٢٧٣) وكان الطوسي أستاذا للكاتبى في الفلسفة والمنطق وهما وبعض أصدقائهما انشئوا رصد مراغى بأمر خلاقوخان وكان عندهم في أمر الإنشاء نصر الدين طوسي وأثير الدين أهرى وقطب الدين شيرازى وفخر الدين اخلاطى وعبى الدين مغربى. ولكن الكاتبى لا يذكر الطوسي في حكمة العين وهذا أظن قد أغضب الحلّى. ودار بينهما كما نعلم كثير من المراسلات في اثبات الواجب وشبهات كاتبى هذه اشتهر في هذا الموضوع بشبهات كاتبى وان الكاتبى كان عضوا رئيسيا في مدرسة كمال الدين بن يونس المشرقية و شرح بصورة نقدية الرازى والخونجى. ولكون الكاتبى القزوينى مشرقيا فهو لم يتردد في قبول الشكل الرابع من القياس الحملى كما قاله سيرنجر وريشر.

ورابعا أثير الدين أهرى (١٢٦٤ - ٦٦٣) وهو أيضا أستاذ من أساتذة كاتبى خصوصا في المنطق وهو يبحث عنه في الحكمة العين بمدح عظيم في مسألة خلود النفس .

خامسا أفضل الدين خنجى (٥٩٠ - ٦٤٩) اسمه التام هو القاضى أفضل الدين محمد بن نامورد بن عبد الملك خنجى الشافعى المصرى من تلاميذ فخر الدين رازى وصاحب كتاب الموجد في المنطق وكتاب كشف الأسرار وهو منطيقى وشافعى ومن مذهب الرازى مثل ما كان الكاتبى .

وسنذكر بعض الأسماء الذين أنثروا في كائني في آرائه مثل شهاب الدين السهرودي المقتول  
ومعنيار بن مرزبان وابن هيثم البصري وأبو البركات البغدادي.  
لا بد أن نقول أن هؤلاء المذكورين من مصادره الإسلاميين فحسب وهذا لا يعني لا يوجد هناك  
مصدر أجنبي لأن تعبيرات الحكماء الأوائل والقدماء يشير إلى مصادره الأجنبية غير الإسلامية  
مثل بطليموس وأرسطو وغيره .





من الكتاب

### بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين<sup>١</sup>

سبحانك اللهم يا واجب الوجود، ويا مفيض الخير والجدود، افض علينا أنوار رحمتك، ويسر لنا الوصول إلى كمال معرفتك،<sup>٢</sup> وخصص نبيك محمدا وآله<sup>٣</sup> بأفضل صلواتك واعظم تحياتك، وهب لنا من الأمور ما هو لنا خير. فاعلموا إخواني إن جماعة من رفقائي - وفقكم الله وإياهم للاطلاع على حقائق الأمور - لما فرغوا من بحث المسماة "العين" في علم المنطق التي ألفها في سابق الزمان التمسوا مني أن أضيف إليها رسالة في العلمين الآخرين - أعني الإلهي والطبيعي - وكان خاطري بل الخواطر كلها مشغولة مترددة غير فارغة ولا مائلة إلى تأليف كتاب وترتيب خطاب بسبب اضطرابات ظهرت في الزمان. إلا أنني لكثرة شفقتي عليهم أسعفتهم بملتمسهم أظفروهم بموجب مقترحهم، وشرعت في تحرير رسالة مشتملة على القواعد الكلية للعلمين المذكورين، مع إشارة<sup>٤</sup> إلى دقائق وتنبهات<sup>٥</sup> على حقائق خلعت عنها الكتب المصنفة في هذا الفن، مرتبة على قسمين: الأول في الإلهي، والثاني في الطبيعي، مستعينا بواهب الصور والحياة<sup>٦</sup>، متوكلا على مفيض العدل والخير، أنه خير موفق ومعين.

<sup>١</sup> في نسخة اباصوفيا تحت رقم ٢٥٢٢ يتدء المتن بهذه العبارة قال الامام العلامة الفضل المتأخرين لسان المتكلمين بحم الدنيا والدين رضي الله عنه. سنشر هذه النسخة برمز "ص".

<sup>٢</sup> دا.ا.د. ناقص، وخصص نبيك محمدا وآله بأفضل صلواتك واعظم تحياتك وحيث لنا من الامور ما هو لنا خير.

<sup>٣</sup> ص. ٢٢، وصل على انبيالك ورسلك بأفضل...

<sup>٤</sup> وفي نسخة اباصوفيا تحت رقم ٢٤٣٠ ناقص "إلى دقائق على حقائق خلعت عنها الكتب المصنفة" سنشر هذه النسخة برمز "أها".

د ص. ٢٢، حركات.

## القسم الأول: الإلهيات

## القسم الأول<sup>٦</sup>

### العلم الإلهي

وفيه مقالات.

## المقالة الأولى

### في الأمور العامة

وفيه مباحث.

## البحث الأول

### في الوجود والعدم

#### (المسئلة الاولى في ان تصور الوجود والعدم بديهي)

تصور وجودي بديهي<sup>٧</sup>، والوجود جزء منه، وتصور جزء المتصور بالبدئية بديهي، فالوجود بديهي..

#### (المسئلة الثانية في ان الوجود مشترك)

وهو (٨) مشترك (٩). والا<sup>٨</sup> لزال اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصيات، ولبطل انحصار الشئ في الموجود والمعدوم<sup>٩</sup> ضرورة ان الواقع في مقابلة المعدوم وجود خاص حيث<sup>١٠</sup> ولما صح انقسامه إلى الواجب والممكن، والتوالي باطلة.

(٦) د، زائد، في.

<sup>٧</sup> لانه لو لم يكن بديهي لتوقف علي الفكر، ميرك بخاري (محمد بن مبارك)، شرح حكمة العون في الحكمة الفلسفية، اباصوفيا تحت رقم ٢٥٣٠، تصور الوجود والعدم بديهي، لان ذلك التصديق يتوقف علي هذين التصورين، وما يتوقف عليه البديهي اولي ان يكون كذلك، ولان العلم بالوجود جزء من العلم بالموجود، فخير الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي، محصل افكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، ص. ٧٦.

<sup>٨</sup> أي الوجود الذي هو متصور بالبدئية، ميرك بخاري، نفس المرجع.

<sup>٩</sup> أي وهو مشترك بالاشتراك المعنوي بمعنى ان اطلاق الوجود علي الموجودات بمعنى واحد، ميرك بخاري، نفس المرجع، فالذي عليه الاوائل ان الوجود معنى واحد مشترك بين الموجودات الممكنة والواجب، لكنه متفاوت فيها بالشدة والضعف والاقدمية والاولوية وقد استدلل بثلاثة اوجه ذكره المصنف، الوجود لا يزول بزوال الموجود الممكن، الشئ ينقسم بالموجود والمعدوم، والموجود ينقسم بالممكن والواجب، ولو لا الشركة لما صح القسمة، علامة مظهر حلي، ابضاح المقاصد من حكمة عين القواعد (شرح حكمة العون)، تحقيق وتصحيح محمد مشكوت و علي نقي مازوي، ص. ٦.

<sup>١٠</sup> أي لو لم يكن مشتركا بالاشتراك المعنوي علي ما ذهب اليه الحكماء والمحققون من المتكلمين بل باللفظي علي ما ذهب اليه ابو الحسن الاشعري، ميرك بخاري، نفس المرجع.

اما الاول<sup>١٣</sup>، فلانا اذا اعتقدنا ان الممكن الموجود له سبب ممكن الوجود جزئنا بوجود<sup>١٤</sup> السبب.  
و<sup>١٥</sup> اذا اعتقدنا ان ذلك السبب واجب الوجود زال اعتقاد كونه ممكن الوجود، ولا يزال اعتقاد  
وجوده.

واما الاخران فظاهران<sup>١٦</sup>.

والشرطية الاولى ممنوعة، لاحتمال ان يكون وجود كل ماهية ممكنة زائدا عليها<sup>١٧</sup>،  
ولجواز<sup>١٨</sup> قيام بعض افراد<sup>١٩</sup> بنفسه وهو الوجود الواجبي، فلا يجب زوال اعتقاده بزوال اعتقاد  
الخصوصية.

وكذا الثانية<sup>٢٠</sup>، لان المقابل لعدم كل ماهية هو وجودها الخاص بها.

واما<sup>٢١</sup> ما ذكره لبطالان التالى<sup>٢٢</sup> فضعيف، لجواز ان يكون الاشتراك لفظيا، ولهذا<sup>٢٣</sup>  
لا يزول اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصية. و علم منه<sup>٢٤</sup> ضعف بطلان تالى الشرطية  
الثالثة<sup>٢٥</sup>.

والاولى ان يقال؛ الوجود<sup>٢٦</sup> كون الشيء فى الاعيان، ولا شك فى<sup>٢٧</sup> ان الموجودات  
باسرها مشتركة فى هذا المعنى<sup>٢٨</sup>.

---

<sup>١١</sup> ص ٢٢، فى الوجود والعدم

<sup>١٢</sup> أى على تقدير ان لا يكون الوجود مشتركا معنيا، اذن وهو مشترك معنوي، ميرك بخاري، نفس المرجع.

<sup>١٣</sup> است، اما الاولى

<sup>١٤</sup> است، زائد، ذلك

<sup>١٥</sup> د، ثم، است، ثم

<sup>١٦</sup> أى لصحة انقسام الشئ فى الموجود والمعدوم، وصحة انقسام الموجود الى الواجب والممكن، ميرك، نفس المرجع.

<sup>١٧</sup> د، زائد، حينئذ است، زائد، حينئذ.

<sup>١٨</sup> د، يجوز است، يجوز.

<sup>١٩</sup> د، المرادها.

<sup>٢٠</sup> أى وكذا الشرطية الثانية ممنوعة، ميرك، نفس المرجع.

<sup>٢١</sup> است، فاما

<sup>٢٢</sup> است، زائد، الاول

<sup>٢٣</sup> د، ص ٢٢، قللهذا.

<sup>٢٤</sup> أى بما ذكرنا من ضعف بطلان تالى الشرطية الاولى، ميرك، نفس المرجع.

<sup>٢٥</sup> وهو قوله لما صح انقسامه الى الواجب والممكن بان يقال يجوز ان يكون صحة تقسيم الوجود الى الواجب والممكن لكونه

مشتركا بالاشتراك اللفظي قولك لو لم يكن مشتركا لما صح انقسامه الى الواجب والممكن عدم الانقسام بحسب المعنى

فالشرطية مسلم لكن نفي التالى ممنوع، (ميرك، نفس المرجع).

<sup>٢٦</sup> د، زائد، عبارة، أى الوجود الخارجى، ميرك، نفس المرجع.

<sup>٢٧</sup> د، فانص، ب.

### (المسئلة الثالثة في ان الوجود زائد على ماهيات الممكنة)

وهو ليس نفس الماهية<sup>٢٩</sup> ولا داخل فيها، والا لكان تعقل كل ماهية ممكنة هو عين تعقل وجوده او مستلزما<sup>٣٠</sup> لتعقله. والتالي باطل<sup>٣١</sup>، لانا قد نعقل المثلث مع الشك في وجوده. ولما كان ضمه اليها مانعا من صدق ما هو صادق عليها والتالي باطل، لان السواد يصدق عليه انه قابل للوجود والعدم، والسواد مع الوجود لا يصدق عليه<sup>٣٢</sup> ذلك. ولانه لو كان داخلا فيها لكان اعم الذاتيات المشتركة فكان<sup>٣٣</sup> جنسا، فامتياز الانواع الداخلة فيه بعضها عن البعض بفصول موجودة مميزة عن الانواع بفصول آخر موجودة، وهكذا الى غير النهاية. ولكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم<sup>٣٤</sup> فيكون الواجب مركبا وانه محال.

### (المسئلة الرابعة في ان الوجود نفس حقيقة الواجب الوجود)

وهو<sup>٣٥</sup> نفس حقيقة الواجب الوجود<sup>٣٦</sup>، والا لكان داخلا فيها او خارجا عنها والاول يستدعي التركيب، والثاني كونه ممكنا لافتقاره الى الماهية. وكل ممكن لا بد له من علة، فعلة ان كانت تلك الماهية لزم تقدمها عليه بالوجود لوجوب تقدم العلة على المعلول بالوجود، فيكون الماهية موجودة مرتين، وان كانت غيرها لزم افتقار واجب الوجود في وجوده الى سبب منفصل، وما كان كذلك لا يكون واجبا لذاته.

ولئن منع وجوب تقدمها عليه بالوجود لجواز ان يكون الماهية من حيث هي هي علة<sup>٣٧</sup> له من غير اعتبار وجودها او عدمها كما في القابل، فنقول العلم بما ذكرنا من المقدمة<sup>٣٨</sup>

---

<sup>٢٩</sup> اذ الوجود الذهني عبارة عن كون الشيء في الازهان والوجود المطلق هو مطلق الكون. وفي الحواشي القطبية هذا التعريف نافي كونه بديهيا وفيه نظر. (ميرك بخاري)

<sup>٣٠</sup> د، ص ٢٢، والسد، الممكنة. (اما عند الاشعري والحسن البصري علي خلافه، وعندهما وجود الشيء هو عين حقيقته، ميرك، نفس المرجع.)

<sup>٣١</sup> د، "مشتركة" مكان مستلزما.

<sup>٣٢</sup> د، ناقص باطل.

<sup>٣٣</sup> د، عليها.

<sup>٣٤</sup> د، فيكون.

<sup>٣٥</sup> د، مقدم.

<sup>٣٦</sup> أي الوجود لكن لا المطلق للقول بالتشكيك لعدم صحته بل الوجود الخاص الذي هو معروضة في الذهن. (ميرك بخاري)

<sup>٣٧</sup> مضافا للمعتزلة و جمهور الاشاعرة. (ميرك بخاري)

<sup>٣٨</sup> اها ناقص، له.

<sup>٣٩</sup> وهي تقدم العلة المفيدة بالموجود بالوجود. (ميرك بخاري)

ضرورى لان المفيد للوجود لا بد ان يكون له وجود بخلاف القابل<sup>٣٩</sup>، فانه يستفيد الوجود<sup>٤٠</sup>،  
والمستفيد للوجود يمتنع ان يكون موجودا<sup>٤١</sup>.

لا يقال؛ الوجود من حيث هو<sup>٤٢</sup> وجود<sup>٤٣</sup> يقتضى اللاتجرد<sup>٤٤</sup>، والا لكان مقتضيا  
للتجرد او غير مقتضى لشيء منهما. والاول يقتضى ان يكون وجود الممكنات مجردا. والثاني  
افتقار واجب الوجود في تجرده الى سبب منفصل، ولان وجوده معقول وحقيقته غير معقولة<sup>٤٥</sup>،  
ولان وجوده لو كان عين حقيقته لما كان واجبا، لان الوجوب امر اضافى لا يمكن تعقله الا بين  
امرين.

لانا نحيب عن الاول، بان التجرد عدمى فلا يفتقر الى سبب، وعن الثاني، باننا<sup>٤٦</sup>  
لا نسلم ان وجوده معقول، بل المعقول الوجود من حيث هو وجود<sup>٤٧</sup>، وعن الثالث، باننا<sup>٤٨</sup> لا  
نسلم عروض الوجوب له، بل الوجوب عين ماهيته.

ويجب<sup>٤٩</sup> ان يعلم ان اطلاق لفظ<sup>٥٠</sup> الوجود على حقيقة واجب الوجود و على سائر  
الموجودات الممكنة بالتشكيك<sup>٥١</sup>. فان بذلك ينحل لك كثير من الشبه.

#### (المسئلة الخامسة في اثبات الوجود الذهني)

واعلم انا نتصور امورا لا وجود لها<sup>٥٢</sup> في الخارج، ونحكم لها بالاحكام الثبوتية،  
والمحكوم عليه بالصفة الوجودية يجب ان يكون موجودا لان ثبوت الصفة للشيء فرع<sup>٥٣</sup> ثبوت

<sup>٣٩</sup> أي الوجود. (ميرك بخاري)

<sup>٤٠</sup> د، مستفيد للوجود.

<sup>٤١</sup> لامتناع تحصيل الحاصل. (ميرك بخاري)

<sup>٤٢</sup> است، زائد، هو

<sup>٤٣</sup> است، ناقص، وجود

<sup>٤٤</sup> است، زائد، عن الماهية. اللاتجرد أي العروض. (ميرك بخاري)

<sup>٤٥</sup> د، زائد، فوجوده غير حقيقته، است، زائد، فوجوده غير حقيقته.

<sup>٤٦</sup> د، ناقص، باننا.

<sup>٤٧</sup> د، الوجود.

<sup>٤٨</sup> د، ناقص، باننا.

<sup>٤٩</sup> د، ينبغي.

<sup>٥٠</sup> است، ناقص، لفظ

<sup>٥١</sup> السلفظ المشكك هو اللفظ الدال على معنى واحد مشترك فيه بين جزئيات كثيرة بشرط ان يكون حصول ذلك للمعنى في بعض تلك الجزئيات اولي من حصوله في البعض. رازي، شرح عيون الحكمة، تحقيق الدكتور الشيخ احمد حجازي احمد السقاء، تهران عبايان ناصر خسرو، ص ٥٣.

<sup>٥٢</sup> د، عليها.

<sup>٥٣</sup> د، زائد، علي، است، زائد، علي.

ذلك الشيء، واذا ليست في الاعيان فهي في الازهان، فثبت القول بالوجود الذهني. ولأن<sup>٥٤</sup> الحقائق الكلية لا وجود لها الا في الازهان، اذ كل موجود في الاعيان فهو مشخص<sup>٥٥</sup>.

لا يقال؛ لو حصلت الحرارة والبرودة الكليتان في الذهن، لزم اجتماع الضدين، ولكان الذهن حاراً وبارداً معاً.

لأننا نقول؛ لانسلم تحقق التضاد في<sup>٥٦</sup> الأمور الكلية<sup>٥٧</sup>، ولانسلم اقتضاء الصورة الذهنية الحرارة والبرودة، وقبول الذهن لهما.

ولقائل ان يقول؛ لا نسلم، انا نتصور امورا لا وجود لها في الخارج، بل كلما نتصوره فله صورة موجودة قائمة بنفسها او في شئ من الموجودات الغالبة عنا. و<sup>٥٨</sup> هذا هو الذي ذهب اليه الحكماء<sup>٥٩</sup>، فالحق اتفقوا على ان جميع الامور مرتسمة في العقل الفعال.

والموجود في الذهن موجود في الخارج، لان الذهن من الموجودات الخارجية، الا ان الماهيات تارة توجد قائمة بنفسها او حالة في غير النفس<sup>٦٠</sup> وتارة توجد في النفس. والاول يسمى بالوجود العيني، والثاني بالوجود الذهني، وان كان كل منهما وجوداً عينياً.

#### (المسئلة السادسة في خيرية الوجود وشرية العدم)

والموجود خير والمعلوم شر. هذه مقدمة مشهورة، وما صححوها بحجة، بل قنعوا فيها بمثال<sup>٦١</sup>. وقالوا القتل ليس شراً<sup>٦٢</sup> من حيث ان القاتل كان قادراً عليه، ولا من حيث ان الاله كانت قطاعة، ولا من حيث ان عضو المقتول كان قابلاً للقطع، بل من حيث انه ازال<sup>٦٣</sup> الحياة عن ذلك الشخص. وهو قيد عديمي، وباقي القيود الوجودية خيرات.

---

<sup>٥٤</sup> د، وان.

<sup>٥٥</sup> ولا شئ من المشخص بكلي فلا شئ من الموجود في الاعيان بكلي فلا شئ من الكلي بموجود في الاعيان. (ميرك بخاري)

<sup>٥٦</sup> د، بين.

<sup>٥٧</sup> لعدم تعاقبها على موضوع واحد. (ميرك بخاري)

<sup>٥٨</sup> د، زائد، كيف، است، زائد، كيف.

<sup>٥٩</sup> د، الحكماء اليه.

<sup>٦٠</sup> د، نالقي، او حالة في غير النفس، است، ناقص او حالة في غير النفس.

<sup>٦١</sup> است، بالمثال

<sup>٦٢</sup> است، شئ

<sup>٦٣</sup> است، ازاله



### (المسئلة السابعة في ان المعدوم ليس بشيء)

والمعدوم<sup>٦٦</sup> ليس بشيء أي لا يكون الماهيات<sup>٦٥</sup> متفرقة في الخارج عارية عن صفة الوجود، والا لكان لها كون في الخارج. فما لا يكون له في الخارج له كون في الخارج، وأنه محال.

واحتج الامام عليه، بان المعدوم اما مساو للمنفى او اخص منه او اعم منه<sup>٦٦</sup>، والثالث باطل، لانه حيثل يجب ان لا يكون نفيا محضا، والا لم يبق بين العام والخاص فرق. فهو اذن ثابت، وهو صادق على المنفى، فكل منفي ثابت وأنه محال. فتعين احد الامرين الاوليين، وإما كان ينتظم قياس هكذا، كل معدوم منفي، ولا شيء من المنفى بثابت، فلا شيء من المعدوم بثابت، وهو المطلوب.

وفيه نظرا؛ لانا لانسلم الحصر ان عني بالمعدوم المعدوم الممكن، بل بينهما مبانة، وان عني به المعدوم المطلق فلم لا يجوز ان يكون اعم و يكون نفيا محضا. قوله، لو كان نفيا محضا لم يبق فرق بين العام والخاص<sup>٦٧</sup>.

قلنا؛ لانسلم، بل يمتاز الخاص عنه<sup>٦٨</sup> يمتنع وجوده في الخارج دون العام لجواز حصوله في المعدوم الممكن الوجود، سلمناه، لكن الصادق حيثل قولنا، بعض المعدوم ثابت وهو لا يصلح ان يكون كبري في الشكل الاول.

احتجوا بان المعدوم معلوم، و كل معلوم ثابت، فالمعدوم<sup>٦٩</sup> ثابت، والكبري ظاهرة الفساد.

### (المسئلة الثامنة في ان المعدوم لا يعاد)

والمعدوم لا يعاد مع جميع عوارضه في وقت اخر، والا لاعيد مع اختصاصه بالوقت الذي كان موجودا فيه لكونه من عوارضه فيلزم إعادة الوقت في وقت اخر، فللزمان زمان اخر، وأنه محال. وحكاة<sup>٧٠</sup> الامام عن القائلين بهذا القول وجوها: احدها: انه لو صح اعادته لصح اتصافه بإمكان العود وهو محال، لان الامكان صفة وجودية فاستحال اتصاف العدم به.

<sup>٦٦</sup> أي المعدوم الممكن الوجود. (ميرك بخاري)

<sup>٦٥</sup> الممكنة (ميرك بخاري)

<sup>٦٦</sup> د، ناقص، مه.

<sup>٦٧</sup> د، بين الخاص والعام.

<sup>٦٨</sup> د، زائد، بانه.

<sup>٦٩</sup> د، فالمعلوم.

<sup>٧٠</sup> د، وحكا.

الثاني: لو امكن عودده لامكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء، فيمكن ان يعاد مع ذلك الوقت فيكون مبتداً من حيث انه معاد.

الثالث: لو امكن عودده لامكن عودده مع مثله<sup>٧١</sup>، وانه محال، لاستلزامه عدم الامتياز بين الاثنين.

وفيها نظر، لانا لانسلم ان الامكان صفة وجودية، وانه لو امكن عودده لامكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء، وانما يلزم ذلك<sup>٧٢</sup> لو امكن اعادة كل معدوم، ولانسلم انه لو امكن عود كل منهما وحده لامكن عودهما معا. سلمناه لكن لماذا يلزم ان يكون مبتداء من حيث انه معاد، وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن ذلك الوقت معادا. واما الثالث، فلانسلم صدق الشرطية المذكورة، وانما يصدق ان لو امكن وجود مثله، وهو ممتنع<sup>٧٣</sup>.

احتجوا على امكان العود بانه لو امتنع فذلك الامتناع ان كان لما هو هو، وجب ان لا يوجد اصلا، وان كان لغيره كان هو بحسب ذاته ممكن العود. وجوابه ان المفروض امتناع وجوده الثاني، ولا يلزم من كون هذا الامتناع لما هو هو ان لا يوجد اصلا، بل اللازم منه ان لا يوجد بالوجود الثاني، لا بالوجود المطلق. قال الامام ؛ وربما احتج المنكرون<sup>٧٤</sup> الي دعوي الضرورة<sup>٧٥</sup>.

#### (المسئلة التاسعة في وقوع الامتياز في العدميات)

والمعدوم فيه تعدد و امتياز، لان عدم العلة والشرط يوجب عدم المعلول والمشروط، ولا يتعكس<sup>٧٦</sup>، وعدم غيرهما لا يوجب ذلك، وعدم الضد عن المحل يصح حصول الضد الاخر فيه<sup>٧٧</sup>، وعدم غيره لا يصح ذلك.

قال الشيخ، العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه، بل المضاف الي الملكات<sup>٧٨</sup>. وفيه نظر، لان هذا القول اخبار عن عدم المطلق، ولان الشيء ما لم يعلم لم يعلم اضافته الي غيره، فالعدم المضاف لا يمكن ان يعلم الا بعد العلم بالعدم المطلق، بل الصحيح ان لكل واحد من العدم المطلق

<sup>٧١</sup> اي، مثله.

<sup>٧٢</sup> د. زائد، ان.

<sup>٧٣</sup> د. محروغ، است، ممنوع.

<sup>٧٤</sup> المنكرون لاعادة المعدوم بعينه. (ميرك بخاري)

<sup>٧٥</sup> القول باعادة المعدوم لا يصح الا مع القول بان المعدوم شئ ثابت حتى يزول عنه العدم والوجود مرة اخرى، علامة نعراندين طوسي، تلخيص المصطلح ذيل كتاب المحصل للرازي، دار الكتاب العربي، ص ٣٣٨.

<sup>٧٦</sup> د. ناقص، ولا يتعكس، است، ناقص، ولا يتعكس

<sup>٧٧</sup> د. ناقص، فيه.

<sup>٧٨</sup> بل العدم الذي يعلم ويخبر عنه هو العدم المضاف الي الملكات. (ميرك بخاري)

الذي هو اللاكون المطلق والعدم الخارجي الذي هو اللاكون في الخارج والعدم الذهني الذي هو اللاكون في الذهن صورة<sup>٧٩</sup> في الذهن. فيعرض لمفهوم اللاكون في الذهن ان له كونا في الذهن، لا انه نفس الكون في الذهن لامتناع ان يكون احد النقيضين عين الاخر.

#### (المسئلة العاشرة في نفي الواسطة بين الوجود والعدم)

ولا واسطة بين كون الشيء موجودا وبين كونه معدوما. وبعضهم اثبت<sup>٨٠</sup> واسطة وسماها بالحال<sup>٨١</sup>، وفساده ظاهر، لان العلم بما ذكرنا من المقدمة<sup>٨٢</sup> ضروري.

#### البحث الثاني في الماهية

##### (المسئلة الاولى في تمييز الماهية عن عوارضها)

ان لكل شيء حقيقة هو ما هو وهي مغايرة لجميع ما عداها، لازمة كانت او مفارقة ، فالفرسية من حيث هي فرسية لا واحدة ولا لاواحدة علي ان يكونا او احديهما داخلية في مفهومها او نفس مفهومها<sup>٨٣</sup>، بل الواحدة صفة مضمومة اليها، فتكون الفرنسية معها واحدة، وكذا اللاواحدة اذا انضمت اليها كانت معها لا واحدة، فالفرنسية من حيث هي فرسية ليست الا الفرنسية.

وماهية "لا بشرط شيء"<sup>٨٤</sup> موجودة في الخارج، لانهما جزء من مشخصاتها الموجودة في الخارج، و"بشرط لا شيء"<sup>٨٥</sup> لا وجود لها في الخارج، لان الموجود في الخارج يلحقه<sup>٨٦</sup> التعين فلا يكون مجردا<sup>٨٧</sup>.

<sup>٧٩</sup> است، ضرورة

<sup>٨٠</sup> د، زائد، بينهما.

<sup>٨١</sup> وحسب الحال انه صفة لموجود لا يوصف بالوجود ولا بالعدم، ان البديهية حاكمة بان كل ما يشير العقل اليه اما ان يكون له تحقق بوجه من الوجوه او لا يكون فالاول هو الموجود والثاني هو المعدوم، رازي، محصل ص ٨٦. القسمة لكل ما يشير اليه العقل الي ما له تحقق والي ما ليس له تحقق هو القسمة الثابت والمنفي وهم لا يخالقون في ذلك ولا يبتون بين الثبوت والنفي واسطة لكنهم يقولون ان الوجود اعصى من الثبوت، طوسي، تلخيص، ص ٨٦.

<sup>٨٢</sup> اي عدم الواسطة بينهما. (ميرك بخاري)

<sup>٨٣</sup> د، ناقص، او نفس مفهومها، است، ناقص، او نفس مفهومها.

<sup>٨٤</sup> اي الماهية من حيث هي هياعني الكلي الطبيعي. (ميرك بخاري)

<sup>٨٥</sup> اي بشرط ان لا يكون معه شيء من التعينات والتخصصات الخارجية. (ميرك بخاري)

<sup>٨٦</sup> د، يلحقها، قد كتب مرتين.

<sup>٨٧</sup> لما بين ان الماهية مغايرة لكل ما عداها من الاعتبارات سواء كانت لازمة للماهية او للوجود او مفارقة، بين كون الماهية موجودة مع تلك العوارض وغير موجودة مع البعض الاخر. فالماهية ان احدث من حيث هي لا بشرط شيء من العوارض ولا بشرط التحدد عه كانت موجودة في الخارج، لانهما جزء من الاشخاص الموجودة في الخارج، وجزء الموجود موجود، حسلي، ايضاح، ص ٣١. بل وجودها اما يكون في الذهن فقط والتعينات الذهنية لا ياتي التحدد الخارجي. (ميرك بخاري)

### (المسئلة الثانية في استغناء الماهية عن الفاعل)

والفاعل لا تأثير له في الماهية، لان الانسانية لو كانت يجعل جاعل للزم من الشك في وجوده الشك في كون الانسانية انسانية، بل تأثيره في وجودها فقط.

وذهب بعضهم الى ان البسيط<sup>٨٨</sup> غير معمول محتجا بانه لو كان كذلك لكان ممكنا، لان المخرج الى السبب هو الامكان، وهو ان قام به قبل الوجود كان<sup>٨٩</sup> كيفية نسبة الوجود الى الماهية متقدمة عليها، وان قام به<sup>٩٠</sup> بعد الوجود كان امكان الشيء متاخرا عن وجوده. وجوابه منع الحصر لجواز ان يكون الصفة عدمية فلا يقتصر الى محل يقوم به.

واحتج من زعم انه معمول بان المركب مركب من البساط، فلو لم يكن البسيط معمولاً لم يكن المركب معمولاً، ضرورة وجوب تحقق<sup>٩١</sup> المركب عند تحقق البسيط، وذلك يوجب نفي معمولية الكلية. وفيه نظر لجواز ان يكون المركب معمولاً حينئذ بان يكون حصول وجوده لماهيته<sup>٩٢</sup> معمولاً او<sup>٩٣</sup> انضمام البساط بعضها الى بعض معمولاً.

### (المسئلة الثالثة في نسبة الاجزاء الى الماهية وبعضها الى البعض بالحاجة والاستغناء)

والحقيقة التي تلتم من امور فان تحققها بعد تحقق تلك الامور وارتفاعها عند<sup>٩٤</sup> ارتفاع واحد منها عينا او<sup>٩٥</sup> ذهنا.

والجزء لتقدمه يقتضي الاستغناء عن سبب جديد، وهذا الاستغناء ان اعتبر في الوجود العيني يقال له الغني عن السبب، وان اعتبر في الوجود الذهني يقال له البين الثبوت، والاستغناء عن السبب اعم من الجزء، لان الثاني هو الحصول على نعت التقدم والاول مطلق الحصول، ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم فان معلول الماهية حاصل معها وغير متقدم عليها. وعلم منه انه لا يلزم من كون الوصف غنيا عن السبب الجديد وكونه بين الثبوت، كونه جزءا. والماهية المركبة لابد أن يكون لبعض اجزائها افتقار الى الباقي والا لا متنع التركيب، فان الحجر الموضوع يجنب الانسان لا يحصل منهما حقيقة متحدة، ولا ينتقض ذلك بكون

<sup>٨٨</sup> وعنا بالبسيط الماهية الماخوذة عارية عن الوجود، حلي، ابضاح، ص ٣٤.

<sup>٨٩</sup> د، لكان.

<sup>٩٠</sup> د، نالقي به.

<sup>٩١</sup> د، وجود تحقيق.

<sup>٩٢</sup> د، وجود الماهية.

<sup>٩٣</sup> د، و.

<sup>٩٤</sup> د، بهد.

<sup>٩٥</sup> د، و، است، و.

العشرة مركبة<sup>٩٦</sup> من الاحاد، والمعجون من الادوية، والعسكر من الاشخاص، لان الهيئة الاجتماعية التي هي الجزء الصوري في كل واحد منها مفتقرة<sup>٩٧</sup> الى الباقي<sup>٩٨</sup>، ولا يمكن ان يحتاج كل منها الى الآخر والا لاحتاج الى نفسه.

#### (المسألة الرابعة في كيفية امتياز بعض أجزاء الماهية عن البعض)

اجزاء الماهية قد يكون بحيث يتميز وجود بعضها عن البعض في الخارج كالنفس والبدن الذين هما جزءا الانسان، وقد تكون بحيث لا يتميز ذلك الا في الذهن كالسواد فان وجود جنسه لا يتميز عن وجود فصله في الخارج والا فان لم يكن شيء منهما محسوسا بانفراده، فعند الاجتماع ان لم تحدث هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا ضرورة<sup>٩٩</sup>، وان حدثت فذلك الهيئة معلولة لاجتماعهما، فتكون خارجة عنهما عارضة لهما فلا يكون التركيب في السواد، بل في فاعله و قاعله<sup>١٠٠</sup>. لاننا لا نعني بالسواد الا تلك الهيئة المحسوسة، وان كان احدهما فقط محسوسا كان الاحساس بالسواد احساسا باللونية المطلقة او بقابضية البصر<sup>١٠١</sup>، وان كان كل منهما محسوسا كان احساسا بالسواد احساسا بمحسوسين. فثبت ان جنس السواد لا يتميز وجوده عن<sup>١٠٢</sup> فصله الا في الذهن فقط<sup>١٠٣</sup>. وذلك يستدعي الامتياز في الخارج بين ماهيتهما والا لكان حكم الذهن بالتركيب فيما لا تركيب فيه خطأ. فاذا هما متمايزان في<sup>١٠٤</sup> الوجودين بحسب الماهية، اما بحسب الوجود فالامتياز ليس الا في الذهن فقط.

وفيه نظر لانا لا نسلم ان التركيب يكون في قابل السواد وفاعله لا فيه ان لم يكن شيء منهما محسوسا بانفراده، وعند الاجتماع يحصل هيئة محسوسة، وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن تلك الهيئة هو المجموع الحاصل منهما وهو ممنوع. وجزء الماهية ان اخذ بشرط ان لا يكون معه زيادة مشخصة كان جزء، و مادة ان كان جنسا، و صورة ان كان فصلا، و ان اخذ من حيث هو هو<sup>١٠٥</sup> من غير التفات الى ان يكون معه زيادة او لا يكون<sup>١٠٦</sup>، كان محمولا<sup>١٠٧</sup>.

<sup>٩٦</sup> د، ناقص، مركبة، است، ناقص، مركبة.

<sup>٩٧</sup> است، تفتقر

<sup>٩٨</sup> است، الثاني

<sup>٩٩</sup> د، ناقص، ضرورة، است، ناقص، ضرورة.

<sup>١٠٠</sup> د، في قاعله و فاعله.

<sup>١٠١</sup> اللونية المطلقة يعني الجنس، بقابضية البصر يعني الفصل، حلي، ايضاح، ص ٣٩.

<sup>١٠٢</sup> است، زائد، وجود

<sup>١٠٣</sup> علي معنى ان السواد اذا حصل في الذهن فصل العقل الى موجودين احدهما احس، الثاني المعس (مترك بخاري)

<sup>١٠٤</sup> د، زائد، الذهن والخارج بحسب الماهية، است، زائد، الذهن والخا -

<sup>١٠٥</sup> د، ناقص، هو هو، است، ناقص، بحيث هو هو

لا يقال، لو جاز حمل الجزء على الكل فإذا قلنا الإنسان حيوان فإن كان المراد الهما متحدان في المفهوم كان كاذبا، وإن كان المراد أن الإنسان موصوف بالحيوانية كان كاذبا ايضا، لأن الجزء متقدم ولا شيء من الصفة يمتد، وإن كان المراد أمرا ثالثا فبئسوه. لانا نقول المراد الهما متحدان في الوجود. لأن الحيوان المطلق لا يدخل في الوجود الا بعد تقييده بقيد. فانه ما لم يصير ناطقا او صاحلا<sup>١٠٨</sup> او غيرهما من الفصول لا يمكن دعوته في الوجود، فإذا الوجود لا يعرض إلا للحيوان المركب، والحيوان<sup>١٠٩</sup> الناطق وإن كان مركبا بحسب الماهية لكن وجوده بعينه هو<sup>١١٠</sup> وجود الحيوان.

اعترض<sup>١١١</sup> الامام عليه بأن الجزء من حيث انه<sup>١١٢</sup> جزء له وجود مغاير لوجود المركب لتقدمه عليه، فلو حصل له مع المركب وجود اخر كان له وجودان<sup>١١٣</sup>، وأنه محال. وأنه مشال  
مشكل والجواب عنه صعب<sup>١١٤</sup>.

#### (المسئلة الخامسة في الاجزاء المتداخلة والمتباينة)

واجزاء الماهية ان كان بعضها اعم من البعض يسمى متداخلة، والا فمتباينة. والمتداخلة ان كان بعضها اعم من الاخر مطلقا، فإن كان العام متقوما بالخاص و موصوفا به<sup>١١٥</sup> كالحيوان الناطق، فانه متقوم بالناطق لكونه جنسا له و متصف به، وإن لم يكن<sup>١١٦</sup> موصوفا

<sup>١٠٦</sup> د، "شيء"، مكان زيادة او لا يكون.

<sup>١٠٧</sup> وتحقيق ذلك ان الحيوان مثلا ان اعدل بشرط ان لا يكون معه غيره داخلا في حقيقته بل يكون كل ما يقارنه زائدا عليه و منضمما اليه ولا يكون معناه الاول مقولا على ذلك المجموع بل جزء منه وإذا اقترن بالناطق صار المجموع مركبا من الحيوان والناطق، كان لحيوان مادة وجزء وكلتا الناطق ان اعدل مجردا هما يقارنه كان صورة و جزء وإن اعدل الحيوان لا بشرط ان يكون معه زيادة غيره بل مع تجويز ان يقارنه الناطق وعدمه كان جنسا ومحتولا على النوع، حلي، ايضاح، ص. ٤٠.

<sup>١٠٨</sup> د، سهلا.

<sup>١٠٩</sup> د، فلحيوان.

<sup>١١٠</sup> د، ناقص، هو.

<sup>١١١</sup> د، واعترض.

<sup>١١٢</sup> است، هو

<sup>١١٣</sup> كما ذكر ان وجود الجنس هو بعينه وجود الفصل نقل اعتراض الرازي عليه. واستعجب للمصنف هذا الاعتراض، وهذا ينشئ من عدم التميز بين الامور الذهنية والخارجية بالنسبة الى حلي فإن الجنس والفصل جزآن ذهنيان يفصلهما الذهن وليس في الخارج للجنس وجود بانفراده وللنسل وجود آخر بانفراده والمركب وجود ثالث بل ليس في الخارج الا المركب فلا يتجمع للشيء وجودان، حلي، ايضاح، ص. ٤١.

<sup>١١٤</sup> است، زائد، جدا. القول الجواب عنه ليس بصعب لان الجزء الخارجي للشيء له وجود متقدم عليه في الخارج وليس وجوده في الخارج هو وجود جزئه فيه عندهم... (ميرك بخاري)

<sup>١١٥</sup> د، است، زائد، فهو.

<sup>١١٦</sup> د، ناقص، يكن.

به<sup>١١٧</sup> فهو الموجود<sup>١١٨</sup> المقول على المقولات العشر، وإن كان الخاص متقوماً بالعام فهو كالنوع الأخير<sup>١١٩</sup> المتقوم<sup>١٢٠</sup> لخواصه التي لا توجد إلا فيه، وإن كان كل منهما اعم من الآخر من وجه فهو كالحَيوان والابيض<sup>١٢١</sup>.

وأما المتباينة فهي كتركيب الشيء إما بعلة الفاعلية كالعطاء فإنه اسم لفائدة مقرونة بالفاعل، أو بالصورية كالافطس إذا جعلناه اسماً للانف الذي فيه تقعر، أو بالفاعلية إذا جعلناه اسماً للتقعر الذي في الانف، أو بالغاية كالحاتم فإنه اسم لحلقة يتزين بها، وأما بمعلولاته كالرازق والخالق، أو بما لا يكون علة ولا معلولاً، فهي إما أن يكون حقيقة أو اضافية أو ممتزجة. والاول<sup>١٢٢</sup> إما أن يكون كلها<sup>١٢٣</sup> متشابهة كالعدد المركب من الاحاد، أو مختلفة، أما معقولة كتركيب الجسم من المهيولي والصورة، أو محسوسة كتركيب الحلقة من اللون والشكل، والثاني كالأقرب والابعد، والثاني<sup>١٢٤</sup> كالسرير الذي يعتبر في تحقق ماهيته نوع من النسبة.

والماهية إن كان نوعاً محصلاً<sup>١٢٥</sup> فهي الحقيقة<sup>١٢٦</sup>، وجزئها يجب أن يكون موجوداً لأن جزء الموجود موجود<sup>١٢٧</sup>، وإن حصلت باعتبار عقلي فهي الاعتبارية كالحَيوان<sup>١٢٨</sup> والابيض، ولا يجب أن يكون جزئها موجوداً لجواز تركيبها من الموجود والمعدوم كالجاهل والاعمى. (المسئلة السادسة في الجنس والفصل)

والماهيتان المتفقتان في بعض الوجوه<sup>١٢٩</sup> إذا اختلفتا في الباقي كان ما به الاتفاق غير ما به الاختلاف، والاول هو الجنس والثاني هو الفصل.

<sup>١١٧</sup> است، بل صفة له

<sup>١١٨</sup> د، كالموجود.

<sup>١١٩</sup> د، الآخر.

<sup>١٢٠</sup> د، المقوم.

<sup>١٢١</sup> د، كالحَيوان الابيض. و في شرح مباركشاه الوار لا يوجد ايضاً.

<sup>١٢٢</sup> است، والاول.

<sup>١٢٣</sup> است، زائد، اجزاء

<sup>١٢٤</sup> است، والثالثة

<sup>١٢٥</sup> أي موجوداً في الخارج. (ميرك بخاري)

<sup>١٢٦</sup> أقول فيه نظر لأن ما يمكن أن يوجد في الخارج بلا انضمام فصل إليه لا يجب أن يكون موجوداً في الخارج لجواز أن لا

يوجد أصلاً بخلاف النوع المحصل على ما قال. (ميرك بخاري)

<sup>١٢٧</sup> است، "لأن الموجود جزء موجود" مكان لأن الموجود جزء الموجود

<sup>١٢٨</sup> است، كالحَيوان الابيض

<sup>١٢٩</sup> است، الاجزاء

قال الشيخ ان الفصل علة لوجود الجنس، والا فالجنس ان كان علة له فايضا وجد الجنس وجد الفصل، وان لم يكن علة<sup>١٣٠</sup> استغني كل منهما عن الآخر فيمتنع التركيب. وجوابه<sup>١٣١</sup> منع الشرطية الاولى، ان اراد بالعلة المحتاج اليه، والثانية ان اراد بها<sup>١٣٢</sup> العلة التامة لجواز ان لا يكون شيئا<sup>١٣٣</sup> منهما علة تامة للآخر، و يحتاج احدهما الي الآخر فيصح التركيب.

قال الإمام في إبطال قول الشيخ ان الأبيض فصل للحويان الأبيض، وليس علة لوجوده، والقوي النباتية فصل للجسم النباتي مع ان الجسم يقي بعد زوالها<sup>١٣٤</sup>. والمشاركان في بعض الذاتيات اذا اختلفا<sup>١٣٥</sup> في بعض<sup>١٣٦</sup> اللوازم دل ذلك علي التركيب، لامتناع استناد اللازم الخاص الي الامر<sup>١٣٧</sup> المشترك<sup>١٣٨</sup>.

واما اشتراك المختلفات في السلوب واختلاف المشتركات فيها فلا يوجب التركيب لها<sup>١٣٩</sup>. اما الاول فلان كل بسيطين يشتركان في سلب ما عداهما عنهما، واما الثاني فلمشاركة البسيط المركب الذي احد اجزائه هو في<sup>١٤٠</sup> طبيعته ومخالفته<sup>١٤١</sup> اياه في بعض السلوب مع انه لا تركيب فيه.

ولا يجوز ان يكون التعيين عديميا، اذ العدم لا هوية له في الاعيان فلا يتعين به غيره، ولانه جزء من المتعين<sup>١٤٢</sup> الموجود فيكون موجودا.

<sup>١٣٠</sup> است، زائد، له

<sup>١٣١</sup> د، ناقص، وجوابه.

<sup>١٣٢</sup> است، بالعلة

<sup>١٣٣</sup> د، است، شيع.

<sup>١٣٤</sup> د، است، زائد، ان كلام الشيخ في الماهية الحقيقية وما ذكرتموه اعتباره كما وبقاء الجسم النباتي بعد زوال القوي عنه ممنوع.

<sup>١٣٥</sup> است، اذا اختلفتا

<sup>١٣٦</sup> د، است، ناقص، بعض.

<sup>١٣٧</sup> است، ناقص، الامر

<sup>١٣٨</sup> الماهيتان اذا اشتركتا في بعض الذاتيات و اختلفتا في اللوازم كانتا مركبتين كالاربعة والخمسة المشتركين في ماهية العدد وهما مختلفتان بالزوجية والفردية، حلي، ايضاح، ص ٤٧.

<sup>١٣٩</sup> د، است، ناقص، لها.

<sup>١٤٠</sup> است، "واختلافه" مكان في طبيعته ومخالفته

<sup>١٤١</sup> د، "واختلافه" مكان في طبيعته ومخالفته.

<sup>١٤٢</sup> د، معين.



وفيها نظر. اما الاول فلانه مصادرة علي المطلوب، واما الثاني فلا نسلم انه جزء من المعين ان اريد بالمعين معروض التعين، وان اريد به المركب منهما فلا نسلم انه موجود. وهو<sup>١١٣</sup> ان كان بالماهية فقط<sup>١١٤</sup> او بالفاعل فقط<sup>١١٥</sup> او بقابل انحصار نوعه في شخصه، انحصر نوعها في الشخص. وان كان بقبائل مختلفة او استعدادات مختلفة تعرض<sup>١١٦</sup> لقابل واحد كان لها تعيينات مختلفة.

قيل ان الطبيعة ان كان لذلها محتاجة<sup>١١٧</sup> الي المحل كان وجودها في المحل اهداء، والا كانت غنية عنه لذلها والغني عن الشيء لذاته لا يعرض له الحاجة لعارض. وفيه نظر، لانه لا يلزم من عدم حاجتها الي المحل لذلها استغناءها عنه لذلها.

لا يقال، لو كان التعين ثبوتيا لكان له ماهية كلية فيحتاج الي تعين اخر، و لزم التسلسل، و لكان انضافه الي الماهية موقوفا علي امتيازها عن غيرها بتعين اخر، ولكان تعين الشخص الذي له مشاركة في نوعه ان كان بالماهية او بالفاعل انحصر نوعها في الشخص وان كان بالقبائل فتعين القابل ان كان بقابل اخر لزم التسلسل وان كان بالمقبول لزم الدور. لانا نقول، اما الاول فلا نسلم امتناع التسلسل اللازم، فانه من جانب المعلول ولا يرهان علي امتناعه، واما الثاني فلا نسلم صدق الشرطية، لجواز امتياز الماهية عن غيرها بنفسها، واما الثالث فلان نسلم الحصر، لجواز ان يتعين بسبب الفاعل بشرط استعداد يعرض للقابل بسبب حادث يقتضي ذلك و يكون قبل كل حادث حادث لا الي لهاية. سلمناه، لكن لا نسلم لزوم الدور فانه يجوز ان يكون ماهية كل واحد من القابل والمقبول علة لتعيين الاخر.

وتقييد الكلّي بالكلّي لا يوجب الشخصية، فاذا قلنا لزيد انه الانسان العالم الورع او انه الذي تكلم بكذا في يوم كذا في وقت كذا، ففي كل منهما شركة.

### البحث الثالث في الوحدة والكثرة

#### (المسئلة الاولى في ان الوحدة مغايرة للوجود وللشخص)

الوحدة مغايرة للوجود<sup>١١٨</sup>، لان الكثير من حيث انه كثير موجود، ولا شيء من الكثير من حيث انه كثير بواحد، وللشخص ايضا لان البسيط اذا اجزئ<sup>١١٩</sup> زالت وحدته و ما زالت هويته والا لكان التفريق اعداما<sup>١٢٠</sup>، وفيه نظر.

<sup>١١٣</sup> أي التعين. (ميرك بخاري)

<sup>١١٤</sup> د، ناقص فقط.

<sup>١١٥</sup> د، ناقص فقط.

<sup>١١٦</sup> د، است، ناقص، تعرض.

<sup>١١٧</sup> د، است، ان كانت محتاجة لذلها.

### (المسئلة الثالثة في ان الوحدة وجودية، من الاعراض الزائدة علي الماهيات)

وهي وجودية والا لكانت عبارة عن سلب الكثرة، والكثرة<sup>١٥١</sup> ان كانت عدمية كانت الوحدة وجودية، والمقدر خلافه. وان كانت وجودية لزم تقومها بالامر العدمية. و زائدة علي الماهية والا لكانت اما نفسها او داخلة فيها، وهما باطلان لما مر في الوجود. ولان الوحدة تقابل الكثرة والسواد لا يقابلها.

لا يقال لو كانت وجودية لكان لها وحدة اخري<sup>١٥٢</sup> و لزم التسلسل، ولانها لو كانت زائدة فوحدة الماهية المركبة ان قامت بكل جزء منها<sup>١٥٣</sup> لزم قيامها<sup>١٥٤</sup> بالخال الكثرة، وان قام بكل جزء منها شيء منها لزم انقسامها<sup>١٥٥</sup>، وان قامت بجزء واحد كانت صفة الماهية قائمة بغيرها.

ولانا نقول؛ اما الاول<sup>١٥٦</sup> فامتناع التسلسل<sup>١٥٧</sup> ممنوع<sup>١٥٨</sup>، واما الثاني فلانسلم الحصر لجواز قيامها بالماهية من حيث هي.

وهي عرض و الا لامتنع قيامها بالعرض، لامتنع قيام الجوهر بالعرض.

### (المسئلة الثالثة في السام الواحد)

والكثير إذا كان له وحدة من وجه فجهة كثرته غير جهة وحدته<sup>١٥٩</sup>. فجهة الوحدة اما مقومة او عارضة. فان كانت مقومة، فان كانت مقولة في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان كان علي مختلفات الحقائق، وبالنوع ان كان علي متفقا، وان كانت مقولة في جواب أي شيء هو فهو الواحد، بالفصل، وان كانت عارضة فهو الواحد بالموضوع كالكتاب والضاحك، او بالمحمول كالقطن والثلج، وان لم تكن مقومة ولا عارضة فهو كما يقال نسبة النفس الي

---

<sup>١٥٨</sup> الوحدة والكثرة من التصورات البديهية. وقد ذهب قوم من القدماء الي ان الوحدة هي الوجود لانه لما اعتقدوا ان كل موجود واحد حكموا بالتحادها باعتبار التلازم وهو خطأ، حلي، ايضاح، ص ٥٤.

<sup>١٥٩</sup> د، جزئ.

<sup>١٥٠</sup> است، اعلاما

<sup>١٥١</sup> د، فالكثرة.

<sup>١٥٢</sup> د، است، زائد، ولوحدها وحدة اخري.

<sup>١٥٣</sup> است، زائد، شيء

<sup>١٥٤</sup> است، انقسامها

<sup>١٥٥</sup> است، نالقي، وان قام بكل جزء منها شيء منها لزم انقسامها

<sup>١٥٦</sup> د، زائد، فلا نسلم.

<sup>١٥٧</sup> است، زائد، اللازم

<sup>١٥٨</sup> د، نالقي، ممنوع.

<sup>١٥٩</sup> د، فجهة وحدته غير جهة كثرته.

البدن كنسبة الملك الى المدينة، فان جهة الاتحاد<sup>١٦١</sup> ليست مقومة ولا عارضة للنسبتين بل للنفس<sup>١٦٢</sup> والملك.

اما الواحد بالشخص فان لم يكن<sup>١٦٣</sup> قابلا للقسمة<sup>١٦٤</sup> فهو الوحدة ان كان معروض عدم الانقسام مفهوما<sup>١٦٥</sup>، وان كان غيره<sup>١٦٦</sup> فهو النقطة<sup>١٦٧</sup>، ان كان له وضع والا فهو المفارق. وان قبل القسمة فان كان اجزائه متشابهة فهو الواحد بالاتصال سواء كان قبوله القسمة<sup>١٦٨</sup> لذاته كالمقدار او لغيره كالجسم البسيط، والا فهو الواحد بالاجتماع، وكل منهما ان حصل له جميع ما يمكن فهو الواحد بالتام. وهو اما وضعي كالدرهم الواحد او صناعي كاليات الواحد او طبيعي كالانسان الواحد، وان لم يحصل له جميع ما يمكن فهو الكثير.

#### (المسئلة الرابعة في ابطال الاتحاد)

والاثنان لايتحدان، لانهما بعد الاتحاد ان يبقيا موجودين فهما اثنان، وان عدما او احدهما فلا اتحاد، لان المعدوم لايتحد لابلعدوم ولا بالموجود.

#### (المسئلة الخامسة في العدد)

امسا ان اعدادا فظاهرا<sup>١٦٩</sup>، و ليست ماهيتها نفس كوما اعدادا لانهما قد يكون جمادا وقد يكون<sup>١٧٠</sup> نباتا او<sup>١٧١</sup> غيرهما، وكوما<sup>١٧٢</sup> اعدادا زائد عليها وليس العدد<sup>١٧٣</sup> عبارة عن عدم الوحدة لتركبه من الوحدات التي هي امور وجودية.  
<sup>١٧٤</sup>ولان الوحدة عرض، والعدد متقوم بها فيكون عرضا.

<sup>١٦٩</sup> است، زائد، وهي التدبير

<sup>١٧٠</sup> د، بالنفس.

<sup>١٧١</sup> د، ناقص، يكن.

<sup>١٧٢</sup> د، است، زائد، وليس له مفهوم وراء كون الشيء بحيث لا ينقسم الى قسمين في ثمة ذاته

<sup>١٧٣</sup> د، است، ناقص، ان كان معروض عدم الانقسام مفهوما.

<sup>١٧٤</sup> است، "وان كان له مفهوم وراء ذلك" مكان، ان كان معروض عدم الانقسام مفهوما وال كان غيره

<sup>١٧٥</sup> د، "وان كان له مفهوم وراء ذلك فهو النقطة"، مكان وان كان غيره فهو نقطة

<sup>١٧٦</sup> است، للانقسام

<sup>١٧٧</sup> العقل فيزيم بوجود اعداد في الخارج فان العشرة وامثالها لايتك في وجوده . . . . . باده على المعدودات، حلي،

ابيضاح، ص ٦١

<sup>١٧٨</sup> است، "او"، مكان، وقد يكون

<sup>١٧٩</sup> است، زائد، او حيوانا

<sup>١٨٠</sup> د، فكوما.

<sup>١٨١</sup> است، مافدر العاد

<sup>١٨٢</sup> است، وال. . . . . عرض

ولكل مرتبة من مراتب العدد اعتباران، عام وهو كونه كثرة، و خاص وهي خصوصية تلك الكثرة وهي صورتها النوعية لاختلافها بالخواص اللازمة كالصمم والمنطقية الموجبة لاختلافها بالفصول.

وقيام كل نوع من العدد بالوحدات التي هي<sup>١٧٤</sup> فيه لا بالاعداد التي فيه. فان العشرة ليست متقومة بالخمستين اذ ليس تقومها بمها اولى من تقومها بالثلاثة والسبعة او بالاربعة و الستة.

والاثنان عدد لانا نعي بالعدد ما زاد علي الواحد.

#### (المسئلة السادسة في اقسام الكثير)

وهما المثلان ان اشتركا في النوع، و الا فهما المختلفان<sup>١٧٥</sup>، و تعمهما الغيرية<sup>١٧٦</sup>. والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في ذات واحدة من جهة واحدة في زمان واحد وان كانا وجودين فان كان تعقل كل منهما بالقياس الي الآخر فهما المتضايقان والا فالضدان و يشتط ان يكون بينهما غاية الخلاف. وان كان احدهما وجوديا فقط، فان اعتبر التقابل بينهما بالنسبة الي موضوع قابل للامر الوجودي اما بحسب شخصه او نوعه او جنسه القريب او البعيد فهما العدم والملكة الحقيقيان، او بحسب الوقت الذي يمكن حصوله فيه فهما العدم والملكة المشهوران<sup>١٧٧</sup> وان لم يعتبر فيهما ذلك فهما السلب<sup>١٧٨</sup> والايجاب.

ويمكن<sup>١٧٩</sup> احدهما كاذبا فقط، و سائر المتقابلات يجوز ان يكذبا، اما المضافان<sup>١٨٠</sup> والعدم والملكة فيخلو المحل عنهما. واما الضدان فعند عدم المحل و عند وجوده ايضا لاتصافه بالوسط كالفاتر، او لخلوه عنه ايضا كالشفاف.

وقد يكون احد الضدين لازما للموضوع وقد لا يكون، وحينئذ اما ان يتمتع خلو المحل عنهما كالصحة والمرض عند من لا يقول بالحالة الثالثة او يمكن، وحينئذ اما ان لا يحصل

<sup>١٧٤</sup> است، ناقص، هي

<sup>١٧٥</sup> د، مختلفان.

<sup>١٧٦</sup> المثلان هما اللذان تعد كل واحد مسد صاحبه كالسوادين، والمتخالفان ما لاتسد احدهما مسد الآخر كالسواد والبياض والسواد والحركة، وهما اختلافين والمتخالفين المتعادان، حلي، ابصاح، ص ٦٤.

<sup>١٧٧</sup> است، المشهورتان

<sup>١٧٨</sup> الاءوالايجاب.

<sup>١٧٩</sup> است، ويكون

<sup>١٨٠</sup> است، متضائفان

هناك وسط كقولنا للقلك لا ثقيل ولا خفيف أو يحصل، ولا يخلو<sup>١٨١</sup> اما ان يعبر عنه باسم يحصل كالفاتر أو بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر.

لا يقال؛ المقابل من حيث انه مقابل والسواد من حيث انه ضد من المضاف و اتم جعلتم الاول اعم من المضاف والثاني قسيما له.

لانا نقول؛ الضدان والعدم والملك داخلان تحت التقابل وغير داخلين تحت التضاييف والسواد من حيث انه سواد مضاد للبياض وغير مضاييف له<sup>١٨٢</sup>، فالتضاييف غير التقابل وغير التضاد. نعم التضاييف عرض لهما المعارض<sup>١٨٣</sup>، وهذا<sup>١٨٤</sup> اخذ المقابل من حيث انه مقابل و<sup>١٨٥</sup> السواد من حيث انه ضده<sup>١٨٦</sup> فالتقابل والتضاد<sup>١٨٧</sup> عرض لهما بحسب الذات والتضاييف بحسب المعارض. ولا امتناع في كون الشيء اعم من غيره و<sup>١٨٨</sup> مقابل له بحسب الذات واخص بحسب المعارض.

والواحد يقابل الكثير لا بشيء من هذه الاقسام، بل لان الواحد من حيث انه مكيال يقابل الكثير من حيث انه مكيال. فالتضاييف عرض لهما لاضافة عرضت لماهيتهما.

ولا تقابل بين الاعداد لامتناع كون العدم المطلق مقابلا للعدم المطلق و للمضاف لكونه جزء منه، وكون المضاف مقابلا للمضاف لصدقهما علي كل ما هو مغاير لهما.

والاضداد منها ما يصح عليها<sup>١٨٩</sup> التعاقب كالسواد والبياض، ومنها ما لا يصح كالحركة عن الوسط واليه؛ فانه لا بد وان يتوسطهما سكنون.

البحث الرابع في الوجوب والامكان والامتناع<sup>١٩٠</sup>

(المسئلة الاولى في تقسيم الماهيات)

كل مفهوم ان امتنع عدمه لذاته فهو الواجب لذاته وان امتنع وجوده لذاته فهو الممتنع لذاته وان امكن كل منهما له لذاته فهو الممكن لذاته. ولكل واحد من الاول والثالث

<sup>١٨١</sup> اها، ولايح.

<sup>١٨٢</sup> است، اليه

<sup>١٨٣</sup> است، لمعارض

<sup>١٨٤</sup> است، وهو

<sup>١٨٥</sup> است، زائد، اخذ

<sup>١٨٦</sup> است، ضد

<sup>١٨٧</sup> است، زائد، عرض

<sup>١٨٨</sup> است، او

<sup>١٨٩</sup> است، عليه

<sup>١٩٠</sup> تقسيم الماهيات بالنسبة الى الوجود و اثبات واجب الوجود تعالى، حلي، ايضاح، ص ٧١.

وجود في الخارج، واما الثالث فلان من الموجودات ما هو مركب وكل مركب ممكن لافتقاره الى اجزائه. و اما الاول <sup>١١١</sup> فلان جملة <sup>١١٢</sup> الممكنات الموجودة ممكنة فلها <sup>١١٣</sup> علة تامة موجودة وهى لا يجوز ان يكون نفسها و هو ظاهر ولا داخلية <sup>١١٤</sup> فيها لتوقفها <sup>١١٥</sup> على كل واحد من اجزائها <sup>١١٦</sup> فلا شيء منها يكون علة تامة لها فهى موجودة خارجة <sup>١١٧</sup> عنها، والموجود الخارج عن جميع الممكنات الموجودة واجب لذاته.

(المسئلة التالية في تحقيق الوجوب و كونه ثبوتيا)

اذا ثبت ذلك فاعلم ان الوجوب هو استحقاقية الشيء الوجود <sup>١١٨</sup> لذاته، و الواجب لذاته له هذه الصفة فلا يحتاج في وجوده الى غيره، وهذه الصفة معلولة <sup>١١٩</sup> للاولي. والامتناع هو <sup>١٢٠</sup> استحقاقية الشيء العدم <sup>١٢١</sup> لذاته، و الممتنع له هذه الصفة فلا يحتاج في عدمه الى غيره. واعلم ان الممتنع ليس له ذات يقتضي العدم، بل تصور ذاته يقتضي ان لا يكون له وجود في الخارج <sup>١٢٢</sup>.

والامكان هو استحقاقية الشيء لذاته لا استحقاقية الوجود والعدم من ذاته، والممكن لذاته له هذه الصفة، فيحتاج في وجوده وعدمه الى غيره بالضرورة. والوجوب مقتضى لثبات الوجود فيكون وجوديا <sup>١٢٣</sup> وهو نفس ماهية واجب الوجود والا لكان داخلا فيها او خارجا عنها و الاول يقتضي التركيب والثاني تقدم الصفة الوجودية على وجود الماهية لتقدم الوجوب على الوجود.

<sup>١١١</sup> ايها، فلان مجموع الممكنات للوجود .

<sup>١١٢</sup> است، مجموع

<sup>١١٣</sup> است، فله

<sup>١١٤</sup> د، ولا داخلية

<sup>١١٥</sup> است، فيه لتوقفه

<sup>١١٦</sup> است، اجزائه

<sup>١١٧</sup> د، فهى موجود خارج

<sup>١١٨</sup> د، الوجود الشيء

<sup>١١٩</sup> است، معلومة

<sup>١٢٠</sup> است، ناقص، هو

<sup>١٢١</sup> د، عدم الشيء

<sup>١٢٢</sup> د، ناقص، واعلم ان الممتنع ليس له ذات يقتضي العدم، بل تصور ذاته يقتضي ان لا يكون له وجود في الخارج. است، سافس، والممتنع له هذه الصفة فلا يحتاج في عدمه الى غير، واعلم ان الممتنع ليس له ذات يقتضي العدم، بل تصور ذاته يقتضي ان لا يكون له وجود في الخارج.

<sup>١٢٣</sup> الوجودية مؤكدا الوجود فيستحيل ان يكون عدما بعدا لان الشيء لا يأخذ بنفسه فيكون ثبوتيا، حاي، اصباح، مر.

لا يقال، لو كان الوجوب ثبوتيا لكان زائدا على الذات<sup>٢٠٤</sup> لكونه نسبة بينها و بين الوجود فساوي سائر الموجودات في الوجود و خالفها في<sup>٢٠٥</sup> الماهية، فوجوده غير ماهيته. فماهيته ان لم يستحق ذلك الوجود لما هي هي، كانت ممكنة العدم. فالواجب ايضا كذلك. وان استحققت<sup>٢٠٦</sup> فاستحقاقها له ان كان زائدا لزم التسلسل، وان لم يكن زائدا لم يكن الوجوب ثبوتيا زائدا، والمقدر خلافه ولان استحقاق الوجود سابق عليه فلو كان ثبوتيا لزم ثبوت الصفة للموصوف قبل ثبوته. ولانه لو كان ثبوتيا لكان خارجا عن الذات لكونه نسبة بينها و بين الوجود، ووجوب مغايرة<sup>٢٠٧</sup> النسبة للمتسبين فيكون ممكنا. لان النسبة مفتقرة بين المتسبين<sup>٢٠٨</sup> فلا يجب الا لوجوب علته فللماهية وجوب قبل هذا الوجوب وانه محال.

لانا نجب عن الاول بان الوجوب نفس الماهية لما بينا فيكون مخالفته لسائر الموجودات بامر عديم. سلمناه، لكن لا نسلم ان ماهيته لو كانت ممكنة، لكان الواجب ممكنا فان امكان الصفة لا يوجب امكان الموصوف. سلمناه، لكن لا نسلم ان اتسلسل اللازم علي تقدير ان استحقاقها للوجود يكون زائدا محال.

وعن الثاني بمنع الشرطية المذكورة، فان اللازم حينئذ<sup>٢٠٩</sup> ثبوت الصفة قبل ثبوت الموصوف لا ثبوتها للموصوف قبل ثبوته.

و عن الثالث بمنع الشرطية ايضا، وما ذكره لبيانها وهو ان الوجوب نسبة فهو ممنوع. و بتقدير تسليمه فلا نسلم استلزام وجوب مغايرة النسبة لكل واحد من المتسبين خروجا عن كل منهما فان لمجموع النسب نسبة الي كل واحد من النسب و تلك النسبة مغايرة لكل واحد منهما و داخله في مجموع النسب.

#### (المسئلة الثالثة في ان الامكان هل هو ثبوتي؟)

واما الامكان فاحتج الامام علي كونه عديما بانه لو كان ثبوتيا لساوي غيره في الثبوت و مايزه بالماهية، فوجوده غير ماهيته. فاتصافها بالوجود<sup>٢١٠</sup> ان كان واجبا كان واجبا لذاته، ولزم منه كون الممكن كذلك لاشتراط وجود الامكان بوجوده، وان كان ممكنا كان له امكان اخر ولزم التسلسل او الانتهاء الي امكان واجب لذاته. ولان الامكان لو كان ثبوتيا وهو

<sup>٢٠٤</sup> است، ناقص، علي الذات

<sup>٢٠٥</sup> است، بالماهية

<sup>٢٠٦</sup> د، استحق

<sup>٢٠٧</sup> است، تعابير

<sup>٢٠٨</sup> د، است، ناقص، لان النسبة مفتقرة بين المتسبين

<sup>٢٠٩</sup> د، است، زائدا، يكون

<sup>٢١٠</sup> است، بالوجوب

مستقدم علي وجود الممكن، لزم تقدم الصفة علي الموصوف ان ثبت له، وقيامها بغيره ان ثبت لغيره. ولان نسبة بين الماهية و الوجود فلو كان ثبوتيا لزم تاخره عن الوجود وهو ضعيف لانا نمنع امتناع التسلسل المذكور، وامتناع قيام ما هو صفة للشيء بغيره في زمان هو قبل زمان وجود الموصوف، و امتناع تقدم ما عرض له الانتساب الي غيره بحسب الذات عليه.

و احتج الشيخ<sup>٢١١</sup> علي كونه ثبوتيا بانه لو لم يكن ثبوتيا لم يكن الشيء في نفسه ممكنا، لانه لا فرق بين قولنا [ لا امكان له] و بين قولنا [امكانه لا] وغيره، بانه مناف للامتناع العدمي فيكون وجوديا.

والجواب عما ذكره الشيخ، منع عدم الفرق بين القولين المذكورين. فان الاول نفى الامكان بالكلية، والثاني اثبات لصفة عدمية بل بينهما منافات، واما ذكره غيره ان يقال، بل هو لكونه منافيا للوجوب الوجودي يكون عدما. هكذا ذكره الامام، وهو معارضة لا حل<sup>٢١٢</sup>.

#### (المسئلة الرابعة في كيفية عروض الامكان للماهيات)

و كيف كان اثما يمرض للممكن اذا اخذناه مع قطع النظر عن وجوده و عدمه، لانه ان اخذ<sup>٢١٣</sup> مع الوجود كان واجبا، وان اخذ<sup>٢١٤</sup> مع العدم كان ممتنعا.

وهو قد يكون ممكن الوجود في ذاته و قد يكون ممكن الوجود لغيره، والاول اعم لان المفارقات ممكن وجودها لذواتها ويمتنع حصولها لغيرها.

#### (المسئلة الخامسة في كيفية فيضان الممكنات)

والامكان اللازم للماهية ان كان كافيا في فيضان وجودها عن واجب الوجود لذاته او عنه و عما<sup>٢١٥</sup> يمتنع انفكاكه عنه، دامت موجودة بدوامه والا توقف علي شرائط فيكون له امكانان، احدهما امكان اللازم للماهية و الثاني الاستعداد التام الذي يحصل لها عند حصول الشرائط و ارتفاع الموانع<sup>٢١٦</sup>.

<sup>٢١١</sup> د، زائد، رضي الله عنه

<sup>٢١٢</sup> واما الحل فهو ان يقال: للمقابل للامتناع عدم الامتناع وهو شامل للامرين الوجوب والامكان، ومقابل العدمي يجوز ان يكون منقسما الي وجودي و عدمي، حلي، ايضاح، ص ٨١.

<sup>٢١٣</sup> د، ان اخذناه

<sup>٢١٤</sup> د، ان اخذناه

<sup>٢١٥</sup> است، "عن كل ما" مكان عما

<sup>٢١٦</sup> الامكان يقال بالاشتراك علي الذاتي وعلي الاستعدادي، الذاتي هو اللازم لماهية الممكن من حيث هو هو وهو الذي يقال في مقابلة الوجوب والامتناع وهو اعتبار عقلي وامر ذهني لا تحقق له في الخارج. والامكان الاستعدادي وهو الذي يمتنع فيه فسول الحسب. الامكان الذاتي ان كان كافيا في فيضان الاثر عن مؤثره اعني واجب الوجود كالعقل الاول او توقف الفيضان علي شئ لا ينفك الواجب عنه كذا في العقل الثاني لزم دوام الاثر بدوام المؤثر، وان لم يكن الامكان الذاتي كافيا انفسر الي



و هذه الشرائط تكون لا محالة حادثة مسبقة بحدوث اخر لا الي نهاية ليكون كل سابق مقروبا للعللة الموجودة الي العلول بعد بعدها عنه، وذلك انما يكون بحركة دائمة.

ولا بد لتلك الحوادث من محل ليتخصص الاستعداد بوقت دون وقت و بحدوث دون حادث، وذلك المحل هو المادة، فكل حادث فله مادة و حركة سابقتان عليه.

والممكن يجب وجوده عند وجود العلة التامة لوجوده<sup>٢١٧</sup>، والا لبقى ممكنا معها، فيجوز وجوده في وقت دون وقت اخر، فاختصاص وجوده باحد الوقتين ان كان لا مرجح وقع الممكن لا مرجح. وان كان مرجح لم يكن العلة التامة علة تامة بل جزئها، هذا خلف<sup>٢١٨</sup>.

وعلم منه انه ما لم يجب لم يوجد، لامتناع ان يكون مع السبب التام كهو لا معه، ولا يجوز ان يكون احد طرفيه اولي به لذاته ولم ينته الي حد التعيين. لان الطرف الاخر ان امتنع وقوعه<sup>٢١٩</sup> كان الطرف الاولي به منتهيا الي حد التعيين وان امكن توقف حصول تلك الاولوية علي عدم سبب ذلك الطرف فلا يكون ذات الممكن كافية في حصولها.

وكل ممكن فهو مخفوف بضرورتين، احديهما سابقة علي وجوده وهي وجوب فيضائه عن علته التامة. والثانية متاخرة عنه وهي الضرورة المشروطة بشرط المحمول، ولا يتخلو شيء من الموجودات عن هذه الضرورة.

و ثبوت الامكان للممكن واجب، والا لجاز زواله عنه فيجوز ان ينقلب الممكن واجبا او ممتنعا.

### البحث الخامس في الحدوث والقدم

#### (المسئلة الاولى في تحقيق ماهية الحدوث والقدم)

قد يراد بالحدوث وجود الشيء بعد عدمه في زمان مضي. وبهذا التفسير لا يكون الزمان حادثا. وقد يراد به احتياج الشيء في وجوده الي غيره، دامت الحاجة او لم تدم. وللقدم معنيان مقابلان لمفهومي الحدوث.

وكون الممكن بحيث يستحق من ذاته لا استحقاقية الوجود والعدم لذاته، هو الحدوث الذاتي، وهو متقدم علي استحقاقيته لاحدهما من غيره. لان ما بالذات اقدم مما بالغير.

---

شرائط من حصول قابل او زوال مانع او غير ذلك فيكون لهذا الممكن امكانان احدهما ملازم للماهية والثاني الاستعداد التام وهذا البحث عند حلي لا ينشئ علي مذهب الحق لان واجب الوجود تعالى مختار فلا يجب دوام آثاره بدوامه، حلي، ابنناح، ص ٨٣.

<sup>٢١٧</sup> د، ناقص، لوجوده

<sup>٢١٨</sup> وهذا الكلام علي املائه باطل عندنا فان المؤثر انما يجب دوام اثره معه لو كان موجبا، اما اذا كان مختارا فلا. حلي،

ابنناح، ص ٨٥

<sup>٢١٩</sup> اها، ودعه.

### (المشكلة الثانية في علة الحاجة الي المؤثر)

والحدوث لا يكون علة الحاجة الي المؤثر ولا جزا فيها<sup>٢٢٠</sup> ولا شرطاً لها لتأخره عن وجود الشيء، المتأخر عن تأثير المؤثر في الاثر، المتأخر عن حاجته اليه، المتأخرة عن علته.

### (المشكلة الثالثة في ان الحدوث زائد علي الوجود)

وهو كيفية زائدة علي وجود الحادث والا لكان الشيء حال بقائه حادثاً، و علي العدم السابق والا لكان الشيء<sup>٢٢١</sup> قبل حدوثه حادثاً. وحدثه نفسه، لئلا يتسلسل.

### (المشكلة الرابعة في تقدم المادة والمدة علي الحدوث)

والحادث الزماني يتقدم عليه المادة والمدة. اما تقدم المادة فقد بيناه. واما تقدم المدة فلما بيناه. من وجوب تقدم الحركة عليه المستلزمة لوجود<sup>٢٢٢</sup> الزمان. وقد احتج الشيخ<sup>٢٢٣</sup> علي تقدم المادة عليه بان المحدث قبل حدوثه ممكن، وهذا الامكان ليس هو<sup>٢٢٤</sup> العائد الي القادر لجواز تعليقه بهذا الامكان، وهو ثبوتي لما مر، فيستدعي محلاً ويكون قديماً والا لكان له محل اخر. وقد عرفت ما فيه.

## المقالة الثانية

### في العلة و المعلوم

وفيها مباحث

### البحث الاول في القسام ما يحتاج اليه الشيء

كل ما يحتاج الشيء في وجوده اليه يسمى علة. وهي اما تامة وهي جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء، واما غير تامة وهي بعض ما يتوقف عليه وجوده. وهي ان كانت داخلة في المعلوم فهي المادية ان كان بها وجود الشيء بالقوة. و الا فالصورية وهي اذا حصلت كان الشيء موجوداً بالفعل لا بها فقط بل بها وبغيرها. و ان

<sup>٢٢٠</sup> د، منها، است، لها

<sup>٢٢١</sup> است، نالص، الشيء

<sup>٢٢٢</sup> است، لوجوب وجود

<sup>٢٢٣</sup> د، زائد، رحمه الله

<sup>٢٢٤</sup> است، زائد، امكان

كانت محارجة فهي الفاعلية ان كان منها وجود الشيء، و الغائية ان كان لاجلها الشيء. وهي علة لعلية علة الفاعلية، ومتاخرة الوجود عن وجود الشيء في الخارج لكن يتقدم عليه في العقل. و الشرط ان لم يكن كذلك، وعدم المانع داخل في الشرط و جزء من العلة التامة. و المادية بالنسبة الي المركب تسمى عنصرية وبالنسبة الي الصورة قابلة. والمعلول اذا ارتفع ارتفعت العلة التامة، لا به، بل لان المعلول لا يرتفع الا وقد كانت العلة التامة مرتفعة قبله والا لتخلف المعلول عن العلة التامة.

### البحث الثاني في نقل ما قاله الامام في البات واجب الوجود لذاته

لا شك في وجود موجود، فهو ان كان واجبا لذاته فقد حصل المرام، وان كان ممكنا فلا بد له من علة، و علته ان كان واجبة لذاتها فقد حصل المطلوب ايضا، وان كان ممكنة افتقرت الي علة اخري، والكلام فيها كالكلام في هذه فيدور او يتسلسل و كلاهما محالان. اما الدور، فلانه لو توقف وجود الشيء علي ما يتوقف علي وجوده لزم توقفه علي نفسه، لان المتوقف علي المتوقف علي<sup>٢٢٥</sup> الشيء متوقف علي ذلك الشيء. واما التسلسل، فلان الجملة المركبة من الاحاد غير المتناهية ممكنة لافتقارها الي اجزائها فلها علة وهي استحالة ان تكون نفسها لامتناع تقدم الشيء علي نفسه، ولاجزء منها لان المؤثر في الجملة مؤثر في كل واحد من اجزائها فيلزم كونه مؤثرا في نفسه، بل امر خارج عنها، والخارج عن جملة الموجودات الممكنة واجب لذاته. و فيه نظير، لانا لا نسلم ان المؤثر في الجملة مؤثر في كل جزء منها فانه يجوز ان يكون الجملة مفتقرة الي المؤثر، و يكون بعض اجزائه غنيا عنه او حاصلا بمؤثر اخر. ولانه لو وجب ذلك فالمعلول الذي تقدم بعض اجزائه علي البعض بالزمان كالسرير فعلته التامة ان كانت موجودة مع الجزء المتقدم لزم تخلف المعلول عن علته التامة، وان كانت مع الجزء المتأخر لزم تقدم المعلول علي علته التامة. سلمنا ذلك، لكن لم قلتم، بان الخارج عن هذه الجملة خارج عن جملة الموجودات الممكنة؟ وانما يلزم ذلك<sup>٢٢٦</sup> ان لو اشتملت هذه الجملة علي جميع الموجودات الممكنة، وهو ممنوع. فانه يجوز ان يكون في الوجود جمل غير متناهية كل واحد منها يشتمل علي موجودات ممكنة غير متناهية. سلمناه لكن لا يلزم من ان يكون الخارج عنها واجب الوجود، ابطال التسلسل وانتم في بيان ذلك.

<sup>٢٢٥</sup> است، والد، ذلك

<sup>٢٢٦</sup> د، فانفس، ذلك

والصواب ان يقال بعد لزوم الدور والتسلسل لنقيض المطلوب؛ ان اللازم ان كان هو الدور فهو باطل لما مر، وان كان هو التسلسل فاما ان يكون باطلا او لم يكن، وإنما كان يلزم المطلوب. و عند ذلك ظهر ان الطريق في اثبات هذا المطلوب ما ذكرناه قبل.

لا يقال؛ لا نسلم سلامة ما ذكرتموه عن المنع. فانا لا نسلم ان العلة التامة للشيء استحالة ان يكون نفسه. لانا نقول؛ العلم بهذه المقدمة ضروري، فان العلة التامة للشيء يجب تقديمها عليه بالوجود والشيء استحالة ان يتقدم على نفسه بالوجود. لا يقال<sup>٢٢٧</sup>؛ المجموع المركب من الواجب لذاته وجملة الموجودات الممكنة ممكن، وعلة التامة نفسه، فانتقض ما ذكرتموه من المقدمة. لانا نقول من الراس، هذا المجموع اما ان يكون موجودا او لم يكن، وايا ما كان يلزم ثبوت موجود واجب الوجود<sup>٢٢٨</sup> لذاته، اما اذا كان موجودا فظاهر، ضرورة استلزام وجود المجموع، وجود جزئه، و اما اذا لم يكن موجودا فلما ذكرناه<sup>٢٢٩</sup> من الدليل السالم عما ذكرتم من النقيض<sup>٢٣٠</sup> حيثذ.

لا يقال؛ لو تسلسلت العلل<sup>٢٣١</sup> الي غير النهاية لحصلت الجملتان، احدهما من المعلول المعين الي غير النهاية، والثانية من الذي قبله بمرتبة<sup>٢٣٢</sup> الي غير النهاية. فالثانية ان انطبقت علي الاولى عند مقابلة الجزء الاول منها بالجزء الاول من الاولى<sup>٢٣٣</sup>، والثاني بالثاني، والثالث بالثالث وهلم جرا، كان الناقص كالزائد، وان لم تنطبق انقطعت فتناهت الثانية<sup>٢٣٤</sup> والاولي زادت عليها بمرتبة واحدة فتناهت ايضا. او نقول؛ الثانية اما ان تستغرق الاولى علي تقدير التطبيق او لا تستغرقها. او نقول؛ الثانية اما ان يصدق عليها لما قابله للتطبيق علي الاول<sup>٢٣٥</sup> او لا يصدق عليها ذلك. ولانه لو تسلسلت العلل فان كان بين هذا المعلول وبين كل واحد من علله علل متناهية كان الكل متناهيا، وان كان<sup>٢٣٦</sup> بينه وبين كل واحد من علله علل غير

<sup>٢٢٧</sup> د، لانا نقول

<sup>٢٢٨</sup> است، ناقص الوجود

<sup>٢٢٩</sup> است، ذكرنا

<sup>٢٣٠</sup> است، نفس

<sup>٢٣١</sup> است، زائد، معلولات

<sup>٢٣٢</sup> است، زائد، واحدة

<sup>٢٣٣</sup> د، "من الاولى بالترتيب" مكان، منها بالجزء الاول من الاولى

<sup>٢٣٤</sup> د، است، ناقص الثانية

<sup>٢٣٥</sup> است، علي الاولى

<sup>٢٣٦</sup> است، لكان

متناهية فما لا يتناهي محصور بين حاصرين وانه محال بالضرورة. وهذا الوجه<sup>٢٣٧</sup> ذكره صاحب الاشراف.

و كلاهما<sup>٢٣٨</sup> ضعيفان، اما الاول، فلا نسلم ان الثانية ان لم تنطبق علي الاول بالتوهم انقطعت فانه يجوز ان يكون عدم انطباقها عليها لعجزنا عن<sup>٢٣٩</sup> توهم مقابلة اجزائها باجزائها. واما العبارة الثانية فلا نسلم استحالة كون الناقص مثل الزائد علي تقدير التطبيق، فان التطبيق محال فيجوز ان يلزمه محال، ولا نسلم انه يلزم من انقطاعها علي تقدير التطبيق لو لم يستغرقها، انقطاعها في نفس الامر. و اما العبارة الثالثة فلا نسلم انقطاعها ان لم يصدق عليها انها قابلة للتطبيق لا بد له من برهان. و اما الثاني فنقول؛ لم قلتم بانه اذا كان بينه وبين كل واحد من علله علل متناهية، كان الكل متناهيا، وانما يلزم ذلك ان لو كان الكل واقعا بينه وبين علة من علله، وهو ممنوع بل هو اول المسئلة.

البحث الثالث في ان المعلول المشخص<sup>٢٤٠</sup> لا يجتمع عليه علتان<sup>٢٤١</sup> مستقلتان

و الا لكان واجبا بكل واحدة منهما، لوجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة، لكن وجوبه باحديهما يوجب الاستغناء عن الاخرى، فيلزم استغنائه عن كل واحدة منهما عند وجوبه بكل واحدة منهما، ولانه لو<sup>٢٤٢</sup> لم يكن لكل واحدة منهما مدخل في وجوده لم يكن احديهما علة تامة، وان كان لكل واحدة منهما مدخل كان كل واحدة منهما جزء العلة التامة و قد فرض انهما علتان مستقلتان، هذا بخلاف.

واما المعلول النوعي، فيجوز ان يجتمع عليه علتان مستقلتان علي معني ان بعض جزئياته يقع بعلة و بعضها باخرى، لان حرارة النار لازمة لها فهي اما علة لها او لها مدخل في وجودها، والا فان<sup>٢٤٣</sup> لم يكن للحرارة مدخل في وجودها<sup>٢٤٤</sup> امكن انفكاكها عنها، و ان كان لها مدخل في وجودها<sup>٢٤٥</sup> تقدمت عليها، وكذا القول<sup>٢٤٦</sup> في حرارة شعاع الشمس بالنسبة اليه وسائر جزئيات الحرارة بالنسبة الي ما هي لازمة له.

<sup>٢٣٧</sup> است، زائد، هو الذي

<sup>٢٣٨</sup> د، لهما

<sup>٢٣٩</sup> د، ناقص، عن

<sup>٢٤٠</sup> اها، الشخصي.

<sup>٢٤١</sup> د، علة

<sup>٢٤٢</sup> د، اذا، است، ان

<sup>٢٤٣</sup> است، " فاما ان يكون مكان والا فان

<sup>٢٤٤</sup> است، راء، او لا يكون فان لم يكن لها مدخل في وجودها

<sup>٢٤٥</sup> د، راء، والا فاما ان يكون للحرارة مدخل في وجودها او لا يكون

و لقائل ان يمنع<sup>٢٤٧</sup> امكان الانفكاك لو لم يكن لشيء منهما مدخل في الاخر. لا يقال؛ الطبيعة النوعية محتاجة الى هذه العلة المعينة لذاتها والا لكانت غنية عنها لذاتها فلا تعرض لها الحاجة اليها. لانا نقول؛ لا يلزم من عدم احتياجها اليها لذاتها غناها عنها لذاتها سلمناه لكن لا نسلم ان الطبيعة عرضت لها الحاجة اليها لذاتها بل الذي عرضت له الحاجة اليها فرد من افرادها والطبيعة غنية عن كل واحدة من العلل المعينة و محتاجة الى علة ما، لكن كل واحد من العلل لما اقتضى وجود جزئي منها يلزمها الطبيعة لاشتغال الجزئي عليها.

البحث الرابع في ان البسيط من غير تعدد الآلات و القوابل و الشرائط لا يصدر

عنه<sup>٢٤٨</sup> امران

اذ<sup>٢٤٩</sup> لو صدر عنه امران فكونه مصدرا لاحدهما غير كونه مصدرا للآخر، فهما او احدهما ان كان داخلا فيه كان مركبا، وان كانا خارجين كان مصدرا لهما و تسلسل او<sup>٢٥٠</sup> ينتهي الى ما يكونان او احدهما داخلا فيه<sup>٢٥١</sup>. و لقائل ان يمنع كونه مصدرا لهما ان لو كانا خارجين، وانما يلزم ذلك ان لو كانت المصدرة محتاجة الى العلة، و ليست كذلك بل هي من الاعتبارات العقلية التي لا تحقق لها في الخارج فلا يحتاج الى العلة<sup>٢٥٢</sup>.

البحث الخامس في ان البسيط لا يكون<sup>٢٥٣</sup> فاعلا و قابلا لشيء واحد معا

لان اعتبار كونه فاعلا غير اعتبار كونه قابلا، ضرورة انه بالاعتبار الاول مفيد و باعتبار<sup>٢٥٤</sup> الثاني مستفيد فهذان الاعتباران او احدهما ان كان داخلا لزم التركيب وان كانا خارجين كان مصدرا لهما، فيلزم التسلسل او الانتهاء الى ما يكون احدهما داخلا لما مر، و ضعفه معلوم لما مر.

<sup>٢٤٦</sup> د، است، نقول

<sup>٢٤٧</sup> د، ولقائل ان يقول بمنع

<sup>٢٤٨</sup> د، عنها

<sup>٢٤٩</sup> است، لانه

<sup>٢٥٠</sup> اي، و.

<sup>٢٥١</sup> د، ناقص، فيه

<sup>٢٥٢</sup> وهذا الاستدلال مبني على كون الصدور امرا ثبويا في الاعميان وهو باطل والا لزم التسلسل، وانما هو اعتبار عقلي لا تحقق له في الخارج، فلا يقال انه داخل في الماهية او خارج عنها، وعلي تقدير خروجه عنها لا ينتقل الى العلة لعدم وجوده

خارجا، حلي، ايضاح، ص ١١٤ س

<sup>٢٥٣</sup> است، "قابلا و فاعلا معا لشيء واحد" ممكن، فاعلا و قابلا لشيء واحد معا

<sup>٢٥٤</sup> است، ناقص، باعتبار

### البحث السادس في ان القوة الجسمية لا يقوي علي تحريكات غير متناهية

اما الطبيعة فلان قوة كل جسم اقوي واكثر من قوة بعضه، و ليست زيادة جسمه في القدر تؤثر في منع التحريك، لان قبول الجسم الاصغر للتحريك انما كان لجسميته وهي مشتركة بينه وبين الاكبر. فلو حرك كل القوة جسمها<sup>٢٥٥</sup> من مبداء الي غير النهاية فنصفها لو حرك جسمه من ذلك المبداء الي غير النهاية و حركات الكل ازيد من حركاته لامتناع الاستواء في المعلول مع الاختلاف في العلة فيلزم الزيادة علي غير المتناهي من<sup>٢٥٦</sup> الجهة التي هو بها غير متناه مهو محال. فتعين انه يحرك من ذلك المبداء حركات متناهية، وحركات النصف الاخر ايضا يكون متناهية، فحركات الكل متناهية<sup>٢٥٧</sup> لان انضمام المتناهي الي المتناهي لا يوجب اللانهاي.

واما القسرية فلانها لو حركت جسما من مبداء الي غير النهاية فنصف ذلك الجسم لو حركته مثل حركاتها الاولى، كانت الحركة مع العائق الطبيعي كهي لا معه، وان حركته ازيد، وقعت الزيادة علي غير المتناهي من الطرف الغير المتناهي، وانه محال.

والحجة الاولى ضعيفة، لجواز ان يكون حركات كل القوة غير متناهية، وان كان حركات كل واحد من النصفين، و مجموعهما متناهية، وكذا الثانية، لانا لا نسلم وقوع الزيادة علي غير المتناهي، وانما يلزم ذلك ان لو كانت الحركات مجتمعة في الوجود بالفعل، و فساد ظاهر. و هذا المنع يرد علي الاولى ايضا<sup>٢٥٨</sup>.

### المقالة الثالثة

#### في احكام الجواهر والاعراض

وفيها مباحث.

#### البحث الاول في تحقيق ماهية الجوهر والعرض

كل امرين حل احدهما في الاخر و حصلت منهما حقيقة متحدة لا بد ان يكون لاحدهما حاجة الي الاخر و الا لامتنع التركيب بينهما، فان كان المحل غنيا عنها<sup>٢٥٩</sup> مطلقا يسمى موضوعا والحال فيه عرضا، وان كان له حاجة من وجه، يسمى هيولي والحال فيه صورة، والموضوع والهيولي مشتركان اشتراك اخصيين تحت اعم وهو المحل. والعرض والصورة

<sup>٢٥٥</sup> است، مافس، جسمها

<sup>٢٥٦</sup> است، الي

<sup>٢٥٧</sup> است، مافس. وحركات النصف الاخر يكون متناهية فحركات الكل متناهية

<sup>٢٥٨</sup> است، مافس، مبداء

<sup>٢٥٩</sup> است، مافس، مبداء

يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو الحال. فالجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع. فيخرج عنه الواجب لذاته اذ ليس له ماهية وراء الوجود، ويدخل فيه الصورة الكلية<sup>٢٦٠</sup> للجواهر، لهما وان كانت في الحال حالة في الموضوع<sup>٢٦١</sup> لكن يصدق عليها رسم الجوهر. وكولها في الموضوع<sup>٢٦٢</sup> لا ينافي جوهريتها، لان الكون في الموضوع اعم من الكون<sup>٢٦٣</sup> في الموضوع علي تقدير الوجود في الخارج. وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص له.

و إما العرض فهو الموجود في الموضوع. فعلى هذا جاز ان يكون الشيء الواحد جوهرًا و عرضًا، ضرورة ان الصور العقلية للجواهر الكلية كذلك. نعم لو فسرنا العرض بانه الذي اذا وجد في الاعيان كان في موضوع كانت تلك الصور جواهر فقط لا اعراضا. ثم الجوهر<sup>٢٦٤</sup> ان كان حالا في محل فهو الصورة، وان كان بالعكس فهو المهيولي، وان كان مركبا منهما فهو الجسم، وان لم يكن كذلك، فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف، فهو النفس والا فهو العقل.

### البحث الثاني في إثبات المهيولي

#### (المسئلة الاولى في ان المهيولي هل هي ثابتة ام لا؟)

الجسم المائي<sup>٢٦٥</sup> مثلا<sup>٢٦٦</sup> متصل واحد والا لكان مركبا من اجزاء لا تتجزى او من اجسام صغار كل واحد منها لا تقبل الانفصال الا بحسب الفروض والاهام او باختلاف عرضين. والاول محال، لانا اذا وضعنا جزء بين جزئين فالوسط ان كان مانعا من تلاقي الطرفين فما يلاقي الوسط به احدهما غير ما يلاقي الاخر وان لم يكن مانعا منه فالطرفان متلاقيان، فليس هناك وسط ولا طرف. والثاني ايضا محال لان القسمة الفرضية او الوهمية و غيرها تحدث اثنتية يكون طبيعة كل واحدة منهما مثل طبيعة الاخر و مثل طبيعة الخارج للوافق له في النوع، وما صح بين اثنين منهما يصح بين اثنين اخرين، فيصح اذن بين المتباينين ما يصح بين المتصلين<sup>٢٦٧</sup>،

<sup>٢٦٠</sup> د، است، العقلية

<sup>٢٦١</sup> د، في المحل

<sup>٢٦٢</sup> د، في المحل

<sup>٢٦٣</sup> اها، لان اللاكون في الموضوع اعم من اللاكون.

<sup>٢٦٤</sup> د، ثم ان الجواهر

<sup>٢٦٥</sup> د، برترو، است، اها، صوفيا، الجسم المائي، ولكن في شقيل الايضاح للحلي في بعض النسخ "المادي" وفي بعض النسخ "المركبي".

<sup>٢٦٦</sup> اها، است، ناقص، مثلا.

<sup>٢٦٧</sup> د، مثليين



و بين المتصلين<sup>٢٦٨</sup> ما يصح بين المتباينين. اللهم الا لما نعت خارجي لازم او زائل وان كان هذا المانع لازما طبيعيا كان نوع تلك الطبيعة منحصرا<sup>٢٦٩</sup> في شخصه و يقبل الانفصال بالحس، فالقابل له امتنع ان يكون هو الاتصال<sup>٢٧٠</sup> لان القابل يبقى مع المقبول و الاتصال<sup>٢٧١</sup> لا يبقى<sup>٢٧٢</sup> مع الانفصال فهو امر وراء الاتصال، فالجسم فيه جزان، احدهما قابل للاتصال والانفصال وهو الهوي، والثاني الصورة الاتصالية الحالة فيها المسماة بالصورة الجسمية.

و يلزم من هذا ان يكون كل جسم كذلك، لان طبيعة الامتداد الجسماني استحالة ان يكون غنية لذاتها عن الهوي والا لما حلت فيها فهي محتاجة اليها لذاتها. و فيه نظر؛ لجواز ان لا يكون غنية لذاتها عن الهوي ولا محتاجة بل يعرض كل منهما لها بسبب خارج الجسمية<sup>٢٧٣</sup>.

#### (المسألة الثانية في التلازم بين المادة والصورة)

و الصورة الجسمية لا تنفك عن الهوي والا لكانت متناهية لما سيأتي. فيكون متشكلة وهو محال لان لحق الشكل ايها ان كان لنفسها تشابهت<sup>٢٧٤</sup> الأجسام في الأشكال و لكان شكل الجزء مثل شكل الكل فان كان لفاعل خارجي كان المقدار الجسماني من غير هيولاه قابلا للفصل والوصل، وان كان بسبب الهوي او بمشاركة معها<sup>٢٧٥</sup> كان المنفرد عن الهوي مقارنا لإياها.

و الهوي<sup>٢٧٦</sup> أيضا لا ينفك عن الصورة والا ان كانت متحيزة كانت قابلة للقسم في الجهات الثلاث ضرورة ان كل متحيز فان يمينه غير يساره أعلاه غير أسفله، ولو كان كذلك لكانت هي نفس الصورة او مقارنة لإياها، و ان لم يكن متحيزة لما قارنتها الصورة و إلا لقارنتها أما حال كون الصورة في الحيز او حال كونها لا في الحيز، و الاول محال لامتناع مقارنة ما في الحيز لما لا<sup>٢٧٧</sup> وجود له في الحيز، والثاني ايضا محال، لامتناع وجود الصورة لا في الحيز. و فيه نظر لان المحتاج الي الحيز هو الجسم لا الصورة.

<sup>٢٦٨</sup> د، مثلون

<sup>٢٦٩</sup> است، ناقص، منحصر

<sup>٢٧٠</sup> د، است، زائد، او الجسم

<sup>٢٧١</sup> د، است، زائد، والجسم

<sup>٢٧٢</sup> د، است، لا يبقيان

<sup>٢٧٣</sup> د، خارجي

<sup>٢٧٤</sup> د، لتشابهت

<sup>٢٧٥</sup> د، لمشاركة منها، است، لمشاركة منها

<sup>٢٧٦</sup> د، فلهوي

<sup>٢٧٧</sup> است، ناقص، لا

ولست علة للصورة و الا لتقدمت عليها بالوجود. ولا بالعكس والا لوجدت قبلها. ولا يستغني كل منهما عن الآخر من كل وجه والا لامتنع التركيب بينهما. فاذن لكل منهما حاجة الى الآخر من وجه، فالهيوولي تفتقر الى الصورة في بقائها، والصورة تفتقر اليها في تشكلها، و يتشخص كل منهما بالآخرى.

#### (المسئلة الثالثة في اثبات الصورة النوعية)

و هي كما لاتنفك عن الصورة الجسمية، فلا تنفك ايضا عن صورة اخرى نوعية، لان الاجسام مختلفة في اللوازم لاختلافها في قبول الاشكال بسهولة وبسر و بعدم قبولها اياها. و هذه اللوازم امتنع استنادها الى الجسمية المشتركة فهي لصورة اخرى. لايقال؛ لم لا يجوز استنادها الى الهيوولي حتي يكون الاجسام مختلفة الهيوولي. لانا نقول؛ الهيوولي قابلة فلا تكون<sup>٢٧٨</sup> فاعلة لما مر.

وفيه نظر؛ لجواز ان تكون مستندة الى فاعل خارجي، وقد عرفت فساد ما قيل في امتناع كون الشيء قابلا و فاعلا معا.

#### (المسئلة الرابعة في تفسير القوة والطبيعة)

والقوة هي مبدء للتغير في آخر من حيث انه آخر، وانما قلنا من حيث انه آخر ليدخل في هذا الرسم القوة التي هي مبدء باعتبار و ذو مبدء باعتبار آخر<sup>٢٧٩</sup>، فان الطبيب مثلا اذا عالج نفسه فانه باعتبار انه معالج مغاير اياه باعتبار كونه مستعلجا<sup>٢٨٠</sup>.

والطبيعية هي مبدء قريپ لحركات ما هي فيه و<sup>٢٨١</sup> سكناته بالذات. واحترزنا بقولنا "قريب" عن المبدء<sup>٢٨٢</sup> الذي هو<sup>٢٨٣</sup> لحركات ما هي فيه وسكناته بالذات<sup>٢٨٤</sup> بواسطة وبقولنا "بالذات" عن الحركات والسكنات بالعرض.

<sup>٢٧٨</sup> د، ناقص، تكون

<sup>٢٧٩</sup> د، زائد، هي مبدء باعتبار واحد ومبدء باعتبار آخر

<sup>٢٨٠</sup> د، معالجا، است، مستعلجا

<sup>٢٨١</sup> است، لو

<sup>٢٨٢</sup> د، زائد، البعید

<sup>٢٨٣</sup> د، ناقص، الذي هو

<sup>٢٨٤</sup> د، ناقص، بالذات

### البحث الثالث<sup>٢٨٥</sup> في البات النفس الناطقة<sup>٢٨٦</sup>

وبيانه من وجوه: الاول؛ ان<sup>٢٨٧</sup> القوة العاقلة تعقل البسائط، ضرورة ان معقولاتها اما بسائط او مركبات. وكيف كان لا بد من تعقل البسائط و يلزم منه ان تكون مجردة والا لكانت قابلة للقسمة كما مر<sup>٢٨٨</sup> فيكون البسيط ايضا قابلا لها، لان الحال في احد جزئها يكون غير الحال في الجزء الاخر.

الثاني؛ ان المعقولات الكلية مجردة عن المادة، فالقوة العاقلة لها ايضا كذلك والا لكان لها وضع ومقدار غصوصان. فالحال فيها مقترن بعوارض مخصوصة فلا يكون مطابقا للافراد المختلفة بالصغر والكبر فلا يكون كليا.

الثالث؛ ان القوة العاقلة مدركة للوجود المطلق فيكون مجردة، والا لزم انقسام الوجود المطلق بانقسامها فاجزاء الوجود المطلق ان كانت عدمات كان الشيء متقوما بنقيضه وان كانت وجودات كان الكلي متقوما بالجزئي.

الرابع؛ ان القوة العاقلة تدرك السواد والبياض معا، فتكون مجردة والا لزم اجتماع الضدين في جسم واحد.

الخامس؛ ان القوة العاقلة لو كانت جسمانية لكانت حالة في جزء من البدن، وهو محال والا لكانت دائمة التعقل له او دائمة اللاتعقل، لان صورة ذلك الجزء<sup>٢٨٩</sup> ان كانت كافية في تعقلها اياه لزم الامر الاول، والا لتوقف تعقلها اياه علي حصول صورة اخري لكن حصول تلك الصورة ممتنع لامتناع حصول صورتين مختلفتين في مادة واحدة فيلزم الامر الثاني، فعلم ان القوة العاقلة مجردة عن المادة لكن لها حاجة الي البدن والا لما تعلقت به. وهذه الوجوه فيها نظر<sup>٢٩٠</sup>.

اما الاول: فان ذلك انما يلزم ان لو كان الحلول حول السريان وهو ممنوع.

واما الثاني: فلانه لا يلزم من عدم مطابقت الكلي لما تحته من الافراد بحسب المقدار والعوارض، عدم مطابقتها اياها اصلا، فيحوز ان يطابقها بحسب الماهية علي معنى ان المفهوم الكلي المنتزع من كل فرد من افراده هو مفهوم ذلك الكلي.

<sup>٢٨٥</sup> است، ناقص، البحث الثالث

<sup>٢٨٦</sup> لما فرغ من البحث عن المادة والصورة اللتين هما جزأ الجسم شرع في النفس الناطقة التي هي احد انواع الجواهر . حلي،

اينساح، ص ١٤١.

<sup>٢٨٧</sup> است، ناقص، ان

<sup>٢٨٨</sup> است، ناقص، كما مر

<sup>٢٨٩</sup> د، ناقص، الجزء

<sup>٢٩٠</sup> د، و في هذه الوجوه نظر

و اما الثالث: فانه لا يلزم من عدم كون اجزاء الوجود وجودات، ان يكون عدمات، حتي يلزم ما ذكرتموه من المحال، فيجوز ان يكون امور<sup>٢٩١</sup> مفهومها غير مفهوم الوجود والعدم يحصل<sup>٢٩٢</sup> من اجتماعها الوجود، لم قلتُم بانه ليس كذلك.

و اما الرابع: فلا نسلم لزوم اجتماع الضدين في جسم واحد، وانما يلزم ذلك ان لو كانت صورة السواد و مثاله مضادا لصورة البياض و مثاله، وهو ممنوع. بل المضادة بين السواد والبياض بعينهما لا بين مثاليهما. سلمناه، لكن لا نسلم استحالة اجتماعهما في جسم واحد فانه يجوز ان يجتمع الضدان في جسم واحد. بل المستحيل اجتماعهما في محل واحد لاني جسم واحد فانه يجوز ان يجتمع الضدان في جسم واحد بان يكون أحدهما حاصلًا في بعض اجزاء الجسم والاخر حاصلًا في البعض الآخر و حيثئذ يكون محل أحدهما غير محل الاخر.

و اما الخامس: فلا نسلم ان صورة ذلك العضو ان لم تكن كافية<sup>٢٩٣</sup> في ادراك القوة العاقلة اياه، توقف الادراك علي صورة اخري، حتي يمتنع اجتماعهما في تلك المادة. بل اللازم حيثئذ توقف الادراك علي شيء اخر فيجوز ان يكون ذلك الشيء امرا يجوز اجتماعه مع صورة ذلك العضو فيه.

#### البحث الرابع<sup>٢٩٤</sup> في اثبات النفس الفلكية<sup>٢٩٥</sup>

حركات اجرام الفلكية ارادية، والا لكانت طبيعية او قسرية. والاول بالطبع<sup>٢٩٦</sup> محال والا لكان المطلوب بالطبع مهروبا عنه<sup>٢٩٧</sup> بالطبع. والثاني ايضا محال لان القسر علي خلاف الطبع فحيث لا طبع فلا قسر، ولانما لو كانت بالقسر لكانت علي موافقة القاسر فيلزم اشتراكها في الجهة والسرعة والابطاء و يلزم منه ان يكون لها نفوس مجردة لان حركاتها ان<sup>٢٩٨</sup> صدرت عن تخيل صرف لما بقيت علي نظام مضبوط مرور الشهور والسنين والدهور الطويلة. فهي اذن عن تعقل، فلها قوي<sup>٢٩٩</sup> مذكورة لامور كلية. والمدرك للكلني مجرد كما<sup>٣٠٠</sup> مر.

<sup>٢٩١</sup> است، امورا

<sup>٢٩٢</sup> د، يلزم

<sup>٢٩٣</sup> است، ناقص، كناية

<sup>٢٩٤</sup> است، ناقص، البحث الرابع

<sup>٢٩٥</sup> مذهب الاكثر من الاوائل ان السماوات متحركة بالارادة، وثبوت الارادة يستلزم ثبوت النفس ويستلزم بعد ذلك

تبردها، حلي، ابضاح، ص ١٥٠.

<sup>٢٩٦</sup> د، است، ناقص، بالطبع

<sup>٢٩٧</sup> د، است، ناقص، عنه

<sup>٢٩٨</sup> است، لو

<sup>٢٩٩</sup> است، قوة

و فيه نظراً لجواز ان يكون حركتهما طبيعية، ويكون مطلوفاً نفس الحركة، او قسرية و تكون القواسم مختلفة او صادرة عن تغيل صرف و تبقى علي نظام مخطط.

#### البحث الخامس<sup>٣٠١</sup> في اثبات العقل<sup>٣٠٢</sup>

الموجد للجسم يفيض منه الصور الجسمية علي الهيولي ولا شيء من الاجسام كذلك لان الاثر الفاضل عن الجسم انما يفيض علي ما<sup>٣٠٣</sup> له وضع بالنسبة اليه والهيولي لا وضع لها قبل الصورة، فالموجد للجسم لا يكون جسماً ولا واجباً لذاته لانه ان صدر منه كل واحد من جزئيه بلا واسطة، كان البسيط مصدراً لامين وان صدر احدهما بواسطة الاخر لزم تقدم الهيولي علي الصورة او بالعكس، فهو اما نفس او عقل. والاول محال، لانها محتاجة الي الجسم بوجه ما والا لما تعلقت به فتعين الثاني وهو المطلوب.

ولانه قد ثبت انتهاء الممكنات الي موجود واجب لذاته، فيصدر منه واحد منهما وهو لا يجوز ان يكون عرضاً والا لكان متقدماً علي الجوهر، لكونه علة لما بعده حينئذ فيلزم الدور<sup>٣٠٤</sup> فهو جوهر. ولا يجوز ان يكون جسماً او احد<sup>٣٠٥</sup> اجزائه<sup>٣٠٦</sup> او نفساً<sup>٣٠٧</sup> لما مر، فهو عقل<sup>٣٠٨</sup>.

ولقائل ان يمنع ان الاثر الفاضل عن الجسم انما يفيض علي قابل له وضع بالنسبة اليه. و بقية المقدمات ايضاً ممنوعة لما عرفت.

#### البحث السادس<sup>٣٠٩</sup> في ان كون الجوهر جنساً لما تحته ليس بيقيني

لان الماهيات التي يصدق عليها رسم الجوهر يجوز ان يكون مختلفة بتمام الماهية. و احتج الامام علي انه ليس جنساً والا لكانت ما<sup>٣١٠</sup> تحته ممتازا بعضه عن البعض بفصول

<sup>٣٠٠</sup> د، است، لما

<sup>٣٠١</sup> است، ناقص، البحث الخامس

<sup>٣٠٢</sup> الاوائل ذهبوا الي اثبات جواهر مجردة غير متعلقة بالاجسام لا بالحلول ولا بالتدبير فسموها عقولا، حلي، ايضاح، ص

١٥٣.

<sup>٣٠٣</sup> د، است، من

<sup>٣٠٤</sup> است، ناقص، حينئذ فيلزم الدور

<sup>٣٠٥</sup> د، است، لا

<sup>٣٠٦</sup> است، جزئيه

<sup>٣٠٧</sup> د، ناقص، نفسا

<sup>٣٠٨</sup> د، العقل

<sup>٣٠٩</sup> است، ناقص، البحث السادس

<sup>٣١٠</sup> د، "لكان" مكان لكانت ما

جوهرية، لامتناع ان يكون العرض مقوما للجوهر، فيستدعي فصلا اخر جوهريا الي غير النهاية. وفيه نظرا لجواز ان يكون جنسا للأنواع دون الفصول.  
لا يقال لو كان جنسا لكان العقل الصادر عن الواجب لذاته مركبا من الجنس والفصل، واحدهما في الخارج مادة والاخر صورة. فان صدر عنه بلا واسطة او احدهما بواسطة الاخر لزم ما قلناه. لانا نقول؛ لم لا يجوز ان يصدر عنه مادة مجردة ثم يفيض عليها صورة، فان البرهان ما قام علي امتناعه.

### البحث السابع<sup>٣١١</sup> في السام العرض

#### (المسئلة الاولى في عدد الاعراض)

المشهور الما تسعة. الكم؛ وهو الذي يقبل القسمة والتجزى لذاته.  
والكيف؛ هو الذي لا يتوقف تصوره علي تصور غيره، ولا يقتضي القسمة و  
اللاقسمة في محله اقتضاء اوليا. و اما قيدنا<sup>٣١٢</sup> الاقتضاء بالاولي ليندرج فيه العلم بالمعلومات التي لاتنقسم، فانه يقتضي اللاقسمة بواسطة وحدة المعلوم.  
والاين؛ وهو حصول الشيء في مكان. وهو اما حقيقي ككون زيد في مكانه الذي يخصه، او غير حقيقي ككونه في البيت، او في السوق، او في البلد، او في الاقليم.  
ومتي؛ وهو حصول الشيء في زمان معين، ككون الكسوف في ساعة كذا.  
والوضع؛ وهو هيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الي بعض والي الامور الخارجة عنه كالقيام و القعود.  
والاضافة؛ وهي نسبة<sup>٣١٣</sup> التي تعرض للشيء بالقياس الي نسبة اخرى. كالأبهة فالها تعرض للاب بالقياس الي البتة.  
والملك؛ وهي هيئة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم والتقصص.  
وان يفعل؛ وهي هيئة تعرض للشيء حال تأثيره في غيره، كالمسخن ما دام يسخن والقاطع مادام يقطع.  
وان يستعمل؛ وهي هيئة تعرض للشيء حال تآثره عن غيره، كالمستسخن مادام يستسخن والمنقطع مادام ينقطع.

<sup>٣١١</sup> است، ناقص، البحث السابع

<sup>٣١٢</sup> است، قيد

<sup>٣١٣</sup> د، ناقص، نسبة

### (المسئلة الثانية في تعديد الاجناس العالية)

وكون هذه التسعة اجناسا عالية غير يتيبي، لان الماهيات التي يصدق عليها رسم الكم جاز ان تكون مختلفة بتمام الماهية<sup>٣١٤</sup> وكذا غيره من الاقسام.

وقيل الاجناس العالية من الاعراض اربعة، لان العرض ان امتنع ثباته لذاته فهو الحركة، والا فان كان معقولا بالقياس الي غيره فهو النسبة، وان لم يكن<sup>٣١٥</sup> فهو الكم ان قبل القسمة و التجزئ لذاته، والا فهو الكيف، وان يفعل وان يفعل داخلان تحت الحركة، وسالرها<sup>٣١٦</sup> تحت النسبة.

ومنهم من جعل النسبة جنسا لما عدا الكم والكيف، ولا يبرهان على شيء من ذلك. ومنهم من قدح في انحصارها في التسعة، بان النقطة و الوحدة خارجتان عنها. وفيه نظر؛ لانا لا نسلم وجودهما في الخارج، و حملهما على مختلفات الحقائق حملا ذاتيا.

و العرض ليس جنسا لما تحته لتصورنا المقدار مع الشك في عرضيته.

ومنهم من قال ان الاعراض السبعة<sup>٣١٧</sup> لا وجود لها في الخارج والا لكانت حالة في محل، وحلولها في المحل ايضا نسبة فيكون حالة في محل، و يتسلسل. وفيه نظر<sup>٣١٨</sup>؛ لان امتناع مثل هذا التسلسل ممنوع.

### (المسئلة الثالثة في مباحث الكم)

وللكم خواص:

الأولي؛ قبول المساواة واللامساواة لذاته، اذ ليس ذلك للجسمية، والا لساوي الجسم الصغير ما سواه الجسم<sup>٣١٩</sup> الكبير لاشتراكهما في الجسمية

الثانية؛ قبول الانقسام، وقد يراد به كونه بحيث يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء، وهو يلحق المقدار لذاته، وقد يراد به الانفكاك الموجب للثنائية وهو لا يلحق لذاته، لان الملحوق يجب بقائه عند اللاحق، والمقدار الواحد لا يقي عند الانفصال.

الثالثة؛<sup>٣٢٠</sup> يمكن ان يفرض فيه واحد عاد له اما بالفعل كما في العدد، واما<sup>٣٢١</sup> بالقوة

كما في المقدار.

---

<sup>٣١٤</sup> است، ناقص، للماهية

<sup>٣١٥</sup> د، است، زائد، كذلك

<sup>٣١٦</sup> د، وسالرها

<sup>٣١٧</sup> است، النسبة

<sup>٣١٨</sup> است، ناقص، وله نظر

<sup>٣١٩</sup> است، ناقص، الجسم

<sup>٣٢٠</sup> د، زائد، ما

والمقدار زائد علي الجسمية. لان الجسم الواحد يتوارد عليه مقادير مختلفة مع بقاء جسميته.

والكم منفصل ان لم يكن بين اجزائه حد مشترك، و متصل ان كان، وهو الزمان ان لم يكن قارارا لذات، والمقدار ان كان قارها، وهو الخط ان لم يقبل لذاته القسمة الا في جهة واحدة، والسطح ان قبلها في جهتين، والجسم ان قبلها في الجهات الثلاث، و يسمى الثخن والجسم<sup>٣٢٢</sup> التعليمي.

والطول قد يراد به نفس الامتداد وقد يراد به<sup>٣٢٣</sup> الامتداد المفروض اولا، واطول<sup>٣٢٤</sup> الامتدادين. والعرض قد يراد به البعد المقاطع للمفروض اولا، واقصر الامتدادين. والعمق قد يراد به الثخن والبعد المقاطع للمفروضين والثخن النازل. وهي كميات بالذات ان اريد بها الامتداد<sup>٣٢٥</sup> والا فكميات مأخوذة مع اضافة ما.

والكم بالعرض هو الذي يكون الكم موجودا فيه كالمعدودات، او يكون موجودا في الكم كالشكل، او يكون موجودا في محل الكم كالبياض.

و الزمان كم بالذات و بالعرض لانطباقه علي الحركة المنطبقة<sup>٣٢٦</sup> علي المسافة؛ والحركة كم بالعرض لانطباقها علي الزمان والمسافة الذين هما كم بالذات.

والابعاد متناهية؛ زالا لا يمكن ان تنوهم بخطين<sup>٣٢٧</sup> يخرجان من نقطة واحدة ويتباعدان بحيث يكون البعد الاول ذراعا والثاني ضعفه والثالث ثلاثة<sup>٣٢٨</sup> امثاله، وهكذا الي غير النهاية. ولو امكن ذلك لا يمكن ان يكون فيما بينهما بعد مشتمل علي امثال البعد الاول التي هي غير متناهية، فيمكن التخصار ما لا يتناهي بين حاصرين.

ولان الابعاد لو كانت غير متناهية لامكنتنا فرض خط غير متناه مع كرة متحركة خرج من مركزها خط متناه مواز للخط الاول، ولو امكن ذلك لزال هذا الخط بحركة الكرة عن الموازية الي المسامنة وذلك يقتضي امكان وجود نقطة في الخط الغير المتناهي وهو اول نقط المسامنة، لكن ذلك محال، لان كل نقطة تفرض فيها اما اول نقطة المسامنة فان المسامنة مع

---

<sup>٣٢١</sup> است، لو

<sup>٣٢٢</sup> است، فلفس، الجسم

<sup>٣٢٣</sup> است، فلفس، ولقد يراد به

<sup>٣٢٤</sup> د، والطول

<sup>٣٢٥</sup> د، الامتدادات

<sup>٣٢٦</sup> د، المطابقة

<sup>٣٢٧</sup> د، الخطان

<sup>٣٢٨</sup> است، امثلة



النقطة التي فوقها قبل المسامطة معها، لان المسامطة انما تحصل بزاوية مستقيمة الخطين، وكل زاوية شامها ذلك يمكن تصنيفها الي غير النهاية. وحينئذ يكرن المسامطة مع الفوقانية قبل المسامطة مع التحتانية بالضرورة.<sup>٣٢٩</sup>

ولقال ان يقول علي الاول؛ لانسلم امكان توهم خطين خارجين من نقطة واحدة علي الوجه المذكور علي ذلك التقدير. وانما يلزم ذلك ان لو كانت اللانهاية من جميع الجوانب. ولا نسلم امكان وجود بعد فيما بينهما مشتمل علي ابعاد غير متناهية، وانما يلزم ذلك ان لو كانت هناك بعد هو آخر الابعاد، وهو اول المسئلة.

وعلي الثاني؛ لانسلم امكان توهم الخطين علي الصفة المذكورة حينئذ ولانسلم ان الخط المتناهي اذا تحرك بحركة الكرة لا بد ان يحدث في الخط الغير المتناهي نقطة هو اول نقطة المسامطة، فان الحركة انما تقع في زمان، وفي<sup>٣٣٠</sup> كل زمان منقسم، وكل حركة منقسمة، فوقع نصفها قبل وقوع كلها، وهكذا الي غير النهاية. فلا يوجد في الخط الغير المتناهي نقطة هو اول نقطة المسامطة.

و منهم من احتج بالتطبيق وقد عرفت ما فيه<sup>٣٣١</sup>.

لا يقال لو كانت الابعاد متناهية ووقف شخص علي النهاية، فان امتنع مديده فهناك جسم مانع، وان امكن كان هناك شيء قابل للزيادة والنقصان فهو مقدار، ولان الجسم ماهية كلية، نفس تصورهما لا يمنع من وقوع الشراكة فيمكن وجود اجسام غير متناهية. لانا نقول لا نسلم اقتضاء امتناع مد اليد وجود جسم مانع، بل ذلك لعدم الفضاء الذي هو شرط مد اليد. ولانسلم ان التناهي مع وقوف الشخص علي النهاية اذا كان محالا كان التناهي محالا، فانه لا يلزم من امتناع المجموع امتناع جزء<sup>٣٣٢</sup> من اجزائه. ولا نسلم ان كون ماهية الجسم كلية يقتضي امكان وجود اجسام غير متناهية دفعة، لانه<sup>٣٣٣</sup> يجوز ان يكون امكان وجودها في ازمة مختلفة، علي انا نقول: المدعي عدم وجود اجسام غير متناهية، فامكان وجودها بغير نهاية لاينافي ما ادعيناه.

<sup>٣٢٩</sup> است، زائد، ومنهم من احتج بالتطبيق وقد عرفت ما فيه

<sup>٣٣٠</sup> است، ناقص، في

<sup>٣٣١</sup> ذكر الاوائل في بيان تنامي الابعاد برهانا آخر وهو برهان التطبيق، حلي، ابحاث، ص ١٧٦.

<sup>٣٣٢</sup> ده، شيء

<sup>٣٣٣</sup> ده، فانه... (توجد كلمة ولم اقراها)

والمقدار لا يوجد مفارقا عن المادة والا لكان غنيا بذاته عنها فلا يحل فيها البتة. والمقدمتان ممنوعتان، ويفارقها في التخيل، لا يمكن تخيلنا المقدار مفارقا عن المواد<sup>٣٣٤</sup>، فانا اذا<sup>٣٣٥</sup> تخيلنا الشئ من غير الالتفات الي ما عده يسمى جسما تعليميا، ولا يمكننا تخيله الا متناهيا فيلزمه سطح. فاذا تخيلنا ذلك السطح من غير الالتفات الي ما يقارنه من الكيفيات كاللون<sup>٣٣٦</sup> والضوء يسمى سطحا تعليميا. وكذا الخط والنقطة.

ثم الشئ يمكن اخذه "لا بشرط شيء" و "بشرط لاشيء". واما السطح والخط فلا يمكن اخذهما بالاعتبار الثاني، فان السطح لا يمكن تخيله الا بحيث يفرض فيه جهات. والخط الا بحيث يفرض فيه جهتان. والاول جسم والثاني سطح. ويمكن اخذهما بالاعتبار الاول، لانا نتصور الخط ونعمله علي كل خط. وكذا السطح. وذلك انما يمكن اذا كانا ماخوذين "لا بشرط شيء".

والنقطة والخط والسطح لا<sup>٣٣٧</sup> يتميز في الوضع لكان ما من النقطة الي جهة غير ما منها الي اخري، وما من الخط الي يمينه غير ما منه الي يساره، وما من السطح الي اعلاه غير ما منه الي اسفله. فلا يكون النقطة نقطة، ولا الخط خطا، ولا السطح سطحا، هذا خلف.

#### (المسئلة الرابعة في الكيف)

وانواع الكيف اربعة، لانه ان لم تكن مختصة<sup>٣٣٨</sup> بالكميات فان كانت محسوسة فهي الانفعاليات، والانفعالات، وان لم تكن محسوسة، فان كانت استعدادا نحو الانفعال كاللبن<sup>٣٣٩</sup> او نحو الانفعال كالصلابة، فهي القوة واللاقوة. وان لم تكن استعدادا بل كمالات فهي الحال والملكة، وفسروهما بالكيفيات النفسانية. وان كانت مختصة بالكميات كالتربيع والزوجية فهي الكيفيات المختصة بالكميات.

#### النوع الاول: الكيفيات المحسوسة.

وهي ان كانت غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الرجل فهي الانفعالات. وان كانت راسخة كحلالة العسل وملوحة ماء البحر، فهي الانفعاليات. ويسمى هذا الاسم لانفعال الحواس عنها او لا.

<sup>٣٣٤</sup> د، عن المادة

<sup>٣٣٥</sup> ون فاذا

<sup>٣٣٦</sup> است، كالكرز

<sup>٣٣٧</sup> است، لانه لو

<sup>٣٣٨</sup> است، عجيبة

<sup>٣٣٩</sup> ابا، نالقي، كاللبن.

والمحسوسات اما ملموسات او مبصرات او مسموعات او مذكورات او مشحومات.  
اما الملموسات؛ فهي الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، واللطافة والكثافة،  
واللزوجة والمهاشاة، والجفاف والبله، والثقل والخفة.

اما الحرارة والبرودة فغنيتان عن التعريف، لكن من شان الحرارة تفريق المختلفات و  
جمع المتشاكلات لافادتها الميل المصعد بواسطة التسخين. فان المركب الذي لا يكون بساطه  
شديدة الالتحام لما كان تركيبه من اجسام مختلفة في اللطافة والكثافة. وكلما كان الطيف كان  
اقبل للتحفة من الحرارة. فالها اذا عملت في المركب بارد الاقبل الي التصعيد قبل مبادرة  
الابطء<sup>٣٤٠</sup>، دون العاصي. فيعرض من ذلك تفريق تلك الاجسام المختلفة الطباع. ثم يحصل بعد  
ذلك اجتماع المتشاكلات بمقتضى طبائعها<sup>٣٤١</sup>.

واما الذي بسيطه شديدة الالتحام فان كان اللطيف والكثيف فيه قريين من الاعتدال  
فاذا قوي تأثير الحرارة فيه حدثت فيه حركة دورية كما في الذهب. فان اللطيف اذا مال الي  
التصعيد جذب الكثيف فحدثت حركة دورية، وان كان الغالب هو اللطيف تصعد واستصحب  
الكثيف. والا فان لم يكن الكثيف غالبا جدا اثرت النار في تليينه لا في تسييله، والا فلم يقر  
علي تليينه ايضا.

ومن اسباب الحرارة الحركة. واما<sup>٣٤٢</sup> البرودة فممنهم من جعلها عبارة عن عدم  
الحرارة فيما من<sup>٣٤٣</sup> شأنه ان يكون حارا. والتقابل بينهما حيثن يكون تقابل العدم والملكة. وهو  
باطل لالهما محسوسة. ولا شيء من العدم كذلك.

و اما الرطوبة فهي الكيفية التي بها يصير الجسم سهل التشكل و سهل الترك له. وهي  
غير السيالان، فانه عبارة عن حركات توجد في اجسام متفاصلة في الحقيقة، متواصلة في الحس  
لدفع بعضها بعضا، حتي لو وجد ذلك في التراب و الرمل كان سيالا. واليبوسة هي التي بها  
يصير الجسم عسر التشكل وعسر الترك له.

واما اللطافة فيقال علي رقة القوام اعني سهولة قبول الاشكال الغريبة و تركها و علي  
قبول الانقسام و علي سرعة التأثير من الملاقى و علي الشفافة. والكثافة علي مقابلات هذه  
الاربعة.

والزوج هو الذي يسهل تشكله و يصعب تفريقه. والحش بالعكس.

<sup>٣٤٠</sup> اها، زائد، والابطاء.

<sup>٣٤١</sup> د، زائد، الثقل

<sup>٣٤٢</sup> د، ناقص، واما

<sup>٣٤٣</sup> است، "مما" مكان، فيما من

و الجسم الذي طبيعته لا تقتضي الرطوبة فان لم يلتصق به جسم رطب فهو الجفاف، وان التصق فان كان غائصا فيه فهو المنتقع والا فهو المبتل.

والسرق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا نجد فيه مدافعة صاعدة، والحجر المسكن في الجو قسرا نجد فيه مدافعة هابطة. والاولى هي الخفة والثانية هي الثقل.

واما المبصرات: فالبياض منها قد يتخيل عند مخالطة الهواء للجسام الشفافة المتصغرة الاجزاء كالثلج فاننا نراه ابيض ولا سبب لبياضه الا ذلك. وقد يكون كيفية حقيقية قائمة بالجسم كبياض البيض المسلوق، وليس ذلك بسبب النار احدثت فيه اجزاء فيه هوائية. لانه بعد الطبخ يصير اقل. واما غيره من الالوان فهي كيفيات حقيقية محسوسة.

واما الضوء؛ فان الهواء المقابل للشمس يصير مستضيئا وانه مقابل لوجه الارض فيصير مضيا له، فالضوء الحاصل من المضيء لذاته هو الضوء الاول ومن المضيء لغيره هو الضوء الثاني؛ والذي يدل علي ان<sup>٣٤٤</sup> الهواء يتكيف بالضوء رؤيتنا الجو الذي في افق المشرق وقت الصباح مضيا والظل هو الضوء الثاني. والظلمة هو عدم الضوء عما من شأنه ان يصير مستضيئا<sup>٣٤٥</sup>.

ومسئهم من زعم ان الاضواء اجسام شفافة منفصلة عن المضيء متصلة بالمستضيء. وهو باطل والا لكانت<sup>٣٤٦</sup> حركتها بالطبع الى جهة واحدة فلا يحصل الاستضاءة الا من تلك الجهة. واحتجوا علي كونه جسما بانه متحرك، وكل متحرك جسم. والصغري ممنوعة. فان المضيء لما (كان) غالبا<sup>٣٤٧</sup> سبق الي الزهم ان الضوء متحرك.

ومسئهم من زعم ان الظلمة كيفية مانعة من الابصار، وهو باطل بالضرورة<sup>٣٤٨</sup>. لانه اذا جلس شخص في غار مظلم و خارج الغار جماعة، ووقدوا<sup>٣٤٩</sup> عندهم نارا، فان القاعدني الغار يراهم دون العكس. ولو كانت الظلمة كيفية مانعة من الابصار لما اختلف الحال.

ذهب الشيخ<sup>٣٥٠</sup> الي ان الالوان غير موجودة في الظلمة لاننا لا نراها فيها. فعدم الرؤية اما لعدمها او لكون الظلمة مانعة من الابصار. والثاني باطل لما مر فتعين الاول. واجاب

<sup>٣٤٤</sup> د، ناقص، ان

<sup>٣٤٥</sup> است، مضيا

<sup>٣٤٦</sup> د، لكان

<sup>٣٤٧</sup> د، است، غالبا او غالبا او غالبا عليا...

<sup>٣٤٨</sup> د، ناقص، بالضرورة

<sup>٣٤٩</sup> د، والقدوا

<sup>٣٥٠</sup> د، زائد، رضي الله عنه

الامام عنه بان قال انا نمنع الحصر لجواز ان يكون عدم الرؤية لعدم شرطها، فان من شرط المرئ ان يكون مضيئا لذاته او لغيره.

واما المسموعات: فهي الصوت والحرف. وهي كيفية تعرض للصوت يتميز بها عن صوت اخر في الحدة والنقل تميزا في المسموع. والسبب الاكثري<sup>٣٥١</sup> للصوت موج الهواء. وليس المراد منه حركة انتقالية من هواء واحد بعينه، بل حالة شبيهة بتموج الماء. فانه يحدث بصدم بعد صدم وسكون بعد سكون، وسبب التموج اساس عنيف هو القرع او تفريق عنيف وهو القلح. وهما، بموجان الهواء الي ان ينفلت<sup>٣٥٢</sup> من المسافة التي يسلكها القارع الي جنبها بعنف شديد. ويلزم من ذلك ان يتناد الهواء المتباعد للتشكل والتموج الواقعين هناك.

ويتوقف الاحساس بالصوت علي وصول الهواء الي الصماخ لميلانه من جانب الي اخر عند هبوب الرياح. ومن اتخذ انبوبة<sup>٣٥٣</sup> ووضع احد طرفيها علي فيه والاخر علي صماخ انسان وتكلم فيه بصوت عال سمعه ذلك الانسان دون الحاضرين، وكذا<sup>٣٥٤</sup> يري ضرب الخشبة بالنفاس قبل سماع الصوت، وكل ذلك يدل علي ما قلنا.

والصوت موجود في الخارج قبل وصوله الي الصماخ والا لما ادر كننا جهته. والهواء اذا تموج وقاومه جسم كجبل او جدار امس<sup>٣٥٥</sup> ومنعه حتي انصرف الي جانبه علي عين ذلك الشكل، حدث من ذلك صوت، وهو الصدي.

واما المذوقات: فالجسم الذي لا يحس بطعمه لشدة تكائه اذا احتيل في تحليل اجزائه احس منه بطعم كالنحاس، ويسمي ذلك الطعم تفاهة. والتفاهة قد يقال علي عدم الطعم ايضا. والجسم الحامل للطعم<sup>٣٥٦</sup> اما لطيف او كثيف او معتدل. والفاعل في الثلاثة اما الحرارة او البرودة او القوة المعتدلة بينهما. فالخار اذا فعل في الكثيف حدثت الحرارة، وفي اللطيف الحرارة، وفي المعتدل الملوحة. والبارد ان فعل في الكثيف، حدثت العفوصة، وفي اللطيف الحموضة وفي المعتدل القبض<sup>٣٥٧</sup>. والمعتدل ان فعل في الكثيف حدثت الحلاوة، وفي اللطيف الدسومة، وفي المعتدل التفاهة غير البسيط.

---

<sup>٣٥١</sup> د، الاكثري القريب

<sup>٣٥٢</sup> است، ينقلب

<sup>٣٥٣</sup> د، زائد، طويلا

<sup>٣٥٤</sup> د، ولذلك

<sup>٣٥٥</sup> د، للمس

<sup>٣٥٦</sup> د، ناقص، الجسم الحامل

<sup>٣٥٧</sup> د، القبض

واما المشمولات: فليس لها اسم مخصوص<sup>٣٥٨</sup> الا من جهة الموافقة والمخالفة، كما يقال؛ رائحة طيبة او رائحة منتنة، او من جهة ما يقارنها من الطعوم، كما يقال؛ رائحة حلوة او حامضة.

النوع الثاني: الكيفيات الاستعدادية.

ويسمى قوة ان كانت نحو اللانفعال كالمصباحية والصلابة، وضعفا ولاقوة ان كانت نحو الانفعال كالمرضية واللين.

النوع الثالث: الكيفيات النفسانية.

وتسمى حالا ان كانت غير راسخة، وملكة ان كانت راسخة، والفرق بينهما بالعوارض المفارقة لا بالفصول.

\*\*\*

والعلم هو حصول ماهية الشيء في العقل مجردة عن اللواحق الخارجية. وهو اما تفصيلي، كمن علم ماهية<sup>٣٥٩</sup> مفصلة الاجزاء في العقل، متميزة بعضها عن بعض. واما اجمالي، كمن علم مسألة ثم غفل عنها، ثم سئل عنها<sup>٣٦٠</sup>، فانه يحضر عنده حالة بسيطة هي مبدأ تفصيل تلك الاشياء التي كانت متصورة على التفصيل. قال الامام هذه الاجزاء ان لم تكن معلومة بطل قولكم العلم بالاجزاء قبل العلم بالماهية، وان كانت معلومة تميز بعضها عن البعض على التفصيل. وجوابه، منع الشرطية الثانية. فانه لا يلزم من العلم بالشيء العلم بامتيازته عن غيره، والا لزم من العلم بالامتياز، العلم بامتياز الامتياز الى غير النهاية.

والتعقل<sup>٣٦١</sup> قد يكون بالقوة وهو عدم التعقل عما من شأنه ان يعقل، ويسمى العقل الهيسولاني<sup>٣٦٢</sup>، وقد يكون بالفعل، اما للبدهييات مع استعداد النفس لاكتساب النظريات، ويسمى العقل بالملكية، واما للنظريات بحيث تكون عزونة عندها وتقدر على استحضارها متى

<sup>٣٥٨</sup> د، اسماء مخصوصة

<sup>٣٥٩</sup> د، زائد، مركبة

<sup>٣٦٠</sup> د، ناقص، ثم سئل عنها

<sup>٣٦١</sup> اها، والتعقل

<sup>٣٦٢</sup> النفس في مبدء فطريتها خالية من جميع العلوم ولابلة لها، والحكماء قطعان يكتسب العلوم ويتدرج في السلوك الى تحصيلها من حالة نقص الى حالة الكمال ففي ابتداء فطريتها هي خالية عن العلوم الضرورية والكسبية ولابلة لها يسمى تعقلها (الذي هو بالقوة موجود بالفعل معدوم عما من شأنه حصوله له) عقلا هيسولانيا تشبها لما للمهرلي المتعددة للفرق، حلي، ابنناح، ص ١٩٨.

شأت<sup>٣٦٣</sup>، ويسمى العقل بالفعل. واما للنظريات علي وجه لا تنفي عن النفس وتعقلها تعقلها، ويسمى العقل المستفاد.

لا يقال النفس اذا ادركت ذاتها كان العاقل عين المعقول<sup>٣٦٤</sup>، فلا يكون التعقل عبارة عما ذكرتم.

لانا نقول؛ المقدمتان ممنوعتان. اما الاولى؛ فلان المعقول صورة كلية والعاقل نفس شخصية واحديهما غير الاخرى.

واما الثانية؛ فلان حضور<sup>٣٦٥</sup> ماهية الشيء اعم من حضور<sup>٣٦٦</sup> ماهية الشيء المغاير، ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم.

والعلم فعلي ان كانت ايجادنا الشيء بعد تصوره، و انفعالي ان كان بالعكس. والنفس في مبدأ الفطرة خالية عن جميع المعقولات لكونها قابلة لها والا لما صارت قابلة، لامتناع زوال ما بالذات، ويتوقف حصولها علي حصول الشرائط وارتفاع الموانع. وهو انما يتحقق بكثرة الاحساس بالجزئيات والا لحصلت العلوم في مبدأ الفطرة، واذا حصلت حصلت المعقولات بالفعل فان لم يكف تصور طرفيها في جزم الذهن بالنسبة بينهما توقف علي استخراج الوسط الذي يحصل به نسبة احدهما الي الآخر.

ويختلف مراتب النفوس في استخراجها، فالتى لها اصابة الاوساط وترتيبها من غير تكلف فهي القوة القدسية. ويقابلها نفس البليد الذي لا يدرك شيئا البتة، وفيما بينهما المتوسطات علي اختلاف درجاتها.

والناس خلاف<sup>٣٦٧</sup> في ان الفكر هل يجمع العلوم النظرية ام لا. فان اريد بالفكر الحركات التخيلية فهو لا يجمع العلم لكونها مقدمات سابقة عليه. وان اريد به العلوم المترتبة في العقل الموجبة لحصول علم اخر فهي واجبة الاجتماع معه، لانها موجبة لحصوله. والموجب يجب حصوله عند حصول المعلول.

<sup>٣٦٣</sup> د، متى شاء

<sup>٣٦٤</sup> لما ذكر ان التعقل حصول ماهية المعقول للعاقل استدعي ذلك معارفة بين العاقل والمعقول، وحينئذ اورد عليه شكا وهو ان العاقل لذاته انما يعقل ذاته بلذاته لا بمهايته، ولا صورة مفارقة لذاته، فلهذا حصلته لذاته بل بنس ماهيته فلا يكون المعقول هو غير المساقل ولا مفاهيرا له والا لزم اجتماع صورتين لشيء واحد واذا كن كذلك لم يكن التعقل مفسرا بما ذكرتم. واحجاب عنه الرئيس بمنع المقدمتين معا ذكرهما المصنف، حلي، الاضاح، ص ١٩٨.

<sup>٣٦٥</sup> د، حصول

<sup>٣٦٦</sup> د، حصول

<sup>٣٦٧</sup> د، واختلف

والعلم بالماهية<sup>٣٦٨</sup> لا يوجب العلم بلازمها القريب. والا لزم من العلم بلازمها العلم بلازم اللازم الى غير النهاية. نعم تصور الماهية مع تصور لازمها القريب يوجب الجزم بنسبته الى الماهية. وفي الاول نظر لجواز ان ينتهي الى ما لا يكون اللازم قريبا او الى ما يكون لازمه بعض ملزوماته.

والعلم بما له سبب لا يحصل الا بعد العلم بوجود السبب<sup>٣٦٩</sup>، لانه ممكن فلا يكون وجوده راجحا الا بالنظر الي سببه.

وما يعلم بسببه يعلم كليا لانا اذا علمنا ان الالف موجب للباء فقد علمنا الباء و صدوره عنه، وكلاهما كليان. وتقيد الكلي بالكلي كلي. وكذلك اذا علمنا ان الالف المقترن بامور كلية يوجب الباء المقترن بامور كلية، وعلم منه ان الصورة الحاصلة في العقل من الجزئي الخارجي تكون كلية لكونها مركبة من ماهية كلية وعوارض كلية، وان كان المطابق لها في الخارج أمرا واحدا فقط.

ويجب تفسير العلم عند تغير المعلوم، لكونه مطابقا للمعلوم، وامتناع مطابقة العلم الواحد لامرين مختلفين. والطبائع الكلية لما امتنع تغيرها امتنع تغير العلم بها<sup>٣٧٠</sup> دون الجزئيات، فانه يجوز تغير العلم بها لجواز تغيرها.

والعلوم النظرية اللازمة عن الضرورية لاتصير ضرورية. لان الضرورة كيفية اللزوم لا كيفية اللازم.

وكل مجرد يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها لانه يمكن ان يعقل، وكل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع غيره، وكل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن<sup>٣٧١</sup> ان يقارنه صور المعقولات في العقل<sup>٣٧٢</sup>، وكل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل، يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج، فكل مجرد يمكن يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج، وكل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له والا لكان لها تعلق بالمادة، والمقدمات باسرها ممنوعة؛ فان الواجب لذاته مجرد ويمتنع ان يعقل، وعلم منه امتناع تعقله مع غيره. ولا يلزم من امكان تعقل المجرد مع غيره في العقل<sup>٣٧٣</sup> أى امكان ان يكون حالا مع غيره في العقل، امكان ان يحل

<sup>٣٦٨</sup> د، بالعلة

<sup>٣٦٩</sup> د، ناقص، السبب

<sup>٣٧٠</sup> د، ناقص، بها

<sup>٣٧١</sup> د، ناقص، ان يعقل مع غيره يمكن

<sup>٣٧٢</sup> د، في الخارج

<sup>٣٧٣</sup> د، ناقص، في العقل



فيه صور المعقولات في العقل، حتى يلزم امكان ان يقارنه صور المعقولات في العقل، ولا يلزم من امكان مقارنة صور المعقولات في العقل امكان مقارنتها في الخارج. فان الاول عبارة عن حلولها فيه حال كونها في العقل، والثانية عن حلولها فيه حال كونها في الخارج، وما ذكروه لبيان المقدمة الاخيرة ايضا ممنوع.

\*\*\*

والقدرة قوة هي مبدأ لافعال مختلفة<sup>٣٧٩</sup>، ونسبتها الي الضدين علي السوية والخلق ملكة يصدر بها من النفس فعل من غير تقلد زوئية. واللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم. والالم ادراك المنافي من حيث هو منافي. والصحة حالة او ملكة يصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة. والمرض حالة او ملكة يصدر عنها الافعال من الموضوع لها غير سليمة. ولا واسطة بينهما. واما الفرح والحزن والحقد وامثالها فغنية عن التعريف. النوع الرابع: الكيفيات المختصة بالكميات. وهي اما في المنفصل كالزوجية والفردية، او في المتصل كالاتقامة والاستدارة. والخط المستقيم اقصر خط يصل بين النقطتين. فاذا اثبتنا احد طرفيه وادرناه حتي عاد الي وضعها الاول حدثت الدائرة. واذا اثبتنا الخط المار بمركزها المسمي بالقطر وادرناه نصف الدائرة الي ان عاد الي وضعها الاول، حدثت الكرة. واذا اثبتنا سطحا متوازي الاضلاع علي احد اضلاعه وادرناه الي ان عاد الي وضعه الاول، حدثت الاسطوانة. واذا اثبتنا احد الضلعين المحيطين بالقائمة من المثلث القائم الزاوية وادرناه الي ان عاد الي وضعها الاول حدث المخروط. والشكل ما يحيط به حد او حدود. والزاوية ما يحدث من اتصال أحد الخطين بالآخر، لا علي الاستقامة. وليست هي حكم لهما قد تبطل عند الازدياد، ولا شيء من الكم كذلك. ولا يتوهم كونها من الكم لقبولها المساواة واللامساواة، لاحتمال ان يكون ذلك بالعرض لا بالذات.

#### (المسئلة الخامسة في مباحث المضاف)

والمضاف يقال بالاشتراك علي نفس الاضافة وهو الحقيقي، وعلي المركب منها ومن معروضها وهو المشهور. وله خاصيتان؛ التكافؤ في الوجود وجوب الانعكاس فانه كما يقال الاب اب الابن، يقال الابن ابن الاب.

<sup>٣٧٩</sup> د، الانمال المختلفة

وهي ان كانت محصلة او مطلقة في احد الطرفين كانت في الطرف الاخر ايضا كذلك، فالنصف المطلق بازاء الضعف المطلق والمعين بازاء المعين.<sup>٣٧٥</sup>

وتحصيل موضوعها لا يقتضي تحصيلها، فان الرأسية اضافة عارضة لعضو ما<sup>٣٧٥</sup> بالقياس الي ذي الرأس، فاذا حصلنا ذلك العضو حتى صار هذا الرأس، لم يلزم من العلم به العلم بالشخص الذي له ذلك الرأس.

ومن الاضافة ما هو متفق الطرفين، ومنها ما هو مختلف، اما محدودا كالنصف والضعف، او غير محدود كالزائد والناقص.

والمضافان اما لا يحتاجان<sup>٣٧٦</sup> في اتصافها بالاضافتين الي صفة حقيقية كاليمين واليسار، او يحتاجان<sup>٣٧٧</sup> كالعاشق والمعشوق، او يحتاج احدهما دون الاخر كالعالم والمعلوم.

وهي تعرض للمعقولات باسرها: اما للجوهر فكالاب والابن، وللکم كالعظيم والصغير والقليل والكثير، وللكيف كالاخر والابرء، وللمضاف كالاقترب والابتعد، وللان كالاعلي والاسفل، وللمتي كالاقدام والاحداث، وللوضع كالاشد انتصابا وانحناء، وللملك كالاغري والاكسي، وللعمل كالاقتطع والاجزم، وللانفعال كالاشد تسخنا وتبردا.

والمتقدم علي غيره اما بالزمان كالاب علي الابن، او بالطبع كتقدم الواحد علي الاثنين، او بالعلية كتقدم ضوء الشمس علي ضوء ما انتثار بها، او بالرتبة كتقدم الامام علي المأموم اذا ابتدئ من المحراب، او بالشرف كتقدم العالم علي الجاهل.

والتتاليان هما الذان ليس بين اولهما وثانيهما شيء من جنسهما، سواء كانا متتقين<sup>٣٧٨</sup> في النوع كبيت وبيت او مختلفين<sup>٣٧٩</sup> كبيت و حجر ويسميان المتشافعين ايضا.

والمتماسان ما يختلف ذاتهما في الوضع و يتحد طرفاهما. والتام هو الذي يحصل له جميع ما ينبغي وهو الكامل ايضا، فان تم غيره منه فهو فوق التام. والمكتفي ما اعطي ما به يتمكن من تحصيل كمالاته، كالنفوس السماوية. والناقص ما يخالفه.

<sup>٣٧٥</sup> د، ناقص، لعضو ما

<sup>٣٧٦</sup> د، لا يحتاجا

<sup>٣٧٧</sup> د، يحتاجا

<sup>٣٧٨</sup> د، كانت متفقة

<sup>٣٧٩</sup> د، مختلفة

## المقالة الرابعة

### في اثبات الواجب الوجود<sup>٣٨٠</sup>

#### (المسئلة الاولى) في اثبات واجب الوجود لذاته وصفاته<sup>٣٨١</sup>

اما انه كان واجبا لذاته فقد مر<sup>٣٨٢</sup>، واما انه واحد؛ فلانه لو كان اثنين لاشتركا<sup>٣٨٣</sup> في وجوب الوجود الذي هو نفس الماهية لما مر<sup>٣٨٤</sup>، فكانا مشتركين في الماهية، ولا بد من امتياز احدهما عن الاخر، فان كان المميز فصلا كان كل واحد منهما مركبا من الجنس والفصل، وان كان تعيينا كان له علة، فان كانت هي الماهية كان لازما لها، فان الواجب<sup>٣٨٥</sup> لذاته واحد<sup>٣٨٦</sup>، وان كان<sup>٣٨٧</sup> غيرها كان الواجب لذاته محتجا في تعيينه الي سبب منفصل، وانه محال<sup>٣٨٨</sup>.

والواجب لذاته ليس بجوهر وقد مر<sup>٣٨٩</sup>، ولا عرض لاستحالة افتقاره الي غيره؛ وليس مادة ولا صورة<sup>٣٩٠</sup> بعينه، ولا جسما والا لكان مركبا، ولا نفسا والا لتوقف فعله علي الجسم، ولا عقلا والا لكان ممكنا.

وانه عالم بذاته لحضور ذاته له، ويعلم الاشياء بذاته لانه يعلم ذاته التي هي مبدأ تفاصيل الاشياء، فيكون عنده امر بسيط هو مبدأ تفاصيلها.

ولا يتقرر<sup>٣٩١</sup> في ذاته صفة والا لكان فاعلا لها وقابلا.

<sup>٣٨٠</sup> د، زائد، لذاته

<sup>٣٨١</sup> د، ناقص، في اثبات واجب الوجود لذاته وصفاته

<sup>٣٨٢</sup> هذا هو الجزء الاعظم من هذا الفن وهو اثبات واجب الوجود وبيان صفاته وما ينفي له من الكمال. اما ثبوته فقد تقدم في ابطال التسلسل، واما صفاته فنسبها كونه واحدا وقد يطلق عليه الواحد بعمان، منها ما اثبه هنا هو الواحد بالعدد، حلي، ايضاح، ص ٢١٩.

<sup>٣٨٣</sup> برتو، ناقص، لاشتركا.

<sup>٣٨٤</sup> د، ناقص، لما مر

<sup>٣٨٥</sup> برتو، فالواجب.

<sup>٣٨٦</sup> د، فالواجب لذاته واجب

<sup>٣٨٧</sup> د، وان كانت

<sup>٣٨٨</sup> برتو، ناقص، وانه محال، د، ناقص، وانه محال

<sup>٣٨٩</sup> لان الجوهر اذا وجدت في الاعيان كانت لاني موضوع وهذا اما بكونه ماهية يريد وجودها عليها وواجب الوجود وجوده نفس حقيقته فلا يكون جوهر. بهذا المعنى وان اطلق الجوهر علي المستعني عن الموضوع مطلقا دخل فيه الواجب تعالي لكن لا يطلق عليه الاسم، حلي، ايضاح، ص ٢٢٠.

<sup>٣٩٠</sup> برتو، زائد، لهذا. د، زائد، لهذا.

<sup>٣٩١</sup> برتو، ولا يتصور.

وواجب في جميع جهاته أي ذاته كافية في حصول جميع ماله<sup>٣٩٧</sup> من الصفات وجودية كانت أو عدمية، والا لتوقف حالة من أحواله علي غيره، وذاته المعنية متوقفة علي تلك الحالة فتكون متوقفة علي الغير فيكون ممكنا لذاته<sup>٣٩٨</sup>. وفيه نظر، تعرفه مما تقدم في التمين<sup>٣٩٩</sup>.

#### (المسئلة الثانية في كيفية تأثيره)

وهو بسيط لا يصدر عنه الا الواحد الذي هو عقل لما عرفت. والعقول متكثرة لان الاجسام ليس بعضها علة للبعض والا لكان الحاوي علة للمحوي او بالعكس. والاول باطل والا لتأخر وجوب وجود المحوي عن وجوب وجود<sup>٣٩٥</sup> الحاوي، فمع وجوب وجود الحاوي أمكان عدم المحوي<sup>٣٩٦</sup>، ومع امكان عدم المحوي امكان الخلاء فالخلاء ممكن. والثاني ايضا باطل، لان الصغير لا يكون علة للكبير، فلكل جسم مبدأ عقلي.

ولان حركات الافلاك ارادية<sup>٣٩٧</sup>، فهي ان كانت لارادة امر جزئي وجب<sup>٣٩٨</sup> انقطاعها عند حصوله فهي لارادة امر كلي، فمطلوبها استحالة ان يكون ذاتا مجردة لامتناع حصولها لغيرها بل التشبه بامر مجرد. والمشبه به في جميع الافلاك ليس ذاتا واحدة، والا لتشابهت في الحركات وفي الجهة، بل ذاتا متعددة، ففي الوجود عقول متعددة.

والعقل الصادر من المبدأ الاول لا يلزم<sup>٣٩٩</sup> الامكان لذاته والوجود من غيره، وله ماهية جوهرية قائمة بنفسها<sup>٤٠٠</sup>. فيصدر منه باحد هذه الاعتبارات<sup>٤٠١</sup> هيولي الفلك، وبواسطتها

<sup>٣٩٧</sup> برتو، ناقص، في حصول جميع ماله.

<sup>٣٩٨</sup> برتو، ناقص، لذاته.

<sup>٣٩٩</sup> د، ناقص، وفيه نظر تعرفه مما تقدم في التمين

<sup>٣٩٥</sup> برتو، ناقص، وجود.

<sup>٣٩٦</sup> د، ناقص، ومع امكان عدم المحوي

<sup>٣٩٧</sup> برتو، زائد، لما مر.

<sup>٣٩٨</sup> برتو، لوجب.

<sup>٣٩٩</sup> برتو، يلزمه. د، يلزمه

<sup>٤٠٠</sup> برتو، ناقص، قائمة بنفسها. د، ناقص، قائمة بنفسها

<sup>٤٠١</sup> ان العقل الاول ماهية جوهرية، وله امكان لازم، وله وجود بالفاعل، ووجوب به، وتعقل لذاته، وتعقل لفاعله، فهذه اعتبارات ستة يتكرر بها المعلول الاول فالصادر عن المبدء هو الوجود، وباتي الاعتبارات اما بالنظر الي علته كالوجوب وتعقل الاول، واما بالنظر الي ذاته كالامكان وتعقل ذاته. العقل الاول بالنظر الي اشرف حالاته وهي الوجوب والتعقل للمبدء الاول بمصدر عنه اشرف معلولاته وهو العقل، وبالنظر الي وجوده وتعقله لذاته يصدر عنه نفس الفلك، وبالنظر الي ماهيته وامكانه يصدر عنه جسم الفلك المشتمل علي المادة والصورة باعتبار كثرة هذه المرتبة. ثم كذلك يصدر عن العقل الثاني عقل ثالث وفلك وهكذا الي العقل العاشر وفلك القمر، وهناك ينقطع هذه السلسلة وينتقل الي سلسلة العاشر فبصادر عن الاحوال المشتمل عليها العقل الفعالي وهيولي المبادئ وصورها وقواها يعني حجبها النوعية ان يقول. ثم هذا هو واسطتها

الصورة الفلكية، و يصدر عنه بالاعتبار الاخرى عقل وبالاعتبار الثالث النفس الفلكية، ويصدر عن العقل<sup>٤٠٢</sup> الثاني على هذا الوجه عقل وهيولى فلكية ونفس الى ان ينتهي الى العقل الفعال، فيصدر منه هيولى العالم العنصري و صورها و قواها. ويعرض للهيولى بواسطة الحركات الجزئية استعدادات مختلفة، ويصدر بواسطتها انواع الكائنات.

وفيه نظر لأنه لا يلزم من مجامعة امكان الخلاء مع وجوب وجود الحاوي ان يكون الخلاء ممكنا معه. فان امكان الشيء جاز ان يكون مجامعا لشيء آخر مع ان وجوده معه يكون محالا، ألا تري ان امكان وجود كل حادث حاصل في الازل مع ان وجوده فيه محال. ولا يخفى ضعف بقية المقدمات.

### (المسئلة الثالثة في ذكر براهين المتكلمين)

ولسنذكر الطرق التي سلكها المليون في اثبات مبدأ العالم وصفاته. قالوا العالم حادث فله محدث<sup>٤٠٣</sup> لانه ممكن وكل ممكن فله مؤثر، والتأثير فيه لا يجوز ان يكون حالة الوجود لامتناع تحصيل الحاصل، ولا حالة العدم لامتناع الجمع بين الوجود والعدم، فهو حالة الحدوث.

ولان الاجسام لسو كانت ازلية لكانت اما متحركة او ساكنة، والاول باطل لان الحركة تقتضي المسبوقية بالغير، والازلية تنافيها، وكذا الثاني لانها لو كانت ساكنة لامتنعت الحركة عليها. لان السكون لا يتوقف على شرط حادث والا لكان حادثا. واذا لم يتوقف على شرط حادث كان جملة ما يتوقف عليه وجوده حاصلا في الازل فيمتنع زواله فيمتنع الحركة. والتالي<sup>٤٠٤</sup> باطل لان الاجسام منحصرة عند الفلاسفة في الفلكيات والعنصريات، والحركة جائزة على كل واحدة منها.

ولان العالم متناه لما مر فيختص بمقدار وشكل معينين وهما ليسا للجسمية ولا لاحد جزئيهما، ولا لامر لازم لها والا لان لكل جسم ذلك المقدار والشكل، بل بسبب من خارج.

ولان المؤثر في تكون النطفة انسانا ليس هو الطبيعة لان النطفة ان كانت بسيطة<sup>٤٠٥</sup> أي متشابهة الاجزاء وجب ان يتكون الانسان على شكل الكرة. لان البسيط يجب ان يكون شكله كريا، اذ لو كان متضلعا او منحنتا لاختص بعض جوانبه بميزة دون أخرى وذلك ترجيح

---

الحركات الفلكية استعدادات مختلفة للهيولى، وتفيض بواسطة تلك الاستعدادات انواع الكائنات المركبة من المعادن والنبات والحيوان. حلي، ايفساح، ص ٢٢٤.

<sup>٤٠٢</sup> د، الفعل

<sup>٤٠٣</sup> د، ناقص، فله محدث

<sup>٤٠٤</sup> د، والثاني

<sup>٤٠٥</sup> د، ناقص، بسيط

من غير<sup>١٠٦</sup> مرجح. وان لم تكن متشابهة الاجزاء كانت بسيطتها متشابهة الاجزاء فكان يجب ان يتكون الانسان علي شكل اربع<sup>١٠٧</sup> كرات مضموم بعضها الي بعض بل بسبب من خارج وهو المطلوب.

ثم قالوا؛ لسو وجد الهان، و اراد احدهما حركة زيد والآخر سكونه، فان حصل مرادهما لزم الجمع بين المتضادين<sup>١٠٨</sup> والا لكان احدهما عاجزا فلا يكون الها.

ثم قالوا<sup>١٠٩</sup>، الصانع فاعل بالاختيار، أي هو بحالة ان شاء، فعل وان شاء ترك، لا موجب بالذات، حتي يجب صدور الفعل عنه. لانه لو كان موجبا بالذات لكان العالم ازليا<sup>١١٠</sup> لوجوده فيكون ازليا، ولانه لو كان موجبا بالذات للزم من دوامه دوام مغلوله، ومن دوام مغلوله<sup>١١١</sup> دوام معلول مغلوله، فيلزم دوام جميع الاثار الصادرة عنه.

ثم قالوا؛ والفاعل بالاختيار يكون قاصدا الي ايجاد الشيء، والقصد الي ايجاد الشيء بدون تصوره محال، فهو عالم بالاشياء.

ثم قالوا؛ لسو وجدت العقول والنفوس لكانت مشاركة للباري تعالي في كونهما غير متحيزة<sup>١١٢</sup>، ولا حالة في التحيز، فيلزم تعليل هذا الوصف بعلم مختلفة وانه محال.

والكل ضعيف، لانا لا نسلم ان التأثير حالة الوجود تحصيل الحاصل، وانما يكون كذلك ان لو كان اعطاه وجودا مستأنفا، وليس كذلك بل يرجح<sup>١١٣</sup> الوجود الحاصل علي عدمه. ولان النتائج ان لم يكن حالة الوجود كان حالة العدم، اذ لا واسطة بينهما، واللازم باطل، ولا يتوهم ان حالة الحدوث مغايرة لهما، لان الماهية في تلك الحالة اما ان تكون موجودة او معدومة، والعلم به ضروري.

وكون الحركة مسبوقة بالغير مسلم لكن<sup>١١٤</sup> يناهي<sup>١١٥</sup> ازلية الجسم مع كونه متحركا بحركات متعاقبة لا اول لها.

<sup>١٠٦</sup> د، بلا

<sup>١٠٧</sup> د، ناقص، اربع

<sup>١٠٨</sup> د، متافين

<sup>١٠٩</sup> د، زائد، ان

<sup>١١٠</sup> د، لازما

<sup>١١١</sup> د، ومن دوامه

<sup>١١٢</sup> برتو، في كونه غير متحيز.

<sup>١١٣</sup> برتو، يرجح. د، يرجح

<sup>١١٤</sup> برتو، ناقص، مسلم لكن، د، ناقص، مسلم لكن.

<sup>١١٥</sup> برتو، لا يناهي، د، لا يناهي.

ولا يلزم من عدم توقف السكون على شرط حادث، امتناع زواله لجواز ان يكون مشروطا بعدم حادث ما، فاذا وجد ذلك الحادث فقد زال شرطه فيزول.

ولا يلزم من تعليل لزوم المقدار والشكل المخصوصين للجسم باحد جزئيه ان يكون كل جسم على ذلك امقدار والشكل لاحتمال ان يكون هيوليات الاجسام مختلفة، وتكون العلة لمقدار كل جسم وشكله هي هيولاه

ولا يلزم من تشابه<sup>١١٦</sup> بسائط النطفة<sup>١١٧</sup> تكون الانسان على شكل كرات مضموم بعضها الي بعض، لاحتمال ان يمنع امتزاج الطبائع بعضها ببعض عن الشكل الكري.

ثم بعد التجاوز عن هذا كله، لا يلزم ان يكون ذلك السبب واجبا لذاته لينتهي اليه الممكنات، اللهم الا<sup>١١٨</sup> عند العود الي ابطال الدور والتسلسل، فيكون ما ذكرنا من التطويلات ضائعا.

قولهم<sup>١١٩</sup>، "لو كان الفاعل<sup>١٢٠</sup> موجبا لكان العالم ازليا" قلنا؛ نعم، ولو قلتم<sup>١٢١</sup> بان اللازم باطل، ولانه لا يلزم من كونه موجبا دوام جميع معلولاته، فان من جملةا الحركة، وهي غير قابلة للدوام والثبات، واما ما ذكره لبيان كونه عالما فهو مبني على كونه مختارا. واما ما ذكره لبيان نفي النفوس والعقول ضعيف، لانا لا نسلم افتقار ذلك الوصف الي العلة لكونه عدميا. ولا نسلم امتناع تعليل الوصف الواحد بعلمتين مختلفتين. وقدمرضعف ما قيل فيه.

#### المقالة الخامسة

##### في احكام النفس الناطقة

##### (المسئلة الاولى في حدوث النفس)<sup>١٢٢</sup>

لو كانت<sup>١٢٣</sup> قديمة لكانت موجودة قيل البدن<sup>١٢٤</sup>. فان كانت واحدة كانت نفس زيد بعينها هي نفس عمرو<sup>١٢٥</sup>، فكل ما يعلمه احدهما يعلمه الاخر، ان بقيت واحدة بعد

<sup>١١٦</sup> برتو، من عدم تشابه، د، من عدم تشابه.

<sup>١١٧</sup> د، اجزاء النطفة

<sup>١١٨</sup> د، ناقص، الا

<sup>١١٩</sup> د، قوله

<sup>١٢٠</sup> د، ناقص، الفاعل

<sup>١٢١</sup> د، ولكن لم قلتم

<sup>١٢٢</sup> استلّف الارايل هنا فذهب المعلم الاول الي الما حادثة، وذهب افلاطون الي قدمها واستدل المعلم الاول بالما لو كانت قديمة لم قيل اما ان يكون واحدة او متكررة والقسمان باطلان ... حلي، البشاح، ص ٢٣٦.

<sup>١٢٣</sup> د، زائد، النفوس

التعلق، والا كانت قابلة للتجزى فلا تكون مجردة. وان كانت كثيرة فالامتيار بينهما ليس بالماهية ولوازمها، والا لكان لازما لها لاشتراكهما<sup>٢٦</sup> في الماهية، ولا بالعوارض لان حقوقها اياها ان كان بسبب الماهية او الفاعل كان لازما، وان كان بسبب البدن كانت متعلقة بالبدن قبل البدن، وهو محال<sup>٢٧</sup>.

ولقائل ان يمنع اشتراك النفوس في الماهية واللازم وامتناع تعلقها ببدن قبل تعلقها بهذا البدن، فانه يجوز ان يكون متعلقة قبل هذا البدن ببدن آخر وقبلة بآخر الا الى الهابة، كما ذهب اليه اصحاب التناسخ.

لا يقال؛ لو كانت موجودة قبل هذا البدن لكانت مستغنية في تمينها عنه<sup>٢٨</sup>، فلا تعلق به، لجواز استغنائها عنه وتعلقها به بشرط حدوثه<sup>٢٩</sup>.

#### (المسئلة الثانية في بقاء النفس)<sup>٣٠</sup>

وهي باقية بعد خراب البدن، والا لكان فسادها بفساد صورتها، لان فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير معقول. وحينئذ يكون فيها شيء يفسد بالفعل وشيء يقبل الفساد واحدهما غير الاخر، فتكون مركبة، ولكان لها قوة الفساد وقوة الثبات، والشئ الواحد لا يكون له هاتان القوتان، فيلزم تركبها، هذا خلف<sup>٣١</sup>.

ولقائل ان يمنع ان فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير معقول لجواز فساده بارتفاعه عن الخارج، وان الشئ الواحد لا يكون له قوتا الصورة والفساد<sup>٣٢</sup>. بمعنى الارتفاع عن الخارج.

#### (المسئلة الثالثة في التناسخ)

قالو في ابطال التناسخ ان النفس حادثة مع حدوث البدن<sup>٣٣</sup>، علي معنى ان عند حدوث كل بدن لابد ان يحدث نفس، لان النفس حادثة لما مر فيتوقف حدوثها عن علتها علي

<sup>٢٦</sup> برتو، ناقص، لكانت موجودة قبل البدن، د، ناقص، لكانت موجودة قبل البدن.

<sup>٢٧</sup> د، زائد، بعينها

<sup>٢٨</sup> برتو، لاشتراكها.

<sup>٢٩</sup> برتو، ناقص، وهو محال، د، ناقص، وهو محال.

<sup>٣٠</sup> برتو، في نفسها عنه.

<sup>٣١</sup> فلو كانت النفس محتاجة في تمينها الي هذا البدن لما وجدت قبله، فلما وجدت قبله لاستغنت عنه في التمكن، ولو استغنت عنه في تمينها لم تعلق به، حلي، ايضاح، ص، ٢٣٧.

<sup>٣٢</sup> اتفق الحكميان ارسطوطليس و الفلاطون علي ان النفس لا تعدم بفساد البدن، حلي، ايضاح، ص، ٢٣٨.

<sup>٣٣</sup> د، ناقص، هذا خلف

<sup>٣٤</sup> برتو، لا يكون فيه قوة الفساد وقوة الثبات.

<sup>٣٥</sup> د، زائد، فالعلة التامة لحدوثها يتوقف علي حدوث البدن



استعداد المادّة، ومادّة النفس البدن، فالعلة النامة لحدوثها متوقّف علي حدوث البدن الصالح لقبول النفس، علي معني أنّها تنعدم بعدمه وتتحقّق بتحقيقه، والا لجاز وجودها قبل البدن، او عدمها مع حدوثه وهما محالان<sup>١٣٤</sup>، وحيث أنّ تفيض من العلة الفاعلة نفس عند حدوثه، فلو تعلقت به نفس اخري علي سبيل التناسخ، كان للبدن الواحد نفسان مديران وهو باطل، لان كل احد يجد مدير بدنه واحدا، وهو مبني علي حدوث النفس المبني علي فساد التناسخ. ولنختم هذه المقالة ببعضين.

### (البحث الاول في امكان الوحي والنبوة.)

لما كان للانسان القوة المتخيّلة وقوة الحس المشترك فلا يبعد وجود نفس قوية تتصل بالعقول والنفوس الفلكية ويدرك ما عندهما من المغيّبات علي وجه كلي فتحاكيها المتخيّلة بصورة جزئية مناسبة لها. ثم يترّك منها الي الحس المشترك فتصير مشاهدة محسوسة لصفاء الحس المشترك ولقوة النفس علي استخلاصها عن تعلقات الحواس الظاهرة كما يقع في حالة النوم وهو الوحي. الا ان المنامات منها صادقة لهذا السبب ومنها كاذبة، اما لان النفس<sup>١٣٥</sup> اذا احست بصورة جزئية فعند النوم يرتسم في الحس المشترك، او لالها الفت صورة والفتها فعند النوم يتمثل فيه، او لان مزاج الدماغ يتغير<sup>١٣٦</sup> فيتغير افعال<sup>١٣٧</sup> المتخيّلة. واما الوحي فلا يكون الا صادقا. واما امكان النبوة فلا يجرّد التصور النفساني قد يكون سببا لحدوث الحوادث، والا لما امكن للنفس تدبير البدن بمجرده. وحيث أنّ يكون الميولي العنصرية مطبوعة للتصور النفساني<sup>١٣٨</sup>. فيحوز وجود نفس قوية نسبتها الي عالم الكون والفساد نسبة النفس الي البدن، حتي يكون تصورا لها سببا لخرق العادات، فيصدر منها الامور العجيبة<sup>١٣٩</sup> التي هي المعجزات.

### (البحث الثاني في احوال النفوس بعد المفارقة)

منهم من قال أنّها تنعدم وتعاد مع البدن بعينها وتعلق به. ومنهم من قال يتوقف وجودها علي البدن المعين والا لما وجدت معه ويلزم من انعدامه<sup>١٤٠</sup> انعدامها.

<sup>١٣٤</sup> برتو، ناقص، وهما محالان، د، ناقص، وهما محالان.

<sup>١٣٥</sup> د، "لالها اذا" مكان اما لان النفس اذا

<sup>١٣٦</sup> برتو، مزاج الدماغ يصير متغيرا

<sup>١٣٧</sup> د، افعال

<sup>١٣٨</sup> برتو، زائد، في الجملة.

<sup>١٣٩</sup> برتو، الغريبة.

<sup>١٤٠</sup> د، ناقص، انعدامه

ومنهم من قال بقدماها وامتناع قيامها بنفسها؛ فاذا انعدم البدن وتعلق ببدن آخر، وقيل هذا البدن كانت متعلقة ببدن آخر.

ومنهم من قال بخدوتها وبقائها بعد البدن قائمة بنفسها، ويكون لها سعادة، وسببها ادراك الملازم من حيث هو ملازم، وشقاوة، وسببها ادراك المتاني من حيث هو متان. والملازم لها ادراك الموجودات بان يحصل لها ما يمكن ادراكه من الحق الاول وانه واجب لذاته، يرى عن النقص، متبع لفيض الخير، ثم يدرك ما يصدر عنه على الترتيب الواقع في الوجود، ثم يحصل لها بعد ذلك السوء عن الهيات البدنية الردية التي يوجب استغراقها في مقتضيات القوي الجسمانية، والغفلة عن العالم العقلي، وآفاتهما بان يحصل لها الشعور بإمكان الكمالات واكتساب المجهول من العلوم فيشتاق اليه، والاعتقادات الباطلة المتأينة للحق والاخلاق المذمومة الردية البدنية. الا ان حالة التعلق بالبدن لا يحصل لها السعادة والشقاوة لاستغراقها في تدهور البدن، فاذا فارقت زال العائق وتمت السعادة والشقاوة، وتختلف مراتب العقول بحسب اختلاف السعادة والشقاوة. وكل ذلك مبني على حدوث النفس، وفساد التناسخ وقد عرفت ما فيه.

قال الاستاذ أثير الحق والدين<sup>(١١)</sup> برد الله مضجعه<sup>(١٢)</sup> ونحن نقول<sup>(١٣)</sup>: ان النفس انما تعلقت ببدن لتوقف كمالها عليه. فاذا استكملت بواسطته وتجردت عن الهيات البدنية الردية لم يبق لها شوق الي البدن فلا تعلق ببدن آخر بعد خراب البدن بل يجذبها الكمال الي عالم القدس وتنخرط في سلك الجيروت، وان استكملت ولكن لم تتجرد عن الهيات المذكورة لم يبق لها

<sup>(١١)</sup> د. زاهد، رضي الله عنه

<sup>(١٢)</sup> د. نقلي، برد الله مضجعه

<sup>(١٣)</sup> ذهب الامري والقزويني الكاشي في هذا الموضع الي ان النفس البشرية لها اربع مراتب: الاولى النفوس الكاملة في قولها الصلمية المخرجة عن الرذائل والاعلاق الردية البدنية. وهؤلاء اصحاب السعادة، وانفسهم في مبدء خلقها انما تعلق بالبدن طلبا للاستكمال في المعارف، وحصل هذا المطلوب لم يبق لها شوق الي البدن. فاذا تجردت بالموت لا تعلق ببدن آخر بل جذبا كمالها الي عالمها العلوي وصارت في اعلى عليون ابد الابد.

الثانية: النفوس الكاملة في القوة العلمية، المختلطة بالاعلاق الردية والملكات الذميمة. فهؤلاء بعد مفارقة البدن لا حاجة لها الي ابدان لانه حصل الكمال لهم فلا تعلق ببدن آخر بل تتعذب بسبب الاعلاق الردية الي ان يزول، فان تلك الاعلاق غير قائمة لانها حصلت لها بسبب البدن فيزول بزواله فلا يدوم التعذب لها ويحصل السعادة الكاملة.

الثالثة: النفوس الناقصة في القوة العلمية الخالية من الاعلاق الردية. فالها بقي محتاجة الي البدن ليستكمل منه، وحينئذ يمتثل قيامها بنفسها بعد الموت ولا يحصل لها شيء من العقاب لعدم اتصاف نفوسهم بالمقائد الباطلة والملكات الردية، ويمتثل ان تتصلق ببدن آخر انساني بعد خراب بدنها لانها محتاجة الي الكمال وهر انما تتم بالعلوم الحقيقية وانما يحصل ذلك بواسطة الادراك في الكمال الانسي المتصفة بالملكات الجزئي المحسوس.

الرابعة: النفوس الناقصة في الكمال الانسي النصف بالملكات الردية. يمتثل ان تتعذب دائما بسبب تلك الهيات الردية المتمكنة من جوهر النفس، ويمتثل ان يجذبها الهيات المرتسمة فيها الي النعاق ببدن آخر - اي. ولا يمكن الحزم - ينجح من هذه. حلي، ايشاح، ص. ٢٤٦

ايضا حاجة الي البدن فلا تتعلق بيدن اخر لكن يبغي بسبب الهيات البدنية الباقية معدية الي ان يزول، لكنها ليست لازمة لها، فالحما عرضت بسبب<sup>١١٤</sup> مباشرة الامور البدنية فيزول آخر الامور ويحصل لها السعادة الكاملة. وان لم تستكمل بقيت محتاجة الي البدن، فان لم يكن لها هيات ردية احتمال ان يبغي قائمة بنفسها بعد البدن ويحصل لها الخلاص عن العذاب، ويحتمل ان يجذبها الحاجة الي الكمال الي التعلق بيدن آخر انساني، وان كانت فيها هيئة ردية، يحتمل ان يبغي معدية بتلك الهيات دائما ويحتمل ان يجذبها تلك الهيات الي التعلق بيدن آخر حيوان، ولا يمكن الجزم بشيء من هذه الامور والله اعلم بالسرائر.<sup>١١٥</sup>

---

<sup>١١٤</sup> ده ناقص، بسبب

<sup>١١٥</sup> ده زائد، وهو بالفعل حقيق، وليكن هذا آخر ما نورد في العلم الالهي وبليه القسم الثاني في الطيبي والحمد لله علي التمام.



القسم الثاني: الطبيعيات

## القسم الثاني في العلم الطبيعي

وفيه مقالات.

### المقالة الاولى

في احكام الجسم وما يتعلق به

(المسئلة الاولى في نفي الجزء الذي لا يتجزى)<sup>٤٤٦</sup>

لو وجد جزء لا يتجزى فان لم يماسه جزء آخر او ماسه وتداخلا، لم يكن في الوجود ذو مقداره والا فالجانب الذي به يماس الآخر غير الذي لا يماسه به فينقسم. ولانه لو وجد جزء لا يتجزى فالطرف العظيم من الرحي اذا قطع جزء فالصغير لا يقطع مثله او اكبر<sup>٤٤٧</sup>، والا لكان المسافة التي يقطعها الصغير مثل الذي يقطعها الكبير او<sup>٤٤٨</sup> اقل فينقسم. وكذلك الكلام في الفرجار ذي الشعب الثلاث. ولان الجسم لو تركب من اجزاء لا يتجزى فعند حركته يلزم حركته من جزء الى جزء آخر، ومحال ان يوصف بالحركة حال ما يكون ملاقيا للجزء الاول او للجزء الثاني بل حال ما يكون على القصل المشترك فينقسم الجزء. ولان الشمس اذا ارتفعت جزء لا يتجزى فان انتقص من ظل الخشبة المقابلة المغروسة في الارض<sup>٤٤٩</sup> جزء او اكثر كان طول الظل مثل ارتفاع الشمس في نصف النهار او اكثر، وان انتقص اقل انقسم الجزء.

---

<sup>٤٤٦</sup> اختلف الناس هاهنا على خمسة مذاهب وتقريره ان الجسم اما بسيط او مركب والمركب اما من اجسام مختلفة الطابع او متشاكلها، واما البسيط لاشك في انه قابل للقسمه او غير قابل، والقسمه اما من اجزاء متشابهة او لا وعلى تقدير عدم القسمه فاما يتأهي القسمه فيه او لا، فالاقسام اربعة: الاول: مركب من اجزاء متشابهة، وفيه مذهبان انه مركب من اجزاء لا يتجزى، ولا يقبل القسمه بوجه البتة وهو مذهب المتكلمين ومذهب جماعة من الاولاء، الثاني: مركب من اجزاء لا يقبل القسمه الذكيه، ويقبل القسمه الرومية والفرضية وهو مذهب ديمقراطيس واتباعه. الثالث: انه مركب من اجزاء لا يتجزى غير متشابهة وهو مذهب جماعة من الاولاء والنظام. الثالث: انه غير مركب اصلا بل هو في نفسه بسيط في نفس الامر لكنه يقبل الانقسامات المتناهية، وهو مذهب مردود وينسب الي الشهرستاني. الرابع: انه بسيط لكنه يقبل الانقسامات لانهما لما

وهو مذهب المحققين من الاولاء. حلي، ايضاح، ص، ٢٤٩.

<sup>٤٤٧</sup> د، اكثر

<sup>٤٤٨</sup> د، "بل" مكان او

ولأن تلك الأجزاء إن لم تكن كرية كان أحد جانبيه غير الجانب الآخر، وإن كانت كرية فعند انضمام بعضها إلى بعض يحدث فرج خالية كل واحد منها أقل من الجزء.

لا يقال السقطة موجودة لأنها طرف الخط الذي هو طرف السطح الذي هو طرف الجسم الموجود، وطرف الموجود موجود، فمحلها غير منقسم، والا لزم انقسامها لأن الحال في أحد جزئيه غير الحال في الآخر<sup>٤٥٠</sup>.

ولأن الحركة الحاضرة غير منقسمة والا لكانت أجزائها غير مجتمعة لأن شأن أجزاء الحركة<sup>٤٥١</sup> ذلك فلا يكون الحاضر حاضرا والمسافة التي يقع عليها تلك الحركة غير منقسمة والا لكانت الحركة إلى نصفها نصف الحركة إلى كلها<sup>٤٥٢</sup>.

لأننا نقول؛ لا نسلم طرف الموجود موجود فإن الأطراف أمور موهومة، لاهوية ولا تميز<sup>٤٥٣</sup> لها في الأعيان، ولئن سلمنا ذلك<sup>٤٥٤</sup>، لكن لا نسلم انقسامها بانقسام محلها، وإنما ينقسم إن لو كانت الحلول حلول السريان وهو ممنوع.

وأما انقسام الحركة الحاضرة إن أريد به الانقسام الوهمي فلا نسلم إن أجزائها لا تجتمع، وإن أريد به الانقسام بالفعل فلا يلزم من عدمه وجود الجزء<sup>٤٥٥</sup> لجواز كونه<sup>٤٥٦</sup> منقسمة بالقسم الوهمية أو الفرضية. وعلم منه امتناع تركيب الجسم من أجزاء لا تتجزى غير متناهية.

ولأنه لو تألف من أجزاء غير متناهية لكان قطعه بالحركة في زمان متناه<sup>٤٥٧</sup>، قطعا لأجزاء غير متناهية، ولكن تأليفها مفيد الوجود أبعاد غير متناهية، فعلم أن الجسم ليس فيها أجزاء بالفعل بل هو متصل واحد في نفسه كما هو عند الحس.

والأسباب الموجبة للقسمه أما الفك أو الوهم أو اختلاف عرضين، ولا ينتهي في القسمه إلى حد لا ينقسم، بل هو قابل للقسمه إلى غير النهاية. نعم القسمه الانفكاكية ربما يقف لمانع دون الوهمية.

<sup>٤٤٩</sup> د، زائد، القليل لها

<sup>٤٥٠</sup> د، "لأن الحال في الآخر ينقسم بانقسام المحل" مكان، لأن الحال في أحد جزئيه غير الحال في الآخر

<sup>٤٥١</sup> د، زائد، إلى نصفها غير الحركة إلى كلها

<sup>٤٥٢</sup> د، ناقص، ذلك فلا يكون الحاضر حاضرا والمسافة التي تقع عليها تلك الحركة غير منقسمة، والا لكانت الحركة إلى

نصفها نصف الحركة إلى كلها

<sup>٤٥٣</sup> د، ناقص، ولا يميز لها

<sup>٤٥٤</sup> د، ناقص، ذلك

<sup>٤٥٥</sup> د، زائد، الذي لا يتجزى

<sup>٤٥٦</sup> د، كونه

<sup>٤٥٧</sup> د، غير متناه

والهيسولي لامقدار لها في ذلكا والا لما قبلت الا ما يطابقها، لكن المقدار بعدها لقبول  
الانقسام، وانقسامها لا يقتضي ان يكون لها هيسولي أخرى لكونها متصلة بذلكا.

#### (المسئلة الثالثة في المكان)

ولكل جسم مكان طبيعي وحيز طبيعي لانه لو فرض مجردا عن العوارض المفارقة  
يلزمه شكل وحيز بالضرورة، ولا يعني بالطبيعي الا ذلك.

والشكل الطبيعي للبيسط الكرة، لان غير الكرة مختلف الهيات، فتخصيص احد جزئيه  
بهيئة دون أخرى ترجيح بلا مرجح.

وليس لجسم واحد حيزان طبيعيان، لانه ان حصل في احدهما كان الاخر متروكا  
بالطبع. وان لم يحصل في شيء منهما امتنع ان يتوجه في حال واحد اليهما بل الي احدهما فقط  
فيكون الاخر ايضا متروكا بالطبع.

والحيز الطبيعي للمركب حيز البسيط الغالب فيه، او ما يتفق تركيبه فيه عند استواء  
المحازيات.

والمكان ما يتمكن فيه الجسم ولا يكون نفس المتمكن<sup>٤٥٨</sup> فيه مانعا من الانتقال منه.  
ولا يجوز ان يكون معدوما لكونه مشارا اليه فهو اذن موجود، وليس خلافا لانه محال، والا لكان  
عدما محضا او مقدارا مجردا، والاول محال لكونه قابلا للزيادة والنقصان، وكذا الثاني لما مر.

ولان السبع المجرد لو كان موجودا لكان متناهيا فيلزمه شكل في الوجود ولا يجوز ان  
يكون ذلك لنفس المقدار والا لكان لكل مقدار ذلك الشكل، ولا لسبب من خارج والا لكان  
المقدار المجرد قابلا للفصل والوصل. ولا لمادة فرضناه مجردا عنها.

ولانه لو كان مجردا لامتنع ان يحصل فيه الجسم لامتناع اجتماع البعدين في مادة  
واحدة<sup>٤٥٩</sup>، لان اختلاف افراد الطبيعة الواحدة باختلاف المواد.

لا يقال اذا تحرك جسم امتنع ان ينتقل الي مكان مملوء، والا لكان الجسم الذي فيه، ان  
انتقل الي مكانه لزم الدور. او الي مكان آخر فيلزم من حركة ذلك الجسم حركة جميع  
الاجسام، بل الي مكان خال. ولانا اذا رفعنا باطن<sup>٤٦٠</sup> اصبعنا المماس لجسم املس بحيث  
لا يتخللها ثالث دفعة، فانه تقع الخلاء. لان الجسم انما ينتقل اليه من الاطراف، فحال كونه  
علي الطرف يكون الوسط خاليا.

<sup>٤٥٨</sup> د، النكن

<sup>٤٥٩</sup> د، زائد، لاستزاده عدم الامتياز بين ذلك البعدين

<sup>٤٦٠</sup> د، ناقص، باطن



لأننا نقول أما الأول، فلا يلزم من حركة جميع الأجسام أن تحرك ذلك الجسم إلى مكان آخر. بل يتكاثف ما قدامه<sup>٦٦</sup> ويتخلخل ما خلفه. لأن المادة قابلة للمقادير المختلفة. وأما الثاني فإن أردتم بالدفع الآن، فلا نسلم وقوع الحركة فيه، وإن أردتم بها الزمان الحاضر ففيه يتحرك الجسم من الطرف إلى الوسط فلا يقع الخلاء.

ومن العلامات الدالة على امتناع الخلاء، الانثناء الضيق الرأس الذي في أسفله ثقب ضيقة، وقد ملئ ماء، فإن فتح رأسه نزل الماء، وإن سد لم ينزل. والانبوبة إذا وضع أحد طرفيها في الماء، ومص صعد الماء. وارتفاع اللحم في المحجمة وانكسار القارورة التي أدخلنا رأس انبوبة داخلها واحكمنا الخلل الذي في عنقها بشيء إلى داخل، إن جلدنا الانبوبة إلى فوق بحيث لا يدخلها الهواء، وإلى خارج إن أدخلناها فيها.

ولما أبطل الخلاء فالمكان هو السطح الباطن من الجسم الحوائي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي. لا يقال؛ لو كان المكان هو السطح المذكور لكان الحوائي أيضا متمكنا في سطح آخر لآلي لهاية، ولكن الطير الواقف في الهواء، والحجر الواقف في الماء متحركين لتوارد الإمكانة عليهما.

لأننا نجيب عن الأول، بأن الأجسام تنتهي إلى جسم لا مكان له، وهو الحوائي لجميع الأجسام، بل له وضع فقط. وعن الثاني، بمنع كونهما متحركين حيث لا يكون لهما غير متوجهين من سطح إلى آخر.

والمكان قد يكون سطحاً واحداً وقد يكون عدة سطوح يتركب منها مكان كما للماء<sup>٦٧</sup> في النهر، وقد يكون بعض هذه السطوح متحركاً وبعضها ساكناً، كما للحجر الموضوع على الأرض الجاري عليها الماء. وقد يكون الحوائي متحركاً والمحوي ساكناً، وقد يكونان متحركين.

#### (المسئلة الثالثة في الجهة)

والجهة مقصد المتحرك ومتعلق الإشارة فتكون موجودة، والا لما قصدتها المتحركات بالحصول فيها.

وغير منقسمة في مأخذ الإشارة، والا فإذا وصل المتحرك إلى أقرب جزئها منها تحرك، كانت الجهة ما وراءه إن كانت حركة إلى الجهة، وذلك الجزء إن كان من الجهة. والحصر ممنوع لجواز أن يكون في الجهة لامنها واليها.

<sup>٦٦</sup> د، ما وراءه

<sup>٦٧</sup> د، كالماء

ووجودها ليس في خلاء ولا ملاء متشابه لاستحالة الخلاء، وكون بعض جوانب التشابه مطلوباً بالطبع وبعضها متروكاً<sup>١٦٣</sup> بل في اطراف ولهايات، وتحدد ما ليس بالجسم، لانه ان لم يحيط بعضها لبعض كان احدهما حاصلاً في جانب الاخر. فهو اما طالب لتلك الجهة او مستوجه عنها. وكيف كان تكون الجهات متحدة في نفسها لا ملاء. وان احاط كان المحيط كافياً في التحديد<sup>١٦٤</sup>، ولا دخل للمحاط به فيه. ولا بجسم واحد غير كروي والا لم يتحدد به الا جهة واحدة وهي القرب منه، بل بجسم واحد كروي ليتحدد بمحيطة غاية القرب، وبمركزه غاية البعد.

لا يقال؛ انما يكون المحيط كافياً ان لو كان كروياً وهو ممنوع.  
لانا نقول من الرأس، المحدد يجب كونه كروياً والا لم يتعين به الا جهة القرب. ثم ننتم  
الدليل المذكور.

#### (المسئلة الرابعة في حدود العالم)

وليس خارج العالم كرة أخرى، والا لزم الخلاء سواء كانت مماسة لمحدد او لم يكن،  
لقبول الفرجة فيما بينهما علي تقدير المماسية وما بينهما<sup>١٦٥</sup> علي<sup>١٦٦</sup> تقدير اللامماسية للزيادة  
والنقصان.

ولقائل ان يمنع لزوم الخلاء علي تقدير المماسية<sup>١٦٧</sup> لجواز ان يكون تلك الفرجة<sup>١٦٨</sup>  
مملوءة بجسم آخر. وكذلك علي تقدير اللامماسية<sup>١٦٩</sup>.

---

<sup>١٦٣</sup> د، زائد، بالطبع

<sup>١٦٤</sup> د، التحدد

<sup>١٦٥</sup> د، ناقص، علي تقدير المماسية وما بينهما

<sup>١٦٦</sup> د، وعلي

<sup>١٦٧</sup> د، زائد، واللامماسية

<sup>١٦٨</sup> د، زائد، وما بينهما

<sup>١٦٩</sup> د، ناقص، وكذلك علي تقدير اللامماسية

## المقالة الثانية

### في مباحث الحركة<sup>١٧٠</sup>

#### (المسئلة الاولى في تحقيق ماهية الحركة)

الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه. والا لكان كونه بالقوة، لا بالقوة<sup>١٧١</sup>، بل يكون بالفعل. اما من كل الوجوه او من بعضها. وكل ما بالقوة فحصوله بالفعل اما دفعة<sup>١٧٢</sup> او علي التدريج. والاول الكون والثاني الحركة. فالحركة هي الخروج من القوة الي الفعل علي التدريج، وهي ممكنة الحصول للجسم، فحصولها كمال له الا انها تفارق سائر الكمالات من حيث انه لا حقيقة لها الا التأدي الي الغير، فيكون لها الخاصيتان: احدهما انه لا بد هناك من امر ممكن الحصول ليكون التأدي تأديا اليه، والثانية ان ذلك التوجه ما دام كذلك فانه يبغي منه شيء بالقوة لان المتحرك انما يكون متحركا اذا لم يصل الي المقصود فالحركة متعلقة بان يقي منها شيء بالقوة وبان لا يكون المتأدي اليه حاصلا بالفعل. فالجسم اذا كان حاصلا في مكان وهو ممكن الحصول في مكان آخر له امكانان؛ امكان الحصول في ذلك المكان وامكان التوجه اليه، وهما كمالان، والتوجه مقدم علي الوصول والا لم يكن الوصول علي التدريج بل دفعة. فاذن التوجه كمال اول للشيء الذي بالقوة من جهة ما هو بالقوة.

لا يقال؛ لو كانت الحركة موجودة لاستحال ان لا يكون منقسمة والا لكانت المسافة التي تقطعها غير منقسمة فيلزم الجزء، وان يكون منقسمة والا لكان احد جزئها سابقا علي الآخر، فلا يكون الحركة الحاضرة حاضرة. لانا نقول قد مر جوابه في المقالة الاولى. والحركة المتصلة، من المبدأ الي المنتهى لا حصول لها في الاعيان بل في الازهان فقط، لان المتحرك له نسبة الي المكان الذي ادركه، واخري الي المكان الذي تركه. فاذا ارسمت هاتان النسبتان في الخيال حصل الشعور بامر ممتد من اول المسافة الي آخرها، والموجود في الخارج هو كون الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى، وذلك انما يتحقق اذا لم يكن للجسم استقرار في شيء من حدود المسافة، اذ لو استقر في حد ما لكان ذلك منتهي حركته فيكون حاصلا في المنتهى لا في الوسط بين المبدأ والمنتهى.

<sup>١٧٠</sup> الحركة هي كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة هذا هو الذي ذكره الحكيم ارسطاطاليس، وتقرره ان الحركة امر ممكن الحصول للجسم، والشيء اذا كان ممكنا لم صار موجودا فذلك الوجود كمال له فالحركة اذن من الكمالات لكنها تفارق سائر الكمالات من حيث انه لا حقيقة لها الا التأدي الي الغير، رازي، شرح عيون الحكمة، ص ٣٧. وتعريف افلاطون للحركة وهي عبارة عن الخروج عن المسارات، ومعناه كون الجسم بحيث لا يفرض له أن من الآتات، الا وحاله في ذلك الآن خلاف حاله ابل ذلك وبعده، وتعريف فيثاغورس وهو ان الحركة عبارة عن الغيرة، رازي، الشرح، ص ٣٩.

<sup>١٧١</sup> د، "ايضا بالقوة" مكان لا بالقوة

<sup>١٧٢</sup> د، ز، ا، د، واحدة

### (المسئلة الثانية في تشخص الحركة)

والحركة تشخص بوحدة الموضوع والزمن وما فيه. فالحركة الواحدة بالعدد هي التوسط بين مبدأ بالشخص ومنتهى بالشخص<sup>١٧٣</sup> لموضوع واحد بالشخص في زمان واحد.

### (المسئلة الثالثة في ان لكل متحرك محركا غيره)

ولكل متحرك محرك زائد علي جسميته. لانه لو تحرك لذاته لامتنع سكونه ولكان كل جسم متحركا، لاشتراك الاجسام في الجسمية ولانه حيثئذ ان كان له مطلوب وجب سكونه عند حصوله والا لكان متحركا الي كل الجهات او الي بعضها. والاول يوجب التوجه في حالة واحدة الي جهات مختلفة، والثاني الترجيع بلا مرجع.

والطبيعية وحدها لا يكفي في التحريك، لانها ثابتة فمقتضاها ثابت، بل لابد من انضمام امر اليها وذلك الامر استحال ان يكون حالة ملائمة، لان الجسم علي الحالة الملائمة لا يتحرك، والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع، بل حالة غير ملائمة توجب الطبيعة بشرط وجودها العود الي الحالة الطبيعية. وكذا الكلام في النفس بالنسبة الي الحركة الارادية. وذلك الامر ليس هو التصور الكلي لان نسبته الي الجزئيات واحدة فلا يقع به واحد دون آخر، بل امر آخر ينضم الي التصور الكلي ليحصل الفعل الجزئي.

### (المسئلة الرابعة في احكام ما منه، وما اليه)

ومبدأ الحركة ومنتهاها قد يتضادان بالذات، اما مع غاية الخلاف بينهما كالحركة من السواد الي البياض،<sup>١٧٤</sup> او لا مع الغاية كالحركة من الصغرة الي النيلة. وقد يتضادان بالعرض اما لاجل عرضين لازمين كالمركز والمحيط، فالهما لا يتضادان لذاتهما لكون كل واحد منهما نقطة بل لعرضين عرض احدهما للمركز وهو كونه غاية البعد من الفلك والآخر للمحيط وهو كونه غاية القرب منه. او غير لازمين كالحركة من جانب الي آخر، فان احدهما مبدأ والآخر منتهى. وكولهما كذلك ليس بالطبع بل بالاتفاق، وكما في الحركة المستديرة فان كل نقطة يفرض فيها فان الحركة منها حركة اليها، فهو مبدأ ومنتهى، لكن في آئين لا في آن واحد، فلكل النقطة واحدة بالعدد، واثنان بالاعتبار وذلك كاف في كولهما مبدأ ومنتهى.

ولمبدأ الحركة ومنتهاها ذات<sup>١٧٥</sup>، وعرض<sup>١٧٦</sup> لهما المبدأ ومنتهى. وهذان المعارضان ان اعتبرنا بالقياس الي الحركة كان قياس التضاييف، لان المبدأ مبدأ لذي المبدأ،

<sup>١٧٣</sup> د، نالقي، ومنتهى بالشخص

<sup>١٧٤</sup> د، ذاتان

<sup>١٧٥</sup> د، نالقي، وعرض

وبالعكس، وان اعتبر كل واحد منهما بالقياس الى الآخر كان قياس التضاد لا التضاييف، اذ ليس كل من عقل مبدء عقل منتهي.

#### (المسئلة الخامسة في الاجناس التي تقع فيها الحركة)

والحركة تقع في الكم والكيف والايين والوضع<sup>١٧٦</sup>. اما في الكم بالتخلخل<sup>١٧٧</sup> والتكاثف والنمو والذبول. اما التخلخل فهو ان يزداد مقدار الجسم من غير ان يزداد عليه شيء من خارج. والتكاثف عكسه كانتقال الماء من الجمود الى الذوبان وعكسه، كما يحص القارورة فتكسب علي الماء فيدخلها. وليس ذلك لحصول الخلاء فيها لاستحالته، بل لان الجسم الكائن فيها ازداد حجمه بالمص ثم يرد ويتكاثف بطبعه عند صعود الماء وهذه الحركة انما عرضت للجسم لتركبه من الهولي والصورة، فاذا استعدت الهولي للمقدار الكبير خلعت الصغير وليست الكبير، وبالعكس.

واما النمو فهو ان يزداد الجسم بسبب اتصال جسم آخر به علي وجه يكون الزيادة مداخلية في الاصل مدافعة اجزائه الي جميع الاقطار بنسبة طبيعية، كما يكون في سن الحدانة<sup>١٧٨</sup>. والذبول عكسه كما للمشايخ.

واما في الكيف فكانتقال الماء من البرودة الي الحرارة علي التدريج، وبالعكس، وكانتقال الجسم من البياض الي السواد علي التدريج. ويسمي هذه الحركة<sup>١٧٩</sup> استحالة. واما في الايين فكانالحركة من مكان الي آخر المسماة بالنقلة.

واما في الوضع فكحركة الكرة في مكافأ، فان بما يختلف نسبة كل واحد من اجزائها الي الامور الخارجة عنها علي التدريج.

واما الجوهر فلا يقع فيه حركة لانه اذ زالت الصورة الجوهرية عن نوع من الجسم انعدم ذلك النوع، فلايكون ذلك انتقالا. نعم المادة خلعت صورة وليست<sup>١٨٠</sup> أخرى. وذلك كون وفساد.

واما بقية المقولات فتابعة لمعروضاتها في وقوع الحركة و عدمه.

<sup>١٧٦</sup> د، والوضع والايين

<sup>١٧٧</sup> د، فكتخلخل

<sup>١٧٨</sup> د، الحدانة

<sup>١٧٩</sup> د، ناقص، الحركة

<sup>١٨٠</sup> د، زالد، صورة

### (المسئلة السادسة في وحدة الحركة)

والحركة اما واحدة بالشخص وهي انما يتحقق عند وحدة موضوعها لاستحالة قيام العرض<sup>٤٨١</sup> بمحلين، ووحدة زمانها لاستحالة اعادة المعدوم بعينها، و وحدة ما فيه، لانه يمكن ان يقطع متحرك مسافة ومع ذلك يستحيل، وينمو بحيث يكون ابتداء هذه الحركات وانتهائها واحدا. واما وحدة المتحرك فغير معتبرة لان محركا لو حرك جسما وقبل انقطاع تحريكه يوجد محرك آخر كانت الحركة واحدة. ووحدة المبدء غير كافية لان الجسمين قد يتحركان من البياض احدهما الي السواد والاخرى الي النيلية، وكذا وحدة المنتهى لان الوصول اليه قد يكون دفعة كانتقال الجسم من الغيرة الي السواد، وقد يكون علي التدريج كانتقاله من الحضرة الي النيلية) ثم الي السوادية وكذا وحدهما لان الانتقال من احدهما الي الآخر قد يكون بطرق مختلفة. نعم وحدهما لازمة لوحدة الامور الثلاثة.

واما واحدة بالنوع، وهي انما تتحقق عند وحدة ما فيه الحركة وما منه وما اليه.

واما واحدة بالجنس، وهي انما تتحقق باتحاد ما فيه الحركة.

### (المسئلة السابعة في السرعة والبطء)

وايضها الحركة اما سريعة<sup>٤٨٢</sup> تقطع مسافة اطول في الزمان المساوي او الاقصر، او مسافة مساوية في زمان أقل. وانما بطيئة، وتعرفها من المذكور في تعريف السريعة.

والبطء ليس لتخلخل السكنات والا لكانت نسبة السكنات المتخلخله بين حركات الفرس التي هي خمسة فراسخ في يوم واحد، الي حركاته، كنسبة فضل حركات الشمس في ذلك اليوم الي حركات الفرس. لكن فضل تلك الحركات ازيد من حركاته فسكنات الفرس ازيد من حركاته. مع انا لانفس بشيء من سكناته.

### (المسئلة الثامنة في تضاد الحركات)

وايضها الحركات قد تكون متضادة وهي الداخلة تحت جنس واحد كالتسود والتبيض، وتضادها ليس لتضاد المحركين لان حركة الحجر قسرا وحركة النار طبعيا غير متضادين، مع تضاد المحركين. ولا لتضاد الازمنة لكونها غير متضادة، وبتقدير تضادها فهي عارضة للحركات، وتضاد العارض لايجب تضاد المعروض للتضاد ما فيه، لان الصاعدة تضاد الهابطة مع وحدة الطريق. ولا للحصول في الاطراف والا لما كان بين الحركات الموجودة تضاد،

<sup>٤٨١</sup> د، زائد، الواحد

<sup>٤٨٢</sup> د، زائد، وهي التي

بل لتضاد ما منه و ما اليه، لالكولهما نقطتين بل لان احدهما مبدء والاخر منتهى والتوجه الي الاطراف.

#### (المسئلة التاسعة في الحركة المستقيمة والمستديرة)

وايضا الحركة اما مستقيمة واما مستديرة واما مركبة منهما كحركة العجلة. قال الشيخ<sup>١٨٣</sup> بين كل حركتين صاعدة وهابطة سكون، لان الميل الموصل الي ذلك الحد موجود حالة الوصول لوجوب وجود العلة عند وجود المعلول، والوصول آني والا لكان عند وصول الجسم الي احد جزئيه غير اصل، فلا يكون الوصول وصولا، فذلك الميل موجود في ذلك الآن. واللاوصول ايضا آني، فالميل الموجب ايضا موجودة في ذلك الآن ولا يجتمعان في آن واحد لامتناع ان يجتمع الميل الي الشيء مع الميل عنه في آن واحد، بل في آئين فيبينهما زمان يسكن فيه الجسم، والا لزم تنالي الآتات.

وفيه نظر لجواز ان يكون منقسما بالقوة لا بالفعل فلا يكون منقسما<sup>١٨٤</sup> فلا يكون له جزء يصل اليه الجسم.

ولان التالي انما يستلزم الجزء<sup>١٨٥</sup> ان لو كان الآن موجودا في الخارج وهو ممنوع. واحتج الامام عليه بان القوة القسرية غالبية في اول الامر علي الطبيعة وهي لا تزال تضعف بمصاكات الهواء المخروق وينتهي بالآخرة الي حد المعادلة وهناك يجب السكون ثم يضعف<sup>١٨٦</sup> القسرية ويستولي الطبيعة ويزل الحجر. لا يقال لو وجب السكون بينهما يلزم وقوف الحجر النازل علي تقدير ملاقاته الخردلة الصاعدة في الحالة التي يجب وقوف الخردلة.

لانا نقول، الخردلة ترجع بمصادمة الهواء المتحرك بتزول الحجر قبل وجوب وقوفها<sup>١٨٧</sup> فيكون الملاقاتة محالا. ويتقدير فرضها في تلك الحالة<sup>١٨٨</sup> يلزم وقوف الحجر وان كان محالا، لان المحال حاز ان يلزمه المحال.

<sup>١٨٣</sup> د، زائد، رضي الله عنه

<sup>١٨٤</sup> د، ناقص فلا يكون منقسما

<sup>١٨٥</sup> د، "يلزم" مكان، انما يستلزم الجزء

<sup>١٨٦</sup> د، زائد، القوة

<sup>١٨٧</sup> د، قبل وجوب وقوفها

<sup>١٨٨</sup> د، فانقص، في تلك الحالة

### (المسئلة العاشرة في الحركة الذاتية والعرضية)

وايضا الحركة قد يكون بالذات وهي التي تعرض للجسم بغير واسطة عروضها لغيره، فان كانت لقوة في غيره فهي التفسيرية والا فهي<sup>١٨٩</sup> الارادية ان كان لها شعورا، والطبيعية ان لم يكن.

وقد يكون بالعرض وهي التي تعرض له بواسطة عروضها لغيره كحركة الجالس في السفينة.

### (المسئلة الحادية عشر في السكون)

والسكون عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك. ويقابله الحركة عن المكان واليه. وقد يطلق السكون علي حصول الجسم في المكان اكثر من زمان واحد، وهو من مقولة الاين.

### (المسئلة الثانية عشر في الزمان)

والزمان موجود، لانا نعلم بالضرورة ان هاهنا وقتا هو حاضر وماضي وليس هو عديميا لقبول الزيادة والنقصان، ضرورة ان زمان الحركة الي نصفها اقل من زمانها الي آخرها، ولانه اذا تحرك جسمان في مسافة علي مقدار من السرعة لكن ابتداء احدهما بعد الآخر وتركها معا، فان زمان الثانية اقل من زمان الاولى ولا شيء من العدم كذلك.

لا يقال؛ لو كان الزمان موجودا فان كان مستقرا كان<sup>١٩٠</sup> الموجود في زمان الطوفان موجودا في الحال، وان كان متقصيا كان بعض اجزائه قبل البعض قبلية لايجماعه، والقبلية التي لا تجامع الشيء زمانية، فللزمان زمان آخر.

لانا نقول؛ لانسلم، وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن القبل زمانا، اما اذا كان زمانا فلا<sup>١٩١</sup>، فاللازم منه<sup>١٩٢</sup> ان يكون قبل كل زمان زمان لالي لهاية. لا يقال؛ الزمان واجب لذاته، لانه لو فرض عدمه لكان فرض<sup>١٩٣</sup> عدمه بعد وجوده بعدي لايجماعه، فيكون زمانية فيبعد عدم الزمان زمان آخر.

<sup>١٨٩</sup> د، ناقص، فهي

<sup>١٩٠</sup> د، لكان

<sup>١٩١</sup> د، ناقص، فلا

<sup>١٩٢</sup> د، ناقص، منه

<sup>١٩٣</sup> د، ناقص، فرض



لانا نقول؛ استلزام فرض عدمه المحال ممنوع، بل المستلزم اياه فرض عدمه بعد وجوده، وما هذا شأنه لا يجب ان يكون واجبا لذاته، بل مستحيل الانقطاع. هكذا ذكره الاستاد<sup>٩٩</sup>.

وفيه نظراً؛ لانه لما سلم الصغري والكبرى لزم بالضرورة استلزام فرض عدمه المحال. والاولي ان يقال: لانسلم ان فرض عدمه بعد وجوده بعدية زمانية، فان البعد والقبل لو كان هو الزمان او عدمه لا يلزم ان يكون البعدية والقبلية زمانين. نعم لو كان غيرهما لزم ذلك. وهو مقدار الحركة لانه لقبول الزيادة والنقصان<sup>٩٩</sup> كم، وليس منفصلاً والا لتركب من الوحدات غير المنقسمة. وهو مطابق للحركة المطابقة للمسافة، فالمسافة مركبة من اجزاء لايتجزى، بل مقداراً<sup>٩٩</sup>. وليس قار الذات والا لكان الموجود في الامس موجوداً في الحال. وليس مقداراً لهيئة قارة، لان مقدار القار قار فهو مقدار لهيئة غير قارة وهيئة غير القارة هي الحركة.

ولا بداية لها<sup>٩٩</sup> والا لكان عدمه قبل وجوده قبيلة لايجامعه وهي الزمانية. فقبل كل زمان زمان ولا نهاية لها، لهذا بعينه، وفيه المنع المذكور.

فهو دائم الوجود على سبيل الانقضاء والتجدد. ولا بد من حركة حافظة، وهي ليست عنصرية لانها منقطعة، بل فلكية. وهي اسرع الحركات، لانها تقدر جميع الحركات. ولا شيء من غير الاسرع كذلك. فاذا الحركة اليومية التي بها تتحرك جميع الاجرام السماوية. واما الآن فهو نهاية الماضي وبداية المستقبل. ولا وجود له في الخارج، والا لكان له في الحركة جزء لايتجزى. وقد يقال الآن على الزمان الحاضر. وهو بهذه التفسير قابل للانقسام.

#### (المسئلة الثالثة عشر في الميل)

ونجد في الزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسراً، مدافعة صاعدة. وفي الثقيل المسكن في الجو قسراً، مدافعة هابطة مغايرة للحركة، وهي الميل. وهي طبيعي كما في الحجر المنحدر، وقسري كما في الحجر المرمي الى فوق، ونفساني كما يعتمد الانسان على غيره.

<sup>٩٩</sup> هذا اشكال اوردته الشيخ ابو علي بن سينا عن بعض القدماء وذكر انه ذهب الى ان الزمان واجب الوجود لذاته بهذا الدليل وتقريره: ان الزمان واجب الوجود لذاته، لانه لو فرض معدوما لاستلزم المحال، وكلما كان فرض عدمه مستلزماً للمحال كان واجباً لذاته. حلي، ابنناح، ص. ٢٩٨.

<sup>٩٩</sup> د، زائد، لانه

<sup>٩٩</sup> د، مقدار

<sup>٩٩</sup> د، له

ولا ميل في الجسم وهو في حيزه الطبيعي، والا لكان منه او اليه، والاول باطل، لاستحالة ان يكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع، وكذا الثاني، لامتناع تحصيل الحاصل.

ولا يجتمع الميل الطبيعي مع القسري لاستحالة المدافعة الي الشيء مع المدافعة عنه.

ويجوز اجتماع مبدئيهما والا لما كان<sup>١١٨</sup> حركة الحجرين المختلفي الصغر والكبر المرميين من يد واحدة في مسافة واحدة بقوة واحدة، مختلفتين في السرعة والبطء، لانه حيثل لا يكون في الكبير ميل مقاوم ازيد مما في الصغير، واللازم باطل واجتماعهما ايضا الي جهة واحدة، لانا اذا دفعنا الحجر الي اسفل بقوة شديدة كانت حركته اسرع مما اذا تحرك وحده بطبعه.

وما لا ميل فيه لا بالقوة ولا بالفعل<sup>١١٩</sup>، استحال ان يتحرك قسرا<sup>١٢٠</sup>، والا لوقعت حركته في المسافة في زمان فيفرض جسما آخر ذا ميل يتحرك في تلك المسافة بعين تلك القوة. فزمان حركته اطول من زمان حركة عديم الميل، لامتناع ان يكون الحركة مع العائق كهي، لامعه، فبينهما نسبة مخصوصة. فنفرض جسما آخر<sup>١٢١</sup> نسبة ميله الي الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الي زمان ذي الميل الاول، فبقدر انتقاص ميله عن الميل الاول ينتقص زمان حركته عن زمان حركة ذي الميل الاول. فزمان حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل المتساويان<sup>١٢٢</sup>.

وفيه نظير، لان ذلك انما يلزم ان لو كان استحقاق الحركة الزمان بسبب ما في المتحرك من الميل، وذلك ممنوع فالهما<sup>١٢٣</sup> تستحق قدرا من الزمان وهو محفوظ في الاحوال كلها، والذي يزيد وينقص هو الذي يستحقه بسبب الميل. سلمنا، لكن الحال انما لزم مما ذكرتم من المجموع، ولا يلزم من استحالاته استحالة حركة الجسم الذي لا ميل فيه.

<sup>١١٨</sup> د، كانت

<sup>١١٩</sup> د، ناقص، لا بالقوة ولا بالفعل

<sup>١٢٠</sup> د، ناقص، قسرا

<sup>١٢١</sup> د، زائد، يتحرك في تلك المسافة

<sup>١٢٢</sup> هذا هو الدليل المشهور بين الحكماء في اثبات الميل، حلي، البشاح، ص ٣٠٦.

<sup>١٢٣</sup> د، لا

## المقالة الثالثة في احكام الافلاك

(المسئلة الاولى في ان المحدد للجهاز بسيط لا يقبل للحركة المستقيمة)  
المحدد ليس قابلا للحركة المستقيمة ولا مركبا من مختلفات الطبائع، والا لا يمكن  
انتقاله من جهة الى اخرى، او عود بساطله الى احيازها الطبيعية، وكيف كان فالجهاز متحدة  
قبله فهو بسيط.

### (المسئلة الثانية في شكله)

وشكله كروي، لان الشكل الطبيعي للبسيط الكرة.

### (المسئلة الثالثة فيما يمكن اتصاله به وما لا يمكن)

ولا يقبل الخرق<sup>٣٠٤</sup> ولا الاتيآم<sup>٣٠٥</sup> فيعرض ما ذكرناه<sup>٣٠٦</sup>.

ولا الكون والفساد<sup>٣٠٧</sup>، والا فالصورة الكائنة ان طلبت غير ذلك الحيز ففيها ميل  
مستقيم، وان طلبت ذلك الحيز فالفاصلة تطلب غيره فالجهاز متحدة قبله<sup>٣٠٨</sup>.  
وقابل للحركة المستديرة اذ ليس<sup>٣٠٩</sup> له وضع، والا لكائنات اجزائه مختلفة في الطبيعة<sup>٣١٠</sup>  
لاختلافها في اللوازم حيثئذ.

ومتحرك بالاستدارة، والا لكان تخصيصه بوضع دون آخر تخصيصا بلا تخصص.  
وليس برطب ولا يابس، والا لقبول الاشكال بسهولة او بعسر، فهو قابل للخرق  
والاتيآم.

ولا حار ولا بارد، والا لكان خفيفا او ثقيلًا ففيه ميل صاعد او هابط، فيكون قابلا  
للحركة المستقيمة.

---

<sup>٣٠٤</sup> لانه لما البتوا كون المحدد لا يقبل الحركة المستقيمة استتجوا منه هذه، لانه لو جاز التفرق على اجزائه والعود اليه،  
والتفرق لما يكون بحركة مستقيمة فيكون قابلا للحركة المستقيمة وقد بينوا امتناعه، حلي، ايضاح، ص ٣١١.

<sup>٣٠٥</sup> د، زائد، والا لكائنات اجزائه قابلة للتفرق والاتيآم

<sup>٣٠٦</sup> د، زائد، من ان الجهات متحددة قبله

<sup>٣٠٧</sup> الكون والفساد يطلقان على خلق الجسم صورة نوعية وليس اعري، ويطلقان على الوجود والمعدم للجسم، حلي،

ايضاح، ص ٣١٢.

<sup>٣٠٨</sup> د، قبل

<sup>٣٠٩</sup> د، زائد، ييب

<sup>٣١٠</sup> د، بالطبع

## (المسئلة الرابعة في احكام الافلاك)

### (احكام هيئة الافلاك الشمس)

وكل ما يتحرك بالذات من الاجرام السماوية فله قوة جسمانية هي مبدء قريب للتحريك، لان حركة الفلك ارادية لما مر. وكل ما يصدر عنه الحركة الجزئية بالارادة يرتسم فيه الصغير والكبير<sup>١١</sup>، ولا شيء من المجرّدات كذلك، فلكل واحد منها مبدء حركة مستديرة، فلا يكون في شيء منها مبدء حركة مستقيمة لامتناع اقتضاء الطبيعة ميلين متضادين، فلا يكون مركبا.

وشكله كروي، ولا يقبل الكون والفساد، ولا الخرق ولا الالتئام، وليس برطب ولا يابس ولا حار ولا بارد، وكل ذلك لما مر. وفيه نظر، لان بعض تلك الادلة لا يتمشي في غير المحدد.

والجسم الذي يتحرك ويحرك جميع ما في السماء من المشرق الى المغرب في اليوم بليته دورة واحدة يسمى الفلك الاعظم<sup>١٢</sup>، وحركته الحركة الاولى، ومنطقته<sup>١٣</sup> معدل النهار<sup>١٤</sup>، وقطباه قطبي العالم.

ونجد الشمس في المواضع التي لجميع الكواكب فيها طلوع تارة<sup>١٥</sup> بسمت الرأس وتارة في الشمال واخرى في الجنوب مع لزوم معدل النهار السمت. فعلم ان لها ميلا عن معدل النهار<sup>١٦</sup>. واذا فارقت الثوابت و<sup>١٧</sup> مالت الى المشرق علم ان حركتها مغربية، والدائرة التي يتحرك الشمس في موازاتها على سطح الفلك الاعظم، يسمى فلك البروج، ويقطع معدل النهار على نقطتين احديهما، وهي التي اذا فارقتها حصلت في الشمال، يسمى الاعتدال الربيعي،

<sup>١١</sup> ... لارتسام الالسانة الصغيرة والكبيرة فيها، حلي، ايضاح، ص ٣١٥.

<sup>١٢</sup> الفلك الحاروي لجميع الافلاك يسمى الفلك الاعظم والفلك الاطلس لخلوه عن كوكب، وذلك معدل النهار لاشتماله على دائرته ويتحرك من المشرق والمغرب ويسمى هذه الحركة الحركة الى خلاف الترابي، حلي، ايضاح، ص ٣١٦.

<sup>١٣</sup> منطقته هو اعظم الدوائر المفروضة بين القطبين، حلي ايضاح، ص ٣١٦.

<sup>١٤</sup> وتحتيق ذلك: ان الكرة اذا تحركت فانه يحصل لها بواسطة الحركة قطبان، وهما نقطتان لا يتحركان ويحصل بينهما خط مستقيم هو المحور، وهو القطر الذي يمر بالمركز وينتهي الى نقطتين هما القطبان. ومتقطعة وهي اعظم الدوائر المفروضة في الكرة، ويستوهم قاطعة للكرة ويمر بمركز الكرة ويقسمها بقسمين متساويين ويعدعا عن القطبين واحد، وهي قائمة على محور الكرة وقطباها قطبا الكرة. وانما سميت هذه للمنطقة معدل النهار لانها تقاطع منطقة فلك البروج على نقطتين. وحركة الشمس على فلك البروج دائما فاذا وصلت الى هتين النقطتين اعتدل الليل والنهار، فلهذا سميت هذه الدائرة معدل النهار.

حلي، ايضاح، ص ٣١٧،

<sup>١٥</sup> د، زائد، مارة

<sup>١٦</sup> د، نالض، فعلم ان لها ميلا عن معدل النهار

<sup>١٧</sup> د، نالض، و

والاخرى وهي التي اذا جاوزتها حصلت في الجنوب، الاعتدال الخريفي، ومنتصف ما بينهما في الشمال الانقلاب الصيفي<sup>٥١٨</sup>، وفي الجنوب الانقلاب الشتوي<sup>٥١٩</sup>.

فاذا قسم ما بين كل نقطتين ثلاثة اقسام متساوية، وتوهم ست دوائر عظام، مارة احديهما بنقطتي الاعتدالين والاخرى بالانقلابين والاربع الباقية بالنقط الاربع التي فيما بين الانقلاب الصيفي والاعتدالين ومقابلتهما، تتقاطع كلها علي قطبي فلك البروج. وينقسم الفلك الاعظم باثني عشر قسما، كل قسم منها يسمى برجاً.

والدائرة الفاصلة بين الظاهر من الفلك والخفي منه يسمى الأفق. والدائرة التي يحدث علي وجه الارض من توهمنا معدل النهار قاطعة للعالم موازية اياها يقال له خط الاستواء وآفاقه آفاق الفلك المستقيم، ويقطع معدل النهار والدوائر الموازية لها بنصفين، فيكون زمان مكث الشمس فوق الارض مساوياً لزمان مكثها تحتها. والليل والنهار ابدأ<sup>٥٢٠</sup> متساويين، وآفاق المواضع التي فيما بين معدل النهار وقطبي العالم لا يكون اقطارها علي محيط معدل النهار واحد قطبي معدل النهار مرتفع عن الأفق والاخر منخفض عنه وتقطع الدوائر الموازية لمعدل النهار بمختلفين، فالقوس الظاهر فوق الارض في الجانب المرتفع فيه القطب، اعظم من الخفية تحتها<sup>٥٢١</sup>، وفي الجانب الاخر بالعكس.

واذا<sup>٥٢٢</sup> كانت الشمس في البروج الواقعة في الجانب المرتفع فيه القطب، فان النهار اطول من الليل<sup>٥٢٣</sup>، وبالعكس اذا كانت في البروج الواقعة في الجانب الاخر<sup>٥٢٤</sup>، وينتهي الشمس في المواضع التي فيما بين معدل النهار وتلك البروج الي سمت الرأس في كل دورة دفعتين، لان بعد سمت الرأس<sup>٥٢٥</sup> عن معدل النهار اقل من الميل الاعظم الذي هو غاية بعد الشمس عن معدل النهار، فالمدار المار بسمت رؤسهم تقطع فلك البروج علي نقطتين، ولاينتهي الي سمت رؤس المواضع المسامطة لنقطة الانقلاب الصيفي الا دفعة، وفيما جاوز ذلك لاينتهي الي سمت رؤسهم. وفي المواضع التي مدار الانقلاب الصيفي الدائرة الابدية الظهور ليس للشمس

<sup>٥١٨</sup> انقلاب الصيفي وهي التي اذا وصلت الشمس اليها انتقل الزمان من الربيع الي الصيف، حلي، ابضاح، ص ٣١٨.

<sup>٥١٩</sup> انقلاب الشتوي وهي التي اذا وصلت الشمس اليها انتقل الزمان من الخريف الي الشتاء. حلي، ابضاح، ص ٣١٨.

<sup>٥٢٠</sup> د، زاهدا

<sup>٥٢١</sup> د، "منها" مكان تحتها

<sup>٥٢٢</sup> د، فاذا

<sup>٥٢٣</sup> د، "في البروج الشمالي كان النهار اطول من الليل" مكان في البروج الواقعة في الجنوب المرتفع فيه القطب فان النهار اطول

من الليل

<sup>٥٢٤</sup> د، "اذا كانت في البروج الجنوبي" مكان اذا كانت في البروج الواقعة في الجانب الاخر

<sup>٥٢٥</sup> د، الرؤوس

فيها غروب وهي في الانقلاب الصيفي، بل يبقى في الدورة الكاملة فوق الارض، وفي المواضع التي ينطبق فيها قطب فلك البروج على سمت الرأس ينطبق دائرة البروج على الافق. فاذا مال القطب نحو المغرب ارتفع النصف الشرقي من فلك البروج دفعة عن الافق وانخفض النصف المقابل له دفعة. وفي المواضع التي ينطبق فيها معدل النهار على الافق ينطبق قطب العالم على سمت الرأس ويصير محور العالم قائما على الافق ويدور<sup>٢٦</sup> الكرة حوله دورة رجوية ويبقى النصف من الفلك ظاهرا ابدا والنصف خفيا. ويكون السنة كلها يوما وليلة.

ولو كانت حركة الشمس عند محيط فلك مركزه مركز العالم لما اختلف آثار شعاعها بحسب اختلاف النواحي لان بعدها عن جميع النواحي وعن سمت الرأس يكون بعدا واحدا حيثئذ، والثاني كاذب بالمشاهدة، فهي اذا على محيط فلك خارج المركز، شامل للارض او على محيط فلك صغير غير شامل للارض، مركز في فلك موافق المركز، فيقرب في احدي الناحيتين من الارض ويبعد في الاخرى.

#### (احكام هيئة الفلك القمر)

واما القمر فلما كان يسرع بالنسبة الى جميع اجزاء فلك البروج تارة ويبطئ أخرى، دل على ان حركته على فلك صغير غير شامل للارض، حتي اذا كان على احد جانبيه يري اسرع وعلى الاخرى<sup>٢٧</sup> ابطء، وهذا الفلك ليس مركزا في فلك موافق المركز والا لما ازدادت سرعته اذا كان سريع السير في تربيع الشمس. اذ التدوير في هذا<sup>٢٨</sup> الموضع حيثئذ لا يكون اقرب الى الارض، بل هو على فلك خارج المركز، وفي التربيع على حضيزه، فوج خارج<sup>٢٩</sup> المركز في مقابلته، ولما كان في كل واحد من التربيعين في الحضيز وفي الاجتماعات والاستقبالات في الاوج، دل على ان الاوج متحرك على خلاف التوالي<sup>٣٠</sup>. ولما ثبت ان الاوج متحرك الى خلاف التوالي دل على ان له<sup>٣١</sup> فلكا آخر يحرك الاوج الى خلاف حركته حتي اذا وصل فلك التدوير الى التربيع يصل الاوج من الجانب الاخر الى مقابلته فيجتمعان عند مقابلتهما لوسط الشمس. واذا وصل فلك التدوير الى التربيع الاخر يصل الاوج الى مقابلته فيجتمعان ايضا، فالمركز والاوج يجتمعان في كل دورة دفعتين ويتقابلان دفعتين. والشمس ابدا متوسطة

<sup>٢٦</sup> د، فيدور

<sup>٢٧</sup> د، الآخر

<sup>٢٨</sup> د، ناقص، هذا

<sup>٢٩</sup> د، الخارج

<sup>٣٠</sup> د، ناقص، وفي الاجتماعات وفي الاستقبالات في الاوج دل على ان الاوج متحرك على خلاف التوالي

<sup>٣١</sup> د، ناقص له

بينهما، والفلك المحرك للآوج يقال له الفلك المائل، ومنطقته ليست في سطح فلك البروج، لميلان القمر عن فلك البروج تارة إلى الشمال وأخرى إلى الجنوب، والا لانخسف في كل استقبال لكونه مقابلاً للشمس حيثل وكون الأرض متوسطة بينهما، بل قاطعة إياه على نقطتين يسمى أحديهما بالرأس وهي التي إذا جاوزها حصل في الشمال والأخرى بالذنب وهما يتحركان إلى المغرب لأنه إذا حصل كسوفان كليان في نقطة الرأس أحدهما بعد الآخر، وجد موضع الثاني متأخراً عن الأول، والفلك المحرك لهاتين النقطتين يقال له فلك الجواهر.

والقمر جرمه كمد نوره مستفاد من الشمس والا لما اختلف هيات النور فيه بحسب قربه وبعدهمها، فإذا سامت الشمس كان وجهه المضيء، مضياً بما، مقابلاً لها والأخرى البينا فلانري نوره. وإذا بعد عنها بقدر مسيره اليومي، نري منه هلالاً، ويزداد نوره كل يوم إلى ان يحصل في المقابلة فنراه تام النور. وإذا انصرف عن المقابلة انتقص نوره عن تلك النسبة إلى ان ينمحق عند الاجتماع وهو المالحق<sup>٣٢</sup>. وإذا كان<sup>٣٣</sup> في إحدى نقطتي الرأس أو الذنب أو قريباً منهما توسطت الأرض بينه وبين الشمس.

وجرم الأرض اقل من جرم الشمس والا لانخسف القمر في كل<sup>٣٤</sup> استقبال، فيقع ظلها على شكل مخروطي لكونها مستديرة. فان لم يكن للقمر عرض وقع في مخروط الظل وينخسف كله، وان كان عرضه بمقدار مجموع نصف قطري الظل والقمر فانه يماس المخروط ولا ينخسف شيء منه البتة وان كان اقل من ذلك انخسف بعضه. وعند الاجتماع بالشمس ان لم يكن له عرض كسف الشمس بمقدار صفحته، والا فان كان اقل من مجموع نصف قطري الشمس والقمر كسف بعضها، وان كان اكثر لم يكسفها. وزعم ابن الهيثم<sup>٣٥</sup>: ان القمر كرة نصفها مضيء ونصفها مظلم، ويتحرك على نفسها<sup>٣٦</sup>، فإذا مال<sup>٣٧</sup> النصف المضيء البينا نراه هلالاً، ويتحرك بحيث يصير النصف المضيء كله البينا عند المقابلة، وعلى هذا دائماً. وهو ضعيف والا لما انخسف في شيء من الاستقبالات اصلاً.

<sup>٣٢</sup> د، ناقص، وهو المالحق

<sup>٣٣</sup> د، زائد، القمر

<sup>٣٤</sup> د، ناقص، كل

<sup>٣٥</sup> ابن علي محمد بن الحسن بن هيثم البصري، حلي، ايضاح، ص ٣٣١.

<sup>٣٦</sup> د، نصفها

<sup>٣٧</sup> د، ناقص، مال

### (احكام هيئة الكواكب البالية)

ونجد كل واحد من الكواكب الخمسة الباقية، يعرض لها الرجوع والبطء والسرعة في جميع اجزاء فلك البروج. واذا قارن كوكبا من الثوابت حالة الاستقامة، ثم فارقه فانه يحيل الي المشرق. فدل علي انه في فلك صغير غير شامل للارض يحمله فلك شامل متحرك من المغرب<sup>٣٨</sup> الي المشرق. ونجد كل واحد من الزهرة وعطارد اذا بعد عن الشمس نحو المشرق تتزايد سيره يسيرا يسيرا الي ان ينتهي الي حد ما، ثم تأخذ في الانتقاص الي ان يرجع ويقارن الشمس في وسط المرجع، ويبعد عنها نحو المغرب ويتزايد بعده الي حد ما، ثم يأخذ في الانتقاص الي ان يستقيم، ثم يقارنها الي وسط الاستقامة ويبعد عنها نحو المشرق. فدل علي ان مركز التدوير هذين يسامت مركز الشمس، بخلاف الثلاثة الباقية فان رجوعها في مقابلة الشمس. ثم وجد غاية بعدها عن الشمس صباحا ومساء مختلفة القدر في اجزاء فلك البروج. فعلم ان فلك التدوير لها<sup>٣٩</sup> يقرب من الارض تارة ويبعد اخري، وان مركزه علي محيط فلك خارج المركز. وقد وجد بعد عطارد عن الشمس في الجوزاء والجدي اعظم مما كان في غيرها. فعلم ان مركز التدوير في هذين الموضعين اقرب الي الارض، ويلزم ان يكون الاوج متحركا الي المغرب لانه متى سار مركز التدوير من اول الحمل الي اول الجدي، حصل في الحضيض مكان<sup>٤٠</sup> الاوج في آخر الجوزاء، فيكون بعد شمس<sup>٤١</sup> المركز من اول الحمل الي اول الجدي<sup>٤٢</sup> الي التوالي اكثر من بعد اول الحمل الي الاوج، ومتى سار مركز التدوير الي<sup>٤٣</sup> آخر الجوزاء حصل في الحضيض، فيكون الاوج في اول الجدي، فبعد المركز من اول الحمل الي التوالي اقل مما بين اول الحمل والاوج الي التوالي، فلو كانت حركة الاوج الي التوالي لكانت اسرع من حركة المركز تارة وابطأ اخري، وانه محال. واذا كان كذلك فمتى سار المركز من اول الحمل الي آخر الجوزاء، انتقل الاوج من اول الحمل الي الجدي علي خلاف التوالي، واذا انتقل مركز التدوير الي اول الجدي، انتقل الاوج الي آخر الجوزاء علي خلاف التوالي. فحصل اجتماعهما في الحمل والميزان ومقابلتهما في اول الجدي وآخر الجوزاء. والفلك المحرك له الي خلاف التوالي، يقال له المدير. ثم

<sup>٣٨</sup> د، ناقص، من المغرب

<sup>٣٩</sup> د، ناقص، لها

<sup>٤٠</sup> د، فكان

<sup>٤١</sup> د، ناقص، شمس

<sup>٤٢</sup> د، ناقص، الي اول الجدي

<sup>٤٣</sup> د، في



وجد البعد الصباحي والمساءلي في الحمل اعظم مما كان في الميزان، فعلم ان مركز المدير خارج عن مركز العالم.

ولما كان القمر يكسف عطارد، وعطارد الزهرة، والزهرة المريخ، والمريخ المشتري، والمشتري زحل، وزحل الثوابت، علم ان فلك الكاسف تحت فلك المنكسف، ولما وجدت الزهرة في بعض اجتماعاتها بالشمس كأنها شامة علي وجهها دون المريخ. علم ان فلك الشمس فوق فلك الزهرة وتحت فلك المريخ<sup>٥٤٤</sup>.

هكذا قاله الشيخ<sup>٥٤٥</sup>. ورأيت بعض المهندسي<sup>٥٤٦</sup> أن ينكر ذلك، ويعتقد ان فلك الزهرة فوق فلك الشمس. ولما وجد للشمس بعد مخصوص عن بعض الثوابت حين كانت في الاعتدال الربيعي، ثم بعد الدهور الطويلة وجدت علي بعد أكثر من ذلك، فدل علي ان الثوابت تتحرك الي المشرق. وقد وجد ايضا مواضع الاوجات مائلة الي المشرق بمقدار حركة الثوابت. علم انما تتحرك بحركة فلك الثوابت. اما لان لكل كوكب فلكا يحرك اوجه بحركة مساوية لحركة الثوابت، او لان كرة واحدة تماس سطحها الاعلي مقعر الفلك الاعظم وادناها محدب فلك الجوزهر وافلاك الكواكب في نحتها<sup>٥٤٧</sup>، ويتحرك جميعها مع الثوابت الي المشرق وهي تتحرك بحركة الفلم الاعظم الي المغرب.

#### المقالة الرابعة

#### في احكام الارض<sup>٥٤٨</sup>

وفيها خمسة مباحث.

(البحث الاول في العناصر

(المسئلة الاولى في الارض)

الارض ليست مستقيمة في طول المشرق والمغرب<sup>٥٤٩</sup>، والا كان طلوع الشمس علي جميع المساكن وغروبها عندها دفعة، والتالي باطل<sup>٥٥٠</sup> لانا لما اعتبرنا خسوفا بعينه لم نجده في

---

<sup>٥٤٤</sup> د، ناقص، تحت فلك المريخ

<sup>٥٤٥</sup> د، زائد، رضي الله عنه

<sup>٥٤٦</sup> وهو الامام العالم المحقق مؤيد الملّة والدين الرضوي صاحب الميعة، وقطب الدين شيرازي في كتابه "التحفة الشاهية" ميرك

بخاري وحلي، ابنناح، ص ٣٣٧.

<sup>٥٤٧</sup> د، في نحتها

<sup>٥٤٨</sup> د، ناقص، في احكام الارض

البلاد الشرقية والغربية في وقت واحد من الليل. ولا مقعرة والا لكان طلوعها على اهل المغرب قبل طلوعها على اهل المشرق، بل محدبة. واما في الشمال والجنوب فلانما لو كانت مسطحة لما ازداد للسالك الي الشمال ارتفاع القطب الشمالي ولا انعطاط الجنوبي، ولو كان كذلك لما ظهرت له كواكب كانت خفية عنه في الشمال ولا خفيت عنه كواكب كانت ظاهرة في الجنوب، ولو كانت مقعرة لكان التوغل في الشمال يوجب خفاء القطب الشمالي والكواكب القريبة منه، والتوغل في الجنوب يوجب خفاء القطب الجنوبي<sup>٥٥١</sup> والكواكب القريبة منه، بل محدبة. واما فيما بينهما فلحصول كل واحد مما ذكرنا للسائر في تلك الجهة<sup>٥٥٢</sup>. وفي ظاهرها تضاريس بسبب الجبال والوهاد بمقولة خشونات يكون في ظاهر بعض الاكر الصغار. فذلك التضاريس لا يبطل كرية الظاهر من الارض<sup>٥٥٣</sup>.

ووضعها في فلك<sup>٥٥٤</sup> الاعظم لوجداننا الكواكب في جميع النواحي علي قدر واحد، وليس لها عند الفلك قدر يعتد به، لانا نجد ستة بروج ظاهرة وستة خفية ابدا. ومنهم من زعم انما تتحرك الي المشرق وظهور<sup>٥٥٥</sup> الكواكب في المشرق وخفائها في المغرب لذلك لا لحركة الفلك الاعظم، فهو<sup>٥٥٦</sup> ساكن، وهو باطل لانه لو كان كذلك لما كان الطائر الذي حركته الي جهة حركتها<sup>٥٥٧</sup> يلحقها<sup>٥٥٨</sup> لكون حركة الارض اسرع من حركته لعودها الي الموضع الاول في اليوم بليته. لان الملازمة ممنوعة، لجواز ان الهواء المتصل بالارض يشايعها في حركتها<sup>٥٥٩</sup>، بل لكونها ذات ميل مستقيم فيمتنع ان يتحرك علي الاستدارة.

<sup>٥٥٩</sup> ذكر علماء الهيئة ان الارض مستديرة الشكل، وكذا ذكر الطبيعيون فهي من المساق المشتركة بين العلمين. اما الطبيعيون فدليلهم ظاهرة لانها بسيطة وشكل البسيط الكرة، واما الرياضيون فقد استدلوا علي استدلالها كما قاله المعنف في المتن. حلي، ابضاح، ص ٣٤١.

<sup>٥٥١</sup> د، كاذب

<sup>٥٥٢</sup> د، ناقص التوغل في الجنوب يوجب خفاء القطب الجنوبي

<sup>٥٥٣</sup> وفي حاشية السفلية للايضاح يوجد هذه العبارة زائدة في بعض النسخ، "وذئ التحذب علي شكل الكرة لانا نجد التفاوت في اوقات الخسوفات وفي عروض البلدان علي حسب تفاوت اجزاء الدائرة". حلي، ابضاح، ص ٣٤٠.

<sup>٥٥٤</sup> د، ناقص، فذلك التضاريس لا يبطل كرية الظاهر من الارض

<sup>٥٥٥</sup> د، في وسط

<sup>٥٥٦</sup> د، فظهور

<sup>٥٥٧</sup> د، فانه

<sup>٥٥٨</sup> د، ناقص، الذي حركته الي جهة حركتها

<sup>٥٥٩</sup> د، زائد، الي البلاد الشرقية

<sup>٥٥٩</sup> د، زائد، كما يشايع الاثير الحركة

وهي باردة بالحس يابسة، لان اليوسة وهي<sup>٥٦٠</sup> الكيفية التي يصير الجسم قابلا للاشكال وتركها بعسر والارض كذلك.

#### (المسئلة الثانية في احكام الماء)

واما الماء فشكله كري، والا لما ظهر لراكب البحر اذا قرب من جبل اعلاه قبل اسفله. ولانا اذا رمينا الماء الي فوق قسرا وعاد الي طبعه ونزل، نراه كرياً وليس ذلك قسرا<sup>٥٦١</sup>، لزوال القاسر، فهو اذن طبيعي.

وهو بارد بالحس ورطب، لان الرطوبة كيفية بما يصير الجسم قابلا للاشكال وتركها بسهولة، والماء كذلك. ومقتضي طبيعته الجمود لاقتضائها البرد المقتضي للجمود، لكن الشمس اذا قربت من سمت الرأس سخنت فلك الارض والهواء المجاور لها، يعرض لها الميعان لذلك، واذا بعدت عن سمت عاد الي طبعه.

#### (المسئلة الثالثة في احكام النار)

واما النار فالذي يدل علي وجودها احتراق الادخنة الصاعدة الي قرب الفلك. وهي بسيط لاحالة ما يجاورها الي طبعها، فشكلها كري. وحارة بالحس ويابسة لانائتها الرطوبة عن المادة. ولايتوهم كونها رطبة لقبولها للاشكال وتركها بسهولة، لان ذلك في النار التي عندنا لا في البسيطة.

#### (المسئلة الرابعة في احكام الهواء)

واما الهواء فسطحه المحدث صحيح الاستدارة لكونها مماسا لمقعر النار، دون مقعره، لما في ظاهرها الارض من الجبال والوهاد. وهو حار لاقتضائه الحركة عن الوسط، ورطب لاتصافه برسم الرطوبة.

#### (المسئلة الخامسة في باقي احكام العناصر)

والنار يتحرك بحركة الفلك والا لما تحرك الشهب<sup>٥٦٢</sup> وذوات الاذنان نحو المغرب. والبسائط العنصرية تنحصر في اربعة، لان السيط اذا تحرك عن الوسط فهو الخفيف المطلق ان طلب نفس المحيط، والا فهو الخفيف المضاف وان تحرك الي الوسط فهو الثقيل المطلق، وان طلب نفس المركز. والا فهو الثقيل المضاف.

والكيفيات الاربع اعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليوسة زائدة علي صور<sup>٥٦٣</sup> الطبيعة لقبولها الاشتداد<sup>٥٦٤</sup> والتقصص وامتناع ان يكون الصور كذلك<sup>٥٦٥</sup>.

<sup>٥٦٠</sup> د، هي

<sup>٥٦١</sup> د، قسرها

<sup>٥٦٢</sup> وفيه نظر لان حركة الشهب قد تكون الي غير تلك الجهة، فلا يكون سم حركة النار حلي. انشاح، ص ٣٤٧.

وهي<sup>٥٦٦</sup> قابلة للكون والفساد لانقلاب الماء هواء عند تأثير الحرارة فيه، كما في الانجزة الصاعدة. والهواء ماء كما في القطرات المتجمعة على ظاهر الكوز، اذ ليس ذلك بالرشح والا لما حدثت الا في الموضع الملاقي للماء ولما تولدت قطرات في داخل الكوز المسدود<sup>٥٦٧</sup> رأسه الموضوع في الجمد، والنار ينقلب هواء كما في النيران المتولدة عندنا. والهواء نارا كما في كبر الحدادين، والحجر ماء كما يفعله اصحاب الاكسير. والماء حجرا كما في كثير من المواضع فالهيوالي مشترك بينهما.

لا يقال لو كان كذلك لكانت الصور الجسمية باسرها حالة في هيوالي واحدة. لانا نقول؛ لانسلم استحالة فانه يجوز ان يحصل للهيوالي الواحدة بواسطة المقدار الحال فيها وقربه من الفلك وبعده عنه، استعدادات مختلفة، فتقبل صوراً مختلفة يلزمها كيفيات مختلفة وهذه الاربعة اسطقسات المركبات<sup>٥٦٨</sup>، لانا اذا وضعنا المركب في القرع والانيق حصل منه هوائية ومالية وارضية. وظاهر ان اجتماعها لا يكون الا بمجراة طائفة. ولها سبع<sup>٥٦٩</sup> طبقات الارضية القريبة من المركز، والطينية هي البر والبحر، والبخارية القريبة من الارض المسخنة بشعاع الشمس، والبخارية الباردة الصاعدة الى الجمر المنقطع عنها تأثير شعاع الشمس، ويقال لها الطبقة الزمهريرية والهوائية الممازجة للادخنة والنارية الصرفة<sup>٥٧٠</sup>.

<sup>٥٦٣</sup> د، تصور

<sup>٥٦٤</sup> د، الاستداد

<sup>٥٦٥</sup> الكيفيات الاربع هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، وهي مغايرة للصور الطبيعية اعني الحرارة واليبوسة كيفيات عارضتان للنار والصور النارية جزء منها، فهما مغايران وكذلك في الحرارة والرطوبة مع الصورة الهوائية والبرودة والرطوبة مع الصورة المائية والبرودة واليبوسة مع الارضية. لان هذه الكيفيات تقبل الشدة والضعف والصورة النوعية جزء جوهري بمنعان عليه. حلي، ايضاح، ص ٣٤٧.

<sup>٥٦٦</sup> د، ناقص، وهي

<sup>٥٦٧</sup> د، المشدود

<sup>٥٦٨</sup> اسطقسات قد هي ما يتركب بها المركبات، فالما هذا الاعتبار يسمي اسطقسات، وباعتبار الخلل المركب اليها يسمي عناصر، وباعتبار كونها جزء من العالم يسمي اركاناً. حلي، ايضاح، ص ٣٤٩.

<sup>٥٦٩</sup> د، ولها سبع

<sup>٥٧٠</sup> طبقات العناصر تسع اذ ممازجة بعضها بعضاً؛ فللارض ثلاث طبقات؛ الطبقة القريبة من المركز الطبقة الطينية التي استترحت بناصر الماء، فبعضها متكشف (الثاني) وبعضها غامر في الماء (الثالث) وللماء طبقة واحدة هي البحر، وللحواء اربع طبقات؛ الاولى البخارية الثانية الباردة الزمهريرية والثالثة طبقة الهواء العرف، الرابعة الطبقة الممازجة للادخنة والنارية الصاعدة، وللار طبقة واحدة هي النارية. حلي، ايضاح، ص ٣٥٠.

## البحث الثاني في الآثار العلوية والسفلية<sup>٥٧١</sup>

الشمس تحلل من المياه والاراضي الرطبة اذا شرقت عليها اجزاء هوائية يمازجها اجزاء صفار مائية يسمى المركب منها بخارا، ويتصاعد الي الجو فان تحللت منه اجزاء مائية بشعاع الشمس انقلب كله هواء، والا فان بلغ الي الطبقة الزهريرية ولم يكن هناك برد قوي تكاثف واجتمع وتقاطر، فالبخار المجتمع هو السحاب والتقاطر هو المطر، وان كان البرد قويا فان وصل الي اجزائه قبل اجتماعها نزل ثلجا، وان وصل بعد اجتماعها انجمد ونزل<sup>٥٧٢</sup> صار لشدة الحركة مستديرا وهو البرد. وان لم يبلغ اليها البرد صار ضبابا ان كان كثيرا، وان كان قليلا فان تكاثف ببرد الليل نزل طلا ان لم ينجمد، وصقيا ان انجمد، وان لم يتكاثف بقي في الجو.

وان اشترقت علي الارض اليابسة تحللت منها اجزاء نارية يخالطها اجزاء ارضية يسمى المركب منها دخانا، ويختلط بالبخار ويتصاعدان معا الي الطبقة الباردة فينعقد البخار سحابا ويحتبس الدخان فيه، وطلب الصعود ان بقي عني طبيعته والزلزل ان ثقل. وكيف كان يمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحدث منه الرعد. وقد تشتعل في الجو لشدة الحركة والمحاكة به فيحدث منه البرق ان كان لطيفا، والصاعقة ان كان غليظا.

فاذا وصل الدخان الي كرة النار وانقطع اتصاله من الارض، فان اكن لطيفا فان اشتعل وبقي فيه الاشتعال يري كان كوكبا يقذف به، وان لم يشتعل لكنه احترق وبقي في الاحتراق يري كانه ذوابة او او ذنب او حيوان له قرون وان كان غليظا ووصل الي كرة النار حدثت منه علامات حمر وسود، وقد يقف تحت كوكب ويدور مع النار، بدوران الفلك. فان لم ينقطع اتصاله من الارض يحترق ويترق احراقه الي الارض فيري كأنه نار يتزل من السماء الي الارض وهو الحريق.

واذا انكسر حر الدخان الصاعد الي الطبقة الباردة طلب الزول فيتموج به الهواء فيحدث الريح، وان لم يتكسر صعد الي كرة النار فيرده الحركة الدورية للفلك فيتموج به الهواء فيحدث الريح ايضا. ولهذا يكون مبادئ الرياح فوقانية. وقد يحدث الريح من تخلخل الهواء واندفاعه من جانب الي آخر. والزوابع اثما يحدث من التقاء ريحين مختلفي الجهة يلتقيان فيستديران.

ورعا يحدث في الجو<sup>٥٧٣</sup> اجزاء رطبة<sup>٥٧٤</sup> ريشة صقيلة، وضعها كوضع دائرة احاطت بغير رقيق لطيف لا يحجب ما ورائه عن الابصار، فينعكس منها ضوء البصر الي القمر. لان

<sup>٥٧١</sup> د، في الآثار السفلية والعلوية

<sup>٥٧٢</sup> د، ناقص، ونزل

<sup>٥٧٣</sup> د، في الهواء

الاضواء اذا وقعت على الصقيل انعكست الي الجسم الذي وضعه من تلك<sup>٥٧٥</sup> الصقيل كوضع المضئ منه اذا لم تكن جهته مخالفة لجهة المضئ. ويدل عليه التجربة، فيري ضوء القمر دون شكله لان المرأة اذا كانت صغيرة انما يؤدي الضوء دون الشكل فيؤدي كل واحد من اجزاء تلك الدائرة ضوءه فيري دائرة صغيرة مضئية، ويقال لها الحالة.

واذا حصلت في خلاف جهة الشمس حين كانت قرية من الافق اجزاء شفافة صافية وضعها علي هيئة الاستدارة، وكان ورائها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم ونظرنا الي تلك الاجزاء الرشية صارت الشمس في خلاف جهة النظر، انعكس شعاع البصر منها الي الشمس<sup>٥٧٦</sup> لكونها صقيلة، فاذا تري ضوء الشمس دون الشكل لكونها صغيرة، فتري قوس قزح وتري مختلفة الالوان بحسب تركيب لون تلك الاجزاء مع لون السحاب.

والابخرة التي تحدث تحت الارض ان كانت كثيرة انقلب مياها انشق الارض منها وحدثت العيون ان كان لها مدد. واذا تولد تحت الارض بخار دخان كثير المادة وكان وجه الارض متكاثفا لامسام له حتي يخرج منه، تزلزلت الارض وربما تنشق منه الارض بقوته<sup>٥٧٧</sup> فيحدث منه العيون وربما يخرج منه<sup>٥٧٨</sup> نارا لشدة الحركة، والمواضع التي فيها طبيعة كبريتية ترتفع منها في الليالي ابخرة علي تلك الطبيعة ويخالط هوائها الذي صار رطبا بسبب برد الليل فيصير ذلك الهواء علي طبيعة الادهان السريعة الاشتعال، فيشتعل من انوار الكواكب فتري مضئاً.

### البحث الثالث المساكن وما يتعلق بها

اذا حصل في بعض جوانب الارض<sup>٥٧٩</sup> جبال تلال بسبب الاوضاع الفلكية والاتصالات الكوكبية وفي بعضها وهاد واغوار سال الماء بالطبع الي المواضع العميقة وانكشفت المرتفعة.

والمساكن الموازية لمعدل النهار اذا غربت عن الاسباب الوضعية<sup>٥٨٠</sup> كمجاورة البحار والجبال فهي اشد المواضع اعتدالا، لان الشمس اذا سامتها في الاعتدالين مالت عنها بسرعة لتزايد الميول بين دثري فلك البروج ومعدل النهار هناك، فلا يحدث السخونة وزمان مكثها

<sup>٥٧٤</sup> د، ناقص، رطبة

<sup>٥٧٥</sup> د، من ذلك

<sup>٥٧٦</sup> د، ناقص، الي الشمس

<sup>٥٧٧</sup> د، لقوته

<sup>٥٧٨</sup> د، ناقص، منه

<sup>٥٧٩</sup> د، ناقص، الارض

<sup>٥٨٠</sup> د، الارضية

فوق<sup>٥٨١</sup> الارض مساو لزمان مكثها تحتها<sup>٥٨٢</sup>، فيعتدل حرارة النار ببرودة الليل. ولما كانت الشمس تسامتها في كل دورة دفعتين، كان هناك صنفان، ولكل صيف خريف وشتاء وربيع. لا يقال<sup>٥٨٣</sup>؛ تسخين الشمس في البلدة التي بعدها عن خط الاستواء ضعف غاية الميل كتسخينها في خط الاستواء اذا كانت في غاية الميل، لكن تسخينها في البلدة المفروضة في تلك الحالة شديد جدا، فكذا في خط الاستواء وتسخينها في خط الاستواء في غير هذه الحالة اشد، فتسخينها في خط الاستواء في جميع السنة شديد جدا.

لانا نقول؛ لانسلم ان تسخينها في البلدة المفروضة كتسخينها في بلدة<sup>٥٨٤</sup> خط الاستواء في هذه الحالة فان احد القطبين فيها<sup>٥٨٥</sup> مرتفع عن الافق، فالقوس الظاهر من مدار الشمس<sup>٥٨٦</sup> اعظم من<sup>٥٨٧</sup> الظاهرة من مدارها في خط الاستواء. لان دور الفلك فيها ليس مستقيما فمكثها فوق الارض اذا كان<sup>٥٨٨</sup> في البروج<sup>٥٨٩</sup> الواقعة في جانب المرتفع فيه القطب اكثر من مكثها فوقها في خط الاستواء، فتسخينها في خط الاستواء في هذه الحالة اقل. والموضع الذي يسامت المنقلب الصيفي يكون في غاية السخونة لقلة تزايد الميل هناك، فيكون الشمس كالواقعة علي سمت الرأس، وغارهم الصيفية طويلة ايضا، فيزداد السخونة.

#### البحث الرابع في المزاج

العناصر اذا امتزجت لا تنقسم صورها لانحلال المركب في القرع والانبثق اليها ولا يبقى كل واحد منها علي صرافة كيميته، لانا لا نجد في المركب شيئا من الكيفيات كما في البسائط، بل يجري بينهما فعل وانفعال ولا يحصل ذلك الا عند تصغر الاجزاء وليس الكاسر لكيفية كل واحد منها ككيفية الاخر، لامتناع ان يعود المتكسر كاسرا بل صورته فيكون كل واحد منها

<sup>٥٨١</sup> د، فوقها

<sup>٥٨٢</sup> د، ناقص، الارض مساو لزمان مكثها تحتها

<sup>٥٨٣</sup> يمتزج فخر الدين الرازي علي الشيخ ابي علي بن سينا ويؤمن ان خط الاستواء اشد المواضع سخونة ... وهكذا

يدوم، حلي، ايضاح، ص ٣٥٩.

<sup>٥٨٤</sup> د، ناقص، بلدة

<sup>٥٨٥</sup> د، "فان القطب الشمالي فيها" مكان فان احد القطبين

<sup>٥٨٦</sup> د، من مدارها فيها

<sup>٥٨٧</sup> د، وَاَلَد، القوس

<sup>٥٨٨</sup> د، اذا كانت

<sup>٥٨٩</sup> د، "الشمالي" مكان الواقعة في جانب المرتفع فيه القطب

فاعلا بصورته، منفعلا بمادته. وحيثلا يحصل كيفية متشابهة في اجزاء المركب متوسطة بين الاضداد وهي المزاج<sup>٩٠</sup>.

ولما كانت الكيفيات اربعا كانت المزاجات مركبة منها، والمزاج ان كان علي حاق الوسط فهو المعتدل الحقيقي، ولا وجود له في الخارج لان المركب من البسائط المتساوية في الكيفيات لا يميل الي حيز من احيازها لكون ذلك ترجيحيا بلا مرجح، فيميل كل واحد منها الي حيزه الطبيعي، والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع من غير قاصر، ولا عائق يعوقه هناك عنه. وان لم يكن فهو الخارج عن الاعتدال الحقيقي. فان توفر عليه من العناصر بكمياتها وكيفياتها القسط الذي ينبغي له، فهو المعتدل، والا فهو الخارج عن الاعتدال.

والمعتدل بهذا المعنى أي الثاني علي ثمانية اقسام. لان الاعتدال النوعي اما بالقياس الي الخارج وهو الذي يحصل لكل نوع من الكائنات بالقياس الي غيره كمزاج الانسان بالقياس الي الانواع الاخر. اما بالقياس الي الداخل وهو الذي يحصل لاعدل اشخاص ذلك النوع كالمزاج الذي يحصل لاعدل اشخاص الانسان وعلي هذا القياس الاعتدال الصنفي بالقياس الي الخارج والداخل والشخصي والعنصري. ولكل واحد من هذه الاعتدالات عرض. ولعرضه طرف افراط وتفریط إذا خرج عنهما بطل ذلك المزاج. والخارج عن كل اعتدال ثمانية اقسام ايضا. لانه اما ان يخرج عن الاعتدال بالكيفية الفاعلية فقط فهو الحار والبارد، او بالكيفية المنفعلة فقط فهو الرطب واليابس، او بهما وهو الحار الرطب الحار اليابس والبارد الرطب والبارد اليابس. ولنا فيه نظر، لان الخارج عن الاعتدال لما لم يكن معتبرا بالقياس الي المعتدل الحقيقي، بل الي المعتدل الذي توفر عليه من العناصر بكمياتها وكيفياتها القسط الذي ينبغي له، جاز ان يكون خروجه عن الاعتدال بالكيفيتين الفاعلتين معا<sup>٩١</sup>، او بالكيفيتين المنفعتين معا، او بكل<sup>٩٢</sup> واحدة من الكيفيات الاربع. نعم لو كان الاعتبار بالقياس الي الحقيقي كانت الاقسام لا تزايد علي الثمانية المذكورة. فاعلم ذلك.

#### البحث الخامس في سبب تكون الجبال والمعادن

الحار الشديد اذا صادف طينا لزجا، اما دفعة او علي مرور السنين عقده حجرا مختلف الاجزاء في الصلابة والرخاوة. واذا وجدت مياه قوية الجري او رياح عظيم المهبوب انخفضت الرخوة وبقيت الصلبة، وهكذا يفعل السيول والرياح الي ان يغور غورا عظيما، وبقي الصلبة حجرا شاهقا وهو الجبل.

<sup>٩٠</sup> المزاج كيفية متوسطة بين كيفيات متضادة متفاعلة بعضها في بعض، حلي، ايضاح، ص ٣٦٠.

<sup>٩١</sup> د، ناقص، معا

<sup>٩٢</sup> د، ولكل



واما المعادن فسيبها اختلاط الايخرة والادخنة المحتسبة في الارض المختلفة في الكم والكيف وعلي ضرور من الاختلاطات. وهي اما متطرقة كالاكسام<sup>٩٣</sup> السبعة التي هي الذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد والاسرب والخارصيني. واما غير متطرقة اما لغاية لينها كالزيت او لغاية صلابتها كالباقوت. وهي قد ينحل بالروطبات كالاكسام الملوحية<sup>٩٤</sup> مثل الزاج والنوشادر، وقد لا ينحل كالزرنينج والكبريت.

وتولد الاكسام<sup>٩٥</sup> السبعة من الزيت والكبريت. فان كانا صافين وانطبخ الزيت بالكبريت انطباعا تاما وكان الكبريت مع ذلك صافيا ابيض، تولدت الفضة، وان كان احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولد الذهب. وان وصل اليه قبل استكمال النضج يرد عاقد تولد الخارصيني ان كان الزيت صافيا والكبريت رديا، وان كان في الكبريت قوة محرقة تولد السحاس، وان كان الكبريت غير جيد المخالطة مع الزيت تولد الرصاص، وان كانا رديين، فان كان الزيت متخلخلا ارضيا والكبريت محرقا رديا تولد الحديد، وان كان مع رداثهما ضعيفي التركيب تولد الاسرب<sup>٩٦</sup>.

#### المقالة الخامسة

#### في النفس النباتية والحيوانية<sup>٩٧</sup>

وفيها بحثان

#### البحث<sup>٩٨</sup> الاول في النفس النباتية<sup>٩٩</sup>

وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يغزو وينمو ويتكامل ويتولد والكمال<sup>١٠٠</sup> هو الذي يكمل به النوع. واحتزننا بالاول عن الكمالات الثانية، كالعلم و سائر

<sup>٩٣</sup> د، كالاكسام

<sup>٩٤</sup> د، للماية،

<sup>٩٥</sup> د، الاكسام

<sup>٩٦</sup> اصحاب الكيمياء يصححون هذه الدعوى بعقدهم الزيت بالكبريت علي جهات محبوسة لهم، فقلت علي ظنهم ان الاحوال الطبيعية مقارنة للاحوال الصناعية. حلي، ايضاح، ص ٣٦٥.

<sup>٩٧</sup> مسباح هذه المقالة من العلم الطبيعي لان النفوس النباتية والحيوانية (دون النفوس الانسانية الناطقة لانه مجردة عن المادة) متعلق بالمواد. والمراد بالنفس النباتية القوة المركوزة في الجسم النباتي المقتضية للآثار المختلفة من التغذية والنسبة والاستيلاء من غير شعور ولا ارادة. حلي، ايضاح، ص ٣٦٧.

<sup>٩٨</sup> د، ناقص، البحث

<sup>٩٩</sup> هذا هو اول ما يتكون من الاسطوانات، فاذا كان تركبت الاسطوانات تركيبا القرب الي الاعتدال يحدث النبات ويشارك الحيوانات في قوتي التغذية والتوليد وله نفس نباتية، وهي مبدء استيقاظ الشص بالغذاء وتميته به، واستيقاظ النوع بتوليد مثل ذلك الشخص. ابو علي بن سينا، عيون الحكمة، (في شرح عيون الحكمة المذكورة) ص ٢١٤.

<sup>١٠٠</sup> د، فالكمال

الفضائل، وبالطبيعي عن الكمالات الصناعية، كالتشكلات التي للسري، وبالألي عن كمالات  
البساط العنصرية<sup>٦٠١</sup>.

#### (فعل قوي النباتية للشخص الغذائية والنامية وللنوع المولدة)

والقوي النباتية فعلها لاجل الشخص او لاجل النوع. والاول<sup>٦٠٢</sup> هي الغذائية وهي  
التي تحيل الغذاء الي مشاهمة المغتذي ليتخلف بدل ما يتخلل. والنامية هي التي تزيد في اقطار  
الجسم طولا وعرضا وعمقا<sup>٦٠٣</sup> علي التناسب الطبيعي لتبلغ الي غاية النمو وانما قلنا تزيد في  
اقطار الجسم ليخرج عنه الزيادات الصناعية، فان الصانع اذا اخذ قدرا من المادة، فان زاد في  
طوله او عرضه نقص من عمقه وبالعكس، وقلنا علي التناسب الطبيعي احتزنا عن الزيادات  
الخارجة عن المجري الطبيعي كالورم، وقلنا الي ان يبلغ الي غاية النمو احتزنا عن السمن.

والثانية المولدة وهي التي تفصل جزء من الغذاء بعد الحضم التام ليصير مبدء لشخص  
آخسر. والمصورة وهي التي تفيد بعد استحالة في الرحم الصور والقوي والاعراض الحاصلة  
للنوع.

#### (ومتومات فعل الغذائية الجاذبة والماسكة والمهاضمة والدافعة)

وفعل الغذائية لاتتم الا بالجاذبة والماسكة والمهاضمة والدافعة. اما الجاذبة فهي في المعدة  
وفي الرحم وفي سائر الاعضاء. اما في المعدة فلان حركة الغذاء من الفم اليها ليست ارادية، اذ  
الغذاء لا ارادة له ولا طبيعية، لان الانسان لو قلب حتي حصل رأسه علي الارض ورجلاه علي  
المسواء امكنه ان يزداد ازديادا تاما، فهي قسرية وليس ذلك دفعا من الاعلي لان المري والمعدة  
وقت الحاجة الي الغذاء يجذبان الطعام الموافق بسرعة من الفم عند المضغ من غير ارادة الحيوان،  
والمعدة يجذب الطعام الموافق بسرعة. فانه اذا حصل فيها طعام وبعده حلق واستعمل القيئ يخرج  
الحلو في آخره. وذلك لجذب المعدة اياه الي قعرها. واما في الرحم فلاهما اذا كانت قريبة العهد  
بانقطاع الطمث وخالية عن الفضول يجد الانسان وقت الجماع ان احليله ينجذب الي داخل.  
واما في سائر الاعضاء فلانه لولا وجودها فيه لما اختص كل عضو بغذاء يخصه.

واما الماسكة ففعلها في المعدة اقتضاء ان يحتوي المعدة الغذاء احتواء تاما بحيث تماسه  
من جميع الجوانب،<sup>٦٠٤</sup> ولا يكون بينها وبينه فرجة، وليس ذلك لامتلاء المعدة فان الغذاء اذا كان

<sup>٦٠١</sup> كمالات البسيطة العنصرية مثلا الطبيعة النارية تفعل الحرارة لاعتبار آلة تتوسط بينها وبين اثرها. حلي، ايضاح، ص

٣٦٧.

<sup>٦٠٢</sup> د، والاول

<sup>٦٠٣</sup> د، ناقص، طولا وعرضا وعمقا

<sup>٦٠٤</sup> د، زائد، بحيث

قليلا والماسكة قوية، ولاقته المعدة جاد الهضم، ومتي لم يكن كذلك حصل في البطن قراقر وبطو استمراء ويدل على وجودها في المعدة احتوائها على الغذاء ف<sup>١٠٥</sup> ي كل جانب بحيث لا يمكن ان يسيل منه شيء اذا شرحنا بطنه في الوقت. وفي الرحم كونها منتظمة انضماما شديدا بعد انجذاب المني اليها، بحيث لا يمكن ان يدخل فيها طرف الميل، ولانه لو لم يكن فيها ماسكة لورول المني لاقتضاء ثقله ذلك. وفي سائر الاعضاء لهذا السبب بعينه.

واما الهاضمة فهي القوة التي تغير الغذاء الي حيث يصلح لان يصير جزء من المغتذي بالفعل. ومراتب الهضم اربع: الاولى؛ في الفم، فان سطحه متصل بسطح المعدة. فان الحنطة المضبوغة تفعل في انضاج الدمايل ما لاتفعله المطبوخة، وتماه عندما يرد على المعدة. وهو ان يصير الغذاء شبيها بماء الكشك الثخين وينحدر الي الكبد. والثانية؛ في الكبد، وهو ان يصير بحيث يحصل منه الاخلاط الاربع. والثالثة؛ في العروق، وهي ان تصير بحيث تصلح لان تصير جزء من المغتذي بالفعل. والرابعة؛ في الاعضاء، فان الاخلاط اذا توزعت على الاعضاء المضممت المضافا آخر.

وللهاضمة فعلا؛ احالة ما جذبته الجاذبة وامسكته الماسكة الي قوام يتهأ لان يجعله الغذائية جزء من المغتذي بالفعل التام، وهيئة الفضل لقبول فعل الدافعة بتلطيف الغليظ وتقليظ الرقيق.

واما الدافعة فلانه لولا وجودها لما وجدنا الامعاء عند التبرد كأنها تترزع من مواضعها لدفع ما فيها الي اسفل، وكذلك الاحشاء.

#### (القوة المولدة)

واما المولدة فمحلها هو المني. وهو فضل الهضم الاخير عند نضج الغذاء في الاعضاء<sup>١٠٦</sup> او صيرورته مستعدا استعدادا تاما لان يصير جزء من الاعضاء، لان الضعف الحاصل من استفراغ المني اقوي من الحاصل من استفراغ امثاله من الدم لا يجابه الضعف في جوهر الاعضاء الاصلية دون الدم. والقوة التي بها يستعد الاعضاء لقبول الحس والحركة الارادية، تسمى القوة الحيوانية مع انها عديمة الشعور. واحتجوا عليها<sup>١٠٧</sup> بان بقاء ما في العضو المفلولج من العناصر المتضادة المتمايلة الي الانفكاك على الاجتماع بقاسر يعين على الامتزاج

<sup>١٠٥</sup> د، من

<sup>١٠٦</sup> د، في العروق

<sup>١٠٧</sup> استدلل الشيخ ابن سينا على انبائها بان العضو المفلولج فيه قوة نفسانية. لانه مركب من العناصر المتضادة المتنازعة الي الانفكاك فلا بد لبقائه على تركه من قاسر يظهر تلك العناصر على البقاء على التركيب ويعين على الامتزاج. حلي، ايضاح، ص ٣٧٣.

وليس<sup>٦٠٨</sup> هو المزاج وتوابعه لتأخره عنه، وليس قوة الحس والحركة لانتفاها عن العضو المفلوج، ولا قوة التغذية والا لكان النبات مستعدا لقبول الحس والحركة، فهو قوة اخري.

وجوابه ان نقول؛ لانسلم انه لو كان قوة التغذية لكان النبات مستعدا لذلك، فانه يجوز ان يكون غاذية النبات مخالفة بالنوع لغاذية الانسان.<sup>٦٠٩</sup>

#### البحث الثاني في النفس الحيوانية<sup>٦١٠</sup>

وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة. والقوي الحيوانية اما مدركة او متحركة، والمدركة<sup>٦١١</sup> اما ظاهرة او باطنة، والظاهرة هي الحواس الخمس، وهي اللمس والذوق والشم والسمع والبصر.

اما اللمس فقوة منبهة في جميع جلد البدن، يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغيرها من الملموسات وتفرق الاتصال وعوده<sup>٦١٢</sup>.

واما الذوق فهو قوة منبهة في العصب المفروش علي جرم اللسان وادراكها مشروط باللمس والرطوبة العذبة التي في الفم ليتخالف ما يرد علي اللسان ويحصل الاحساس بكيفيته.

واما الشم فقوة مودعة في زائدي مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي، يدرك ما يلاقها من الروائح. وليس ادراك الرائحة بان يتحلل من الجسم ذي الرائحة شيء ويتخالف الهواء ويصل الي الحاسة كما زعم قوم<sup>٦١٣</sup>، والا لاستحال ان يتحلل من المسك اليسير ما يحصل منه رائحة منتشرة انتشارا يمكن ان ينتشر منه بمواضع كثيرة رائحة مثل الاولى. بل لان الهواء يتكيف بتلك الكيفية ويؤديها الي الحس.

<sup>٦٠٨</sup> د، ليس

<sup>٦٠٩</sup> د، زائد، المقالة الخامسة في النفس النباتية والحيوانية، وفيه بحثان الاول

<sup>٦١٠</sup> لما فرغ من البحث عن النفس النباتية التي هي اقرب الي المعدنية من النفس الحيوانية التي هي اقرب من النفس الناطقة حلي، ابنساح، ص ٣٧٤. ثم يتولد الحيوان باعتدال اكثر فيكون مزاجه مستحقا لان يكمل بنفس دراية متحركة بالاستيعار، ابنساح، ص ٢١٧. والمراد بالنفس الحيوانية القوة المركوزة في الجسم الحيواني المقتضية للأثار المعتلة من الادراك بالجزئيات والتحرك بالارادة. وهو ايضا متعلق بالمادة. صالح آيدن.

<sup>٦١١</sup> د، ناقص اما مدركة او متحركة، والمدركة

<sup>٦١٢</sup> يدرك ايضا تفرق الاتصال كما في الضرب وعود الاتصال كما في لذة الجماع. حلي، ابنساح، ص ٣٧٥.

<sup>٦١٣</sup> د، ناقص، كما زعم قوم

واما السمع فقوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ يدرك ما يؤدي اليه الهواء المنضغط بين قارع ومقروع، والصوت القائم الهواء الواصل الي الصماخ مسموع<sup>١١٤</sup>، فهو ظاهر، وكذا القائم بالخارج والا لما ادركنا جهته.

واما البصر فزعم اصحاب الشعاع ان الابصار بخروج جسم شعاعي من البصر وملاقاته المبصر، وهو باطل والا لوجب ان نري بعض ما ليس في مقابلتنا عند هبوب الرياح لتشوش الشعاع وانتقاله الي الجهات المختلفة، ولاخرفت الافلاك عند رؤية الكواكب، ولتداخلت الاجسام عند رؤية ما في باطن الزجاج، والتوالي باطلة. ولان حركته حيثئذ، اما طبيعية او قسرية او ارادية. والاول باطل والا لكانت الي جهة واحدة، وكذا الثاني، لان القسر علي خلاف الطبع، ولاطبع ولا قسر، وكذا الثالث والا لكان الخارج حيوانا متحركا فكان الادراك حاصلًا له لا لنا<sup>١١٥</sup>.

وذهب الشيخ<sup>١١٦</sup> الي ان الابصار انما يحصل بعد انطباع صورة المبصر في الرطوبة الجلدية التي في العين وتأذيها الي الحس المشترك التي هي في مقدم الدماغ، لان الاقرب يري اعظم والابعد اصغر، وما ذلك الا لان الاقرب يرسم في جزء اعظم من الجلدية، والابعد في اصغر، والا لما اختلف مقداره في الرؤية عند القرب والبعد. وكيفية ذلك ان المرئي اذا كان علي بعد مفروض فان الخططين الخارجين من البصر الملقين علي طرفي المرئي يحيطان بزاوية عند البصر وترسم صورة المرئي فيها. ثم اذا بعد عن ذلك الموضع كان الخططان الخارجان من البصر للثقتان علي طرفي المرئي يحيطان بزاوية اصغر، فيرسم صورة المرئي فيها، فيري اصغر.

واما القوي الباطنة فاما مدركة او محركة. والمدركة اما مدركة فقط، واما مدركة ومتصرفة.

والمدركة فقط اما مدركة للصور وهي الحس المشترك، او حافظة لها وهي الخيال. وهي التي تتخيل صور المحسوسات بعد غيبتها عن الحس، واما مدركة للمعاني الجزئية كصدقة زيد وعداوة عمرو، وهي القوة الرومية، او الحافظة لها وهي التي تحفظ المعاني الجزئية.

والمدركة المتصرفة هي التي يتصرف في المدركات المخزونة في الخيال بالتفصيل والتركيب، بان يركب صورة انسان ذي رأسين، او يفصل رأسه عن بدنه حتي يحصل لها صورة

<sup>١١٤</sup> د، موجود

<sup>١١٥</sup> يقول الحلي في الرد علي اصحاب الشعاع اننا نعلم بالضرورة امتناع ان يخرج من العين علي مغرها جسم ثلاثي نصف الكرة، حلي، ايضاح، ص ٣٧٧.

<sup>١١٦</sup> د، زائد، رضي الله عنه

انسان علم الرأس، وهذه القوة تسمى متفكرة<sup>١١٧</sup> ان استعمالها النفس الناطقة، ومتخيلة ان استعمالها القوة الوهمية.

### (وجود الحس المشترك)

ويدل على الحس المشترك وجوه.

أحدها: انا نحكم على هذه الحلويات هذا الابيض، والحاكم على الشيتين لاهد وان يحضرهما وليس هذا الحكم للنفس الناطقة، لان مدركاها كلية، فهو لقوة اخرى. لا يقال؛ لو كان الحكم على الشيء لشيء يستدعي تصورهما لكان لنا قوة تدرك الكلي والجزئي معا، ضرورة انا نحكم على هذا الانسان بانه انسان، والتالي كاذب. لانا نقول؛ لانسلم كذبه، فان النفس كما تدرك الكلي قد تدرك الجزئي على وجه كلي، بان يدرك مثلا ماهية الانسان موصوفة بعوارض كلية يحصل من مجموعها صورة مطابقة للانسان الشخصي. ولقائل ان يقول: لو صح هذا الجواب لبطل اصل الدليل.

وثانيها: انا نرى القطرة أنزلة خطا مستقيما، وليس ذلك في الخارج بالضرورة، ولا في القوة الباصرة، لان البصر لا يدرك الا ما يقابله، فهو في قوة اخرى تسمى الحس المشترك. وثالثها: ان النائم يشاهد صوراً<sup>١١٨</sup> جزئية وليست موجودة في الخارج والا لشاهدها كل من كان سليم الحس، ولا في الحس الظاهر لتعطله بالنوم، بل في قوة اخرى يشاهدها لا على سبيل التخيل بل على سبيل المشاهدة.

### (قوة الخيال)

واما الخيال فهو قوة تخيل الاشياء وتدركها بعد الغيبوبة، وهي مغايرة للحس المشترك، لان الصور المنطبعة في الحس المشترك مشاهدة دون المنطبعة في الخيال. واما القوة المتخيلة فمغايرة لهما، لان فعلها التركيب والتفصيل، ولا كذلك فعل هاتين القوتين. واما القوة الوهمية وهي التي تدرك المعاني الجزئية غير المحسوسة، وهي مغايرة لما يدرك الصور وتحفظها ويتصرف فيها والحافظة هي التي تدرك المعاني الجزئية وتحفظها، ولا كذلك البواقي وهي مغايرة لها.

ومحل الحس المشترك مقدم البطن الاول من الدماغ، والخيال مؤخره. ومحل الوهم والمتخيلة البطن الاوسط، والحافظة البطن المؤخر، وانما علم اختصاص<sup>١١٩</sup> هذه القوى بهذه المواضع. لان الافة لو تطرقت الى احد هذه المواضع اختل فعل القوة التي جعلت حالة فيه<sup>١٢٠</sup>.

<sup>١١٧</sup> د، منكزة

<sup>١١٨</sup> د، زائد، خريبة

<sup>١١٩</sup> د، نانس، ومحل

### (القوة المحركة ينقسم الي باعثة وفاعلة)

واما المحركة فباعثة او فاعلة. والباعثة هي الشوقية وتسمى الشهوانية ان كانت حاملة علي جلب النافع والضروري، وغضبية ان كانت حاملة علي دفع المكروه والغلبة. والفاعلة هي التي يصدر عنها تحريك الاعضاء بواسطة تمديد الاعصاب وارتخائها وهي المبدء القريب للتحريك.

### (النفس الانسانية)

واما النفس الانسانية فهي كمال اول لجسم طبيعي آلي، من جهة ما يفعل الافاعيل الكائنة بالاختيار الفكري والاستبطاء بالرأى الانساني، وتسمى قوة نظرية باعتبار ادراكها للامور الكلية وحكمها بنسبة بعضها الي البعض، وقوة عملية باعتبار تحريكها البدن واستبطائها الصناعات المخصوصة بالانسان كالزراعة والصباغة. وقد يحدث منها في القوة الشوقية هيئة انفعالية كالضحك والبكاء والحجل والحياء وهي قوة مجردة عن المادة لما مر.

### (خاتمة الكتاب)

وليكن هذا آخر ما اردنا ايراده في هذه الرسالة. والحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام علي انبيائه خصوصا علي محمد وآله واصحابه وسلم تسليما كثيرا دائما الي يوم القرار<sup>٦٢٢</sup>.

### -تمت الرسالة\*-

\*هذه الرسالة حقق وترجم الي لغة التركية وعلق عليه و قدم له في جامعة أنقرة في كلية الهيات كرسالة ماجستير تحت اشراف الأستاذ الدكتور محمد بيرأقدار

<sup>٦٢٠</sup> د، والمما امتنعت

<sup>٦٢١</sup> د، التي نسبتها اليه

<sup>٦٢٢</sup> د، ناقص، والصلوة والسلام علي انبيائه خصوصا علي محمد وآله واصحابه وسلم تسليما كثيرا دائما الي يوم القرار

## فہارست



## فهرست المراجع

- ١ - تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، أ. د مصطفى عبد الرازق هيئة التأليف والترجمة والنشر ط . ٣ القاهرة ١٩٤٤ .
- ٢ - معيار سداد، أحمد جودت باشا، منشورات فجر، أنقرة، ١٩٩٩ .
- ٣ - على الفلسفة الإسلامية، أ. د . أحمد أرسلان، أيزمير ١٩٨٥ .
- ٤ - نظرية الوجود عند ابن سينا، حسين آتاي، أنقرة ١٩٨٣ .
- ٥ - الخلق عند الفارابي وابن سينا، أ. د حسين آتاي، أنقرة ١٩٧٤ .
- ٦ - الفرق بين الفرق، عبد القاهر بغدادى تحقيق عبي الدين عبد الحميد، مكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٠ .
- ٧ - هدية العارفين وأسماء المؤلفين وأثار المصنفين، اسماعيل باشا البغدادى ، استنبول ١٩٥٥ .
- ٨ - المدخل إلى الفلسفة الإسلامية، أ. د . محمد بيراقدار، ط . ٣ أنقرة ١٩٩٨ .
- ٩ - نظرية الخلق التطورى في الإسلام، محمد بيراقدار، أنقرة ٢٠٠١ .
- ١٠ - تاريخ العلم والتكنولوجيا في الإسلام، محمد بيراقدار، ط . ٤ أنقرة ٢٠٠٠ .
- ١١ - الفلسفة الإسلامية من المشرق إلى المغرب، أ. د عبد المعطى محمد يومى، ج ١ - ٣ القاهرة ١٩٨٢ .
- ١٢ - كارل بروكلمان، مادة كاتب، في موسوعة الإسلامية .
- ١٣ - تاريخ جهان قوشا، علاء الدين عطاء الملك الجوينى (ترجمة) أنقرة ١٩٩٩ .
- ١٤ - حسرتورى أوف اسلامج فلوسوف -من الطوسى إلى مدرسة اصفهان-، جون جوتر لوندن ١٩٩٦ .
- ١٥ - تاريخ الفلسفة الإسلامية، هنرى كوربين، (ترجمة) استنبول ٢٠٠٠ .
- ١٦ - شرح المواقف، سيد شرف جرجاني، تحقيق عبد الرحمن عميرى، بيروت ١٩٩٦ .
- ١٧ - التعريفات، جرجاني، بيروت بدون تاريخ .
- ١٨ - كشف الطنون عن أسماء الكتب والفنون حصى خليفة، استانبول ١٩٧٢ .
- ١٩ - قواعد كل فلسفى در فلسفة إسلامى، منلا محسن إبراهيمى دينان، طهران ١٣٦٥ .
- ٢٠ - لوغتمامة، على البحر دحودى، تهران ١٣٣٦ .
- ٢١ - معرفتنامه، إبراهيم حقى ارضرومى، ط . ٤ استانبول ١٩٩٣ .
- ٢٢ - معيار العلم، غزال، تحقيق سليمان دونيا، مصر ١٩٦١ .
- ٢٣ - مقاصد الفلاسفة، غزال، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف مصر ١٩٦١ .

- ٢٤ - تحافت الفلاسفة، غزالي، تحقيق ماجد فخري، دار المشرق ط ٤ - بيروت ١٩٩٠ .
- ٢٥ - رصد خاتة أولغ بك ومدرسته، لطفى قوكر، استنبول ١٩٩٥ .
- ٢٦ - قرّة باغى و تحافته، عبد الرحيم قوزل، انقره ١٩٩١ .
- ٢٧ - ايضاح المقاصد من حكمة عين القواعد ، علامة مطهر حلي، تحقيق محمد مشكوت - على نقى مزوى طهران ١٩٥٩ .
- ٢٨ - مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٣ .
- ٢٩ - تحافت التهافت، ابن رشد، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١ .
- ٣٠ - فصل المقال، ابن رشد، استنبول ١٩٩٢ .
- ٣١ - تكامل العلوم الميتافيزيقية في إيران، محمد اقبال، استنبول ١٩٩٧ .
- ٣٢ - معجم المؤلفين تراجم مصنف الكتب العربية، عمر رضى كهاله، بيروت ١٩٥٧ - ١٩٦١ .
- ٣٣ - حاشية التهافت، ابن كمال، انقره ١٩٨٧ .
- ٣٤ - في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه، إبراهيم بيومى مذكور، مكتبة الدراسات الفلسفية بدون تاريخ.
- ٣٥ - الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين محمد شيرازى، دار أحياء الكتاب العربى، بيروت ١٩٨١ .
- ٣٦ - المظاهر الإلهية، صدر الدين محمد شيرازى، تحقيق جلال الدين اشيبانى مشهد ١٣٨٠ .
- ٣٧ - شرح حكمة العين في الحكمة الفلسفية، ميرك محمد بن مبارك شاه بخارى، أيا صوفيا تحت رقم ٢٥٣٠ استنبول بدون تاريخ .
- ٣٨ - نشأة الفكر الفلسفى في الإسلام، على سامى نشار، دار المعارف الرباط بدون تاريخ.
- ٣٩ - كمال باشا زاده وآرائه الفلسفية والكلامية، شامل أوجال، أنقرة ٢٠٠٠ .
- ٤٠ - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتقدمين، رازى، دار الكتاب العربى ١٩٨٤ .
- ٤١ - شرح عيون الحكمة، فخر الدين رازى، طهران ١٤١٥ .
- ٤٢ - شرح حكمة الأشراف، محمد شمس الدين شهر زورى، طهران ١٣٢٧ .
- ٤٣ - الملك والنحل، عبد الكريم شهر ستان، دار الكتب العلمية، بيروت بدون تاريخ ١٩٩٨ .
- ٤٤ - كشاف اصطلاحات الفنون، محمد تمانوى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨ .
- ٤٥ - ریحانة الآداب في تراجم المصنفين بالكنية واللقب، ميرزا محمد على مدرس تبريزى، نشر ١٣٧٦ .

- ٤٦ - تلخيص المحصل، طوسي، دار الكتب العربي ١٩٨٤ .
- ٤٧ - تشكيلات علمية للدولة العثمانية، اسماعيل حقي أرزون جرشيلي، أنقرة ١٩٦٥ .
- ٤٨ - معجم الفلسفي، مراد وهبة، دار قوبا، القاهرة ١٩٩٨ .
- ٤٩ - أعلام، زركلي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٩ .
- ٥٠ - روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ميرزا محمد باقر انوسوي الخوانساري الأصبهاني، تحقيق أسد الله اسماعيليان، قم، بدون تاريخ.
- ٥١ - تطور المنطق العربي، نيقولا ريشر، تقديم و ترجمة محمد مهران، دار المعارف: القاهرة،

١٩٨٥

## فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تمهيد .....	(١)
ديباجة .....	(٢)

### القسم الاول

#### العلم الالهي

#### المقالة الاولى في الوجود والعدم

البحث الاول في الوجود والعدم .....	(٢)
البحث الثاني في الماهية .....	(٩)
البحث لثالث في الوحدة والكثرة .....	(١٥)
البحث الرابع في الوجوب والامكان والامتناع .....	(١٩)
البحث الخامس في الحدوث والقدم .....	(٢٣)

#### المقالة الثانية في العلة والمعلول

البحث الاول في اقسام ما يحتاج اليه الشئ .....	(٢٤)
البحث الثاني في نقل ما قاله الامام في اثبات واجب الوجود لذاته ..	(٢٥)
البحث الثالث في ان المعلول المشخص لا يجتمع عليه علتان مستقلتان	(٢٧)
البحث الرابع في ان البسيط من غير تعدد الالات والقوابل	
والشرائط لا يصدر عنه امران .....	(٢٨)
البحث الخامس في ان البسيط لا يكون فاعلا وقابلا لشيء واحد مع	(٢٨)
البحث السادس في ان القوة الجسمانية لا يقوي علي تحركات	
غير متناهية .....	(٢٩)

#### المقالة الثالثة في احكام الجوهر والاعراض

البحث الاول في تحقيق ماهية الجوهر والعرض .....	(٢٩)
البحث الثاني في اثبات الهيولي .....	(٣٠)
البحث الثالث في اثبات النفس الناطقة .....	(٣٣)
البحث الرابع في اثبات النفس الفلكية .....	(٣٤)
البحث الخامس في اثبات العقل .....	(٣٥)

- البحث السادس في ان كون الجوهر جنسا لما تحته ليس بيقيني..... (٣٥)
- البحث السابع في اقسام العرض..... (٣٦)
- المقالة الرابعة في اثبات واجب الوجود
- (المسئلة الاولى) في اثبات واجب الوجود لذاته وصفاته..... (٤٩)
- (المسئلة الثانية في كيفية تأثيره)..... (٥٠)
- (المسئلة الثالثة في ذكر براهين المتكلمين)..... (٥١)
- المقالة الخامسة في احكام النفس الناطقة..... (٥٣)
- (البحث) الاولى في امكان الرحي والنبوة..... (٥٥)
- (البحث) الثاني في احوال النفوس بعد المفارقة..... (٥٥)

#### القسم الثاني

#### في العلم الالهي

- المقالة الاولى في احكام الجسم وما يتعلق به ..... (٥٨)
- المقالة الثانية في مباحث الحركة ..... (٦٣)
- المقالة الثالثة في احكام الافلاك ..... (٧١)
- المقالة الرابعة في احكام الارض ..... (٧٧)
- (البحث) الاول في العناصر ..... (٧٧)
- البحث الثاني في الآثار العلوية والسفلية ..... (٨١)
- البحث الثالث المساكن وما يتعلق بها ..... (٨٢)
- البحث الرابع في المزاج ..... (٨٣)
- البحث الخامس في سبب تكون الجبال والمعادن ..... (٨٤)
- المقالة الخامسة في النفس النباتية والحيوانية
- البحث الاول في النفس النباتية ..... (٨٥)
- البحث الثاني في النفس الحيوانية ..... (٨٨)
- (النفس الانسانية) ..... (٩١)
- (خاتمة الكتاب) ..... (٩١)

رقم الإيداع ٢٠٠٢/٩٧٢٦



